



مَسلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

كتاب
مَهْيُكُ قول عبد الإيمان
ونقييد شوارد مسائل الأحكام والأديان

من جوابات
الشيخ العالم العلامة
أبي محمد سعيد بن خلفان بن أحمد الخليفي

الجزء الثاني عشر

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البَابُ الثَّامِسُ

فى الإفراز والهبة والمطية والمنحة والهدية

وفى المعاونة بين الزوجين

* مسألة :

ما يقول شيخنا الخليل : إنى وجدت فى الأثر عن شيخنا إمام المذهب أبى سعيد ما معناه أن رجلا ترك مع غيره أمانة ثم جاء يطلبه على حد السؤال فأعطاه على ذلك ثم ادعى عليه أنه أعطاه من ماله فقال الشيخ : إن كانت الدعوى قبل أن يأكله بعد قبضه لذلك قال له : إن ذلك من ماله كان حجة عليه .

وإن كان بعد الأكل . لا حجة عليه وكما نفاى قبل ذلك أن لا حجة عليه بعد الاتىض منه على حد السؤال فهل أكله له وبعده تفضل بين لنا صواب ذلك .

الجواب :

إن كان معنى أعطاه ذلك أى دفعه إليه ولم يقبل له : إن ذلك عطية منه . ولا صدقة ولا شئ . بثبته له من عنده إلا نفس النفع وهو له عنده أمانة هى من جنبى ما دفعه إليه وأخبره أنه دفع ذلك إليه من أمانته والمدفوع بقبضه فقول الشيخ - رحمه الله - حسن سائغ صحيح فإن شاء تصرف بها لأنها أمانته وإن شاء تركها .

وأما بعد تلفها إذا لم يخبره أنها أمانته ولا وهو سأل رد الأمانة فكان الأمر تأبعد وال لزوم لرد الأمانة أظهر كما قال الشيخ . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : هل يجوز أن يهدى الرجل لرجل آخر شيئاً مما هو محظور في الشرع على الرجال لبسه ونحوه واستعماله وقبائمه كالحرير وحلى الذهب وآنية الذهب والفضة مثلاً وكانت تلك الحلل الحريرية والحلى الإبريزية مما يستعملها أهل الشفارة والخلعاء من الرجال لا من مستعملات ربات الأسرة والحججال أم تحجر الهدية بمثل ذلك رأساً لئلا يستعملها المهدي ثم له لدم ورعه وتقواه أم في ذلك تفصيل في أنواع الهدية بالأشياء المذكورة آنفاً فتباح في بعضها وتمنع في بعض أو في أصناف الرجل فيؤذن بالإلحاق بها إلى هذا وما لا يؤذن في الإهداء به إلى آخر الأمر ؟ تفضل بإمالة القاب من تحيياً الحق فيها والصواب .

قال : لا بأس بالهدية إذا كانت من الأشياء المباحة إلا أن يمارضها من ذلك ما لا يقتل حكمها إلى غير ذا الأصل وأكثر ذلك تابع لتراثن الأحوال من المهدي له إعاقة السيف اباغ أو قاطع طريق حرام ولجأه وسيلة وانيره ممن لا يهتم بفساد به مباح وغير السيف كذلك .

فإن أعار أو أهدى لنفسه ما يتقوى بلبسه أو بأكله أو باستعماله مطلقاً على معصية الله تعالى وهو يعلم ذلك منه فهو شريكه في الحكم ومكفي في هذا مثل هذا ترجيح الظن والاستدلال بالمؤثر وقرائن الأحوال دون علم الحقيقة كغير السيف على قاطع الطريق وإن كان لا يعلم بالتقطع على الغيب أنه يفعل به لازماً وعلى هذا فيمنع أكثر ما ذكرت إلا أن يكون لمن له التتقوى تحجره عن استعماله فيما وضع له أيسكون في الأصل حراماً في الدين أو في الرأي على قول من يراه كذلك وما أشكل أمره من سيرة المهدي له وعادته فالورع اجتنابه وكل مشكوك موقوف ولا يجزم القول بمنعه لأن غير ذلك إن كان مما يمكن طرق الاحتمال عليه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وأما عطية من تثبت له الوصية فكلهم سواء الذكر والأنثى إلا إذا خصصها المولى هذا إذا كان لطفة لفلان وإخوته .
وأما إن قال : لفلان ولإخوته بزيادة لام التملك مع الإخوة لفلان له نصف للعطية هذه وإخوته لهم نصف الثاني بينهم بالسوية على حسب هذا التفصيل .
والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وهل تجوز عطية الولدين لأحد من أولادهم دون غيرهم إن رضى عليه بقية أولاده وأبرأوه من عطية لسا له لأحد من أولاده إن كانوا أحراراً بالفتن ؟

أريت إن كان الأولاد رجالاً ونساء فخصوا بالعطية الرجال دون النساء أو النساء دون الرجال على معنى ما ذكرت من الرضى من بقية الولدين لم يعطوا فهل فرق في ذلك أم كله سواء ؟

وهل تجوز للكتاب أو الشاهد أن يشهد ويكتب هذه العطية لمولاه الأولاد الخصوصيين بالعطية دون غيرهم إذا علم الرضى من أسفه بقية الدين لم يعطوا أم لا يجوز للكتاب ولا للشاهد أن يشهدوا بترك أسلم في دينه عند مولاه .

الجواب :

إذا علم رضى الباقيين من غير تقييد ولا حياء مفروط جاز له أن يكتب ويشهد ولا يفتن عليه ذلك . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفيمن أعطى رجلاً أرضاً يزرعها قنصاً إلى مدة سنة فزرع المولى للأرض فجزّ الفات جزّتين فجاءت آفة وذهبت بالقتل مثل جراد أو غيره ولم يقدر أن يمنعها عنه وبقيت الأرض لا زرع فيها إلى السنة الثانية فأراد المولى أن يزرع الأرض فنهى صاحب الأرض وقال له : المدة قد مضت فقال المولى : إما أن أزرع أرضي وإما أن تعطيني مخموري من سماد وبذر وغيره فأتى صاحب الأصل ما الحكم بينهما ؟ عرفني مثاباً إن شاء الله .

الجواب :

ليس له زرعها بعد مضي السنة إلا بإذن مالكها وإيس له على المولى سماد ولا غيره من مخمور لكن إذا كان الزرع بقياساً عليه والسماد في الأرض فله إخراجها منها وإلا فإلى المحسنين من سبيل والمولى محسن في عطيقته فلا غرم عليه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وأوصاني رجل حال سفرى لهدى نزوى لآنى له منها على يدى بعض الحلوى وفى الاطمئنانة بالثمن يريد ما وإن أهديت إليه فلا يردّها لما أن رجعت أتيت له بأربع غلافات وبهبتها إلى نحوه بكتاب منى معها على يد رجل من خدمهم الذى يدخل عليهم ويتولى قضاء حوائجهم ولم يأتنى بجواب الوصول إلا أنى سأته عن ذلك فقال لى : قد بلغت فلاناً ثم التفتينا نحن وفلان مرة فلم يذكر لى شيئاً والتفتينا أخرى فلم يصح من أحد منا ذكر ذلك أبداً وقد كتبت له فى الكتاب وصول الحلوى إليه على يد فلان ومما إن سئل به عن ثمنها شتمها قبولها ثم إن فلاناً سافر إلى مكان بعيد ولم يرجّ قفوله إلا بعد بضعة من الأشهر فأتنى

عن الحلوى وصنعتها وصارت من أهل بيته أعنى فلانا بأنهم وجدوها في محله ملقاة في بعض النوش مندم مع الكتاب المذكور وهو غير مختموم وأنهم لا يملكون صورة ذلك وأعلمهم قد قرأوا الكتاب وعرفوا معاني الخطاب فأحبوا الراحة فخلعوا بعضها بالثمن وأخذوه والباقي بعهة على غيرهم أبجل لي سيدي بيومها وأخذ ثمنها على هذا من حالها أم لا؟ تفضل ترسم ما تصور لك من القول بالعدل استنباطا من نقل آثار أمل الدم والفضل بنور النقل لا زلت نائيا عن دياجى الجهل .

الحواب :

قد اختلف في الهدية إذا خرجت من يد المهدى فقول : إنها للمهدى حتى يقبلها المهدى إليه .

وقيل بالعكس . والأول هو الأصح والأكثر .

وعلى قياده نهى في الأصل لك حتى يصح قبولها لكن التبول قد يكون بالتبول والقبض جميعا وهو التبول المجتمع عليه . وقد يكون باقول فقط

وعندى أن هذا يختلف في مثله لمدام إحرازه وقد يكون بالإحراز فقط وهو مثبت إن صح إحرازه لنفسه من غير احتمال قبض للمهدى وبدون ذلك فلا بد فيما أرى من النظر أن يلحقه معنى الاختلاف ما لم يدعه له إن أصبح ما أرى من ذلك هكذا إن رجع إلى تأصيل الحكم في باب الحجة باظهار المنطوق به .

وعلى ما تنامل الفاس عليه فيجبني في هذه المسألة أن لا سبيل لك في هذه الحلوى لأنه قد أحرزها في بيته حتى سافر عنها ثم لم يصح معك رده إياها ولا كراهيته لها كلا ولا أجد سببا بإيجح أخذها لك من بيته في حكم الظاهر لأن إرسالها في الأصل على القطع لا على المناظرة ولا الودعة من بعد كونها في يده .

• مسألة : .

ومنه : وما تقول فيمن كتب لرجل كهابا أريد أن ترسل لي قمارقش
فضة لفلان المؤذن بالمسجد زيادة له على نفقه الجارى من قبل وهما كلاهما قائم
بذلك وينتفع من ذلك الشخص المشار إليه فجاءه الجواب بلا تصريح لشيء
معلوم للمؤذن في الكتاب غير أن الزيادة في الصفة حصلت بوصول ذلك إليه
على ما كان يفتقه من قبل فأراد أخذها له لعدم تصريحها أتحمّل له أم تحرم ؟

الجواب :

لا تحمل فإنها رزق من الله لمن سألت له وإن كان شك من ذلك فليرحم
هناك إلى من أرسلها لكي يفضلها فهو أولى بعوزيها كما يشاء في تنويعها .
والله أعلم .

• مسألة : .

ومنه : وما تقول فيمن أراد أن يعطى المسجد خادماً أتصح هذه العطية لأن
للعطية تحتاج إلى إحراز وقول من يحرز ومن يقبل له أعفى المسجد وإن لم يصح
للعطية وقد مضى منه كلام أن هذا الخادم للمسجد يجوز أن يرع على صاحبه
أم لا ؟

وإن لم يحرز رجوع الخادم لسيده من أين تكون مؤنته من مال المسجد أم
على سيده الأصلي ؟

وإن لم يكن للمسجد مال ولا الجماعة رضوا أن يعطوه شيئاً لقوته وقيل
الخادم : لا أحدم إلا بقوة وإن كافوه الخدمة خيف عليه أن يشرد أيوز أن
يبعمره فينظروا الدرائم ليشترخوا غيره أم لا يحرز بيعة أصلاً ؟

وأیضا إن أراد خادم المسجد زوجة من یزوجه أیجوز لجماعة المسجد أن
یأسروا له یزواجه أم لا ؟

• الجواب :

تثبت العطية للمسجد ولا إحراز علیه .
وقرله هذا الخادم للمسجد إقرار به لا عطية
وإذا ثبت العهد للمسجد فی الأثر ما دل علی أنه بیاع أو یفقد ثمنه فی عمارة
المسجد وإصلاحه .

• مسألة :

ومنه : وفیمن احتاج إلى کتاب من کتب الشریعة أو غيرها من فنون العلم
ولم یجد من یمیره أیجوز له سرقتها أو أخذها قهرا علی نية الانفع منها من قراءة
أو نسخ وردها إلى أهلها کان یتیا أو بانقا أو وقفا .
وكذلك للمصاحف تكون أحكامها كأحكامها فی الجواز والمنع أم لا ؟

• الجواب :

إن کان هو من أهل الثقة والأمانة وضمن یجب لئله بذل الحکمة فیکون منفعها
منه ومنعه منها ظلما له ولها بشهادة الحديث عن رسول الله ﷺ : لا تضموا حكمة
فی غیر أهلها فظلموها ولا تمنعوها أهلها فظلموهم ولم تسکن موحودة له إلا من
هذه الکتب وهو فی موضع الحاجة إلیها لنفسه أو لغيره فیمجبنا جواز ما ذکرته
وقد رفع لنا جواز ذلك عن الشيخ الصبحی والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفیمن أهدیت له حسدية فی ماعرن صنفه أو کثیرا کثیرا أو قلیلا

أوجب عليه رد الماعون حكماً كأنه بكفاب أو بخطاب على لسان الرسول في الرسل
سواء تقدم ذكرها أو للماعون أو لم يذكر الماعون مع ذكر الهدية ؟ يمتل أو صح
في ذكر هذه القضية وقال الله وإيانا كل محبة وولية ، ظهرة وحفية إن شاء الله
رب البرية .

الجواب :

وقد يعرف مثل هذا بالمتعارف والمادة . فإن كان المتعارف رده واجب رده
وإلا فلا .

فإن كان المعطى مثل صندوق سكر أو غرشة شراب أو ظرف من نخل
قرنفل أو جراب تمر أو قارورة زباد أو قوط زعفران أو ما يضاهي ذلك في حكمه
عدم الرد لأنه المتعارف في مثله ما لم يشترطه المعطى فهو له لأنه من ماله ويجب الرد
فيما بقعارف رده مثله كالأواني التي تهدي فيها الأطعمة والفواكه ونحوها من المواضع
الغريبة المتعارف فيها أن مثلها يرد ولا يبين في ذلك أصل يعتمد عليه إلا
العرف والمادة .

* مسألة :

ومنه : ما تقول فيمن أعطى رجلاً دراهم ليضي بهن مسجداً في مكان معلوم
فبقيت الدراهم عند المعطى زماناً ولم يذهب إليه الرجوع إلى صاحب الدراهم والمعطى
أن يرجعها له سواء كان صاحبها ثقة أم لا ؟

الجواب :

إن كان مبهين من ماله لله سجد ولبيته بهن وسما من بذلك وقصد بذلك
إخراجهم عن ماله كذلك فلا رجوع له فيمن في أكثر القول .

وإن كان قبضه إلا من مل أنهن له ومن ماله حتى يقصر فيهن فيما أسره
فيهن من ماله وله الرجوع عن أسره ما لم ينفذن فيما أسره فيهن من ذلك .
والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وعن رجل صاحب أباه في سفره والأب بيده مال لمض الناس بيديه
له بأجرة فاحتلس الولد شيئاً من هذا المال فتاب المحتلس فدأل الذي قبض والده
المال إن ذلك المال الذي قبضته والذي بيده لك هو لك أو فيه شركة لفيرك أو
أو نحو هذا وذلك لما شهر عنده أن أولاد عمه خاصمه في المال الذي في يده فراقوه
عقد حاكم الجور فقتل بينهم بقسمة ما في يده أن ذلك المال شركة أو قال :
مشارك ، أو قل : هم أصحاب المال أو الأموال فلن يكون ذلك المال ؟ وإلى
من يؤدي ما عليه لورثته الورثة هذا حصواً أعنى المتكلم بهذا الكلام حرفاً
حرفاً بانه سهل .

الجواب :

أما مسألة لرب المال ذي اليد فيه عن ماله ذلك أنه لك أو لفيرك فيه شركة
فهذا كان غير واجب عليه ولا مخاطب عليه فيكفيه لو تخلص منه إليه قبل
ذلك وما قصي به فيه حاكم الجور ليس بشيء . يصبأ به ذو مال ملا التفات إليه
على حال ما لم يصح أنه الحق الذي لا مزية فيه ولا إشكال في الحق هو الحجة
لا غيره .

وقول صاحب المال : إن ذلك المال شركة أو من الشركة أو مشترك ليس
هو بشيء فيما يظهر لي في الحكم لأنه ليس بإقرار لأحد فهو حكم به عليه وقد يجوز أن

يكون صادقاً أنه من الشركة بينه وبين من يملكه بحظه من ثمنه أو من ربحه أو خسر هذه الشركة أو كاذباً في قوله لكنه لا يحكم عليه فيه بشيء على هذه الصفة فهو ماله في ظاهر الحكم وليس هذا مما يخرج منه .

وقوله : اربح فلاناً أو احرص فلاناً فهو صاحب المال أدخل في الشبهة .

ويجوز في الحكم والواقع أن يرجع به إلى لغتهم إن كان ذلك في عرفهم يخرج مخرج الإقرار وآلة التعريف في الدل المعنى العهد المذكور إن صح في لغتهم أن صاحب كذبي فمذا منه إقراره به .

وأما في ظاهر اللغة فلا أراه يخرج على صريح الإقرار الذي يجوز الحكم عليه بظاهر اللفظ منه وإنما هو في أصله مما يخرج على معنى الكذبات لأن صاحب الدار قد يطلق على ساكنها أو مالكها وصاحب الغلام مشيره أو ماله وهاكذا في بقية الأشياء لكن ربما أريد به المالك في هذا الموضع وكأنه الأظهر فيه لكن آلة التعريف في المال محتملة أيضاً أن يراد بها في العهد المعنى مال غيره .

وإن كان الأول أوجه فيه لكن قهراً قومنا لا يجوزون الحكم بمقتضى البينة وكأنى أضعف عن القطع به والاسباب محتمة عنه إن كان موجوداً فخرج به إلى ما في إقراره وإن كان ماله خرج ذلك في لغتهم على معنى الإقرار الصريح فهو لمن أقر له به وإلا رجع في الحكم إلى ورثة المقر .

وقيل : يجوز دفعه إلى المقر على حال على ما ذكره ابن عهيدان وحكى عنه ذلك في الباب وعلى قول غيره فيجوز دفعه إليه إن كان ثمة وإلا فلا .

وفي قول آخرين فلا يجوز دفعه إليه إلا أن يقر به لوقف أو غائب أو يقيم أو من لا يملك أسرته فيجوز دفعه إليه لما في إقراره من راحة نفسه منه وتكليف للشقة لمن ثبت الخلق عليه

وعندى أن نحو هذا يوجد في قول الأقدمين والله أعلم . فليُنظر فيه فإن لم
أقله من حفظ ولكنه موجب نظري . وقد فاطرت شيخنا البطائني في قوله
صاحب المال فلم يكن معه في ذلك إلا أنه في رأيه كذلك . والله أعلم .

• مسألة :

ومعه : وفي رجل نزل في بلد سلطان وذلك السلطان بقله أن سلطانا آخر
سجده محاربا فشم للحرب وأمر على جماعة هذا الرجل أن يشموا للحرب معه
فأجابوه ذلك . ثم أمر على هذا الرجل النازل ببلده أن يكون قائما في ذلك الأمر
وأعطاه مالا لقيام القوم وقال له : أنت للعصر في ذلك أعط من شئت . وهذا
الكلام قبل قبض المال ثم أخذ لال لاد كور هو وجماعته فبعض المال قبضه بنفسه
وبعضه قبضه غيره من جماعته فأكل القوم ما أكلوا منه ثم عاق خصمهم السلطان
عائتي المنع عن الوصول إليهم فبقى بعض المال عند الرجل وبعضه مع رجل من
جماعته ثم طلب الجماعة ما بقى من المال ليخمنوه بينهم على حسب حاجتهم فأعطاهم
الرجل مائة .

وكذلك الرجل الذي من جماعته قبضهم مائة فوكل الجماعة وكيله يقبض
منهم المال الباقي وكان إعطاء الرجل لهم مائة لمعنى يحاذره منهم ومنوه بالباب
الجيل ثم أخلقوا كلامهم فصار منهم شقاق بسبب الخلف فلما بان للسلطان ذلك
أمرني أن أسترجع الدراهم من وكيل الجماعة وأمره برجوعهم إليّ وقال له :
إن عطيتكم لكم باطلة لأنه ليس له أن يعطى مال غيره بغير أمره لسكنك أرجعهم
إليّ . فإن لم يقبلها أرجعها عليّ أعني السلطان ثم قال للرجل : إن الدراهم التي
أمرته أن يرجعهم إليك فهي لك بفضل أوضح لي حكم هذا المال أصله للسلطان
أم لكل النعم ! ولك الأجر إن شاء الله .

الجواب :

حكم ذلك المال في أمره للسلطان فإن كان أباح له التصرف فيه بما يراه في كل وقت من غير تخصيص فأعطاه هو الجماعة برأيه قبل أن يرجع عليه السلطان فإذا أحرزه الجماعة فقد صار لهم بالمطية في ظهير الأحكام لا حق فوسه للسلطان ولا من أمره بتبعضه منه .

وإن كان أمره بالدفن والمطاء اقيام القوم في وقت الحاجة عليهم على الخصوص فانصرف فيه بالمطاء من بعد تغير أمر السلطان لا يصح وحكمه للسلطان وإن أباحه له حينئذ إذا استرجعه منهم . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ونهين ترك عدي أمانة وقال لي : إنه سرقها أو غصبها أو في يده حرام ولم يصرح بها لأحد معين أو صرح بها لثيقتين اسمه أو شهدت البيعة أنها مسروقة ولا يحفظها لمن ثم مات لمن يكون حكم هذا كله للفقراء أم للوارث ؟
تفضل أين لنا ذلك .

الجواب :

أما قوله سرقها أو غصبها أو حرام أو هي اقتره فإلم يصرح بإقراره فيها لأحد معين بنى الأمر ما دل على أن هذا ليس بشيء وحكمها له بثبوت اليد فيها وشهادة البيعة بها على هذه الصفة كذلك حتى يصرح بها لربها أو تشهد البيعة كذلك معي له .

فإن جهل أمرها رجعت إلى الفقراء . والله أعلم .

• مسأله :

وفي الحاكم إذا جاءت إليه امرأة وقالت : مفهورة من زوجي فلان تزوجني وأنا صبية والآن قد بلغت الحلم أكون قولها : زوجي إقرار بالزوجة أي بطل غيرها ولا تلتفع بقولها : تزوجني وأنا صبية أم ثابت لها الفهر .

وإن كان الحاكم جاعلا بأن هذا اللفظ يبطل معه الفهر أم لا يبطل أبحكم بالفهر لمن نصل إليه من النساء مفهورة ولا يدري في السابق لفظ من غير معه أن مثل هذا اللفظ أو لفظ يتم به الفهر غير أنه يعرف من نفسه لو كان الفهر بهذا اللفظ لحكم بثبوتنه أعليه أن يتفحص عما غرن به من اللفظ لفظا صحيحا أم مثل هذا اللفظ إن كان هذا غير ثابت بلا اختلاف ؟

الجواب :

مثل هذا اللفظ يحسن فيه الاختلاف وفي ثبوت الفهر مع هذا اللفظ اختلاف . ولكن أكثر قولهم أنه لا غير لها لأنها أقرت بالزوجة .

وعندي أن الأصح أنه لا يبطل الفهر فهو من باب تسمية الشيء بما كان عليه وهو باب معروف في اللغة وعند أهل المعاني والبيان . ومنه قوله تعالى : « وإذا بلغ الأوطال منكم الحلم » والذي يبلغ الحلم لا يسمى طفلا وأمكنه سمي على ما كان يسمى من قبل .

وكذلك تسمية الزوج من التغيير منه فإنه كان زوجا . وغيرت منه وسمته .
بسم ما كان عليه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل أعطاه رجل آخر شيئا من الدرهم الهدىها إلى رجل آخر
فأتى المعطي قبل أن يدفع الرجل الدرهم إلى الأمور له بها أترجع هذه الدرهم إلى
الورثة أم يقبضها الأمور له بها ؟

قلت : وكذلك إن ترك أحد هذه رجل آخر درهم أو شيئا من العروض
وقال : هذه ليست لي وإنما هي لفلان ومات التارك لما أوى لورثته أم لغيره بها ؟

الجواب :

ترجع الدرهم إلى الدافع إلا أن يكون أقر أنها لفلان فتدفع لورثته فهي
لهم . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي شجرة أمها نافت أغصانها على مال إنسان وقال لصاحب الشجرة
أعني الذي نافت عليه : إما أن تقطع أغصان الشجرة وإما أن تترك لي نصف
الثمرة التي نافت على ورضى بذلك صاحب الورثة المعطي مثل ذلك أم لا ؟
ولهم منع صاحب الشجرة إن أراد قطعها ولا يعطيهم ومحكوم عليه أم لا ؟
يبين لنا ذلك مثابا - إن شاء الله .

الجواب :

لا يبين لي أن يحكم عليهم بذلك إن أرادوا قطع شجرتهم فلهم .
وكذلك إن أراد الجار إزالة الضرر عنه ما لم يثبت للجار شيء . وفي الأصل
فيمنع أربابها من التصرف .
وأما الثمرة فهي تتبع لأصلها ولا يبين لي ثبوت يد فيها وحدها ما لم يرخص
صاحب الأصل بذلك ويعمه في معنى الواسع . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في رجل أعطى ولده صيغة وثيبا في حال صغرها وبعد
تزوجت وتوفى زوجها وأرادت الزواج برجل آخر فقال لها أبوها : إن أردت
أن أزوجك به فأعطيني الصيغة والنياب التي أعطيتك إياها في حال صغرك أيجوز
له أخذ ذلك من ابنه أم لا ؟

الجواب :

إذا أحرزتها الابنة بعد بلوغها فهي لها ولا رجعة له فيها . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : أرأيت شيخنا قد مضت السنة وجرت للمادة في الملك إذا ملك
أحد أن يعطوه مثل الخوى أو دراهم وكذا الهدي إذا أمسكتهم فقالوا لي :
ما تريد ؟ وما حقت على المسكة ؟ فقلت لهم : ليس لي حق وإن أعطيتهم شيئا
بطيبة أنفسهم ورضى منكم أخذته وإلا فأنتم المذورون أضرني من ذلك شيء ؟

الجواب :

أما عطية عاقد للزويج من عند الزوج برضى منه وطيبة النفس إن كان
من يملك أمره فلا بأس به . والله أعلم .

• مسألة ،

ومنه : وما تقول في عطية المرأة من بيت زوجها شيئاً وبه فاعطى أنه من
مال الزوج ولا يدرى أنه راض أم لا وهي تزعم المرأة أنه واسع لها إلا أنه شيء
باطن وظاهر لم يطاع عليه الزوج والمطى ليس بينه وبين الزوج دلالة أيسع نتورع
الأخذ من هذه المرأة .

وإن فعل هذا وأراد التخلص أيعضاض إلى الزوج أم إلى المرأة .
وإذا طلب من الزوج الحل وقال له : أنا آكل من بيتك ومن عند أمك
ظاهراً وباطناً

وقال : أنا راض والآكل لا تلحقه قوة وظهر له الرجل بالحل والغيب لله
لم تدر الناس ما تسكنه الصدور أيبكون هذا سالماً أم لا ؟ عرفنا شيئاً لك الأجر .
الجواب :

حكم ما أعطته المرأة أنه من مالها حتى يصح أنه من مال زوجها .
فإذا صح بإقرارها قبل المطاء أو بيمينه عدل أو بعلم الماعلى بفتح المطاء فلا يسع
أخذه إلى برضى الزوج أو دلالة عليه .
وإن لم يكن لجوازه وحده فطوبه التخلص منه للزوج بغرم ثمنه أو بإحلال
وبرادة منه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : والرجل إذا أعطى زوجته شيئاً مثل المطر أو غيره هل يصير بمنزلة
مالها ؟ ويجوز لها أن تعطى من شاءت منه ؟

الجواب :

هو من مالها إذا أعطها إياهما فقيلته وصار لها .

ومما هو مضاف إلى الكتاب عن البطانى :

• مسألة :

وستل هل للمرأة أن تعطى زوجها صدقاتها الآحل عطية ماضية في حياتها
قبل مماتها ؟

الجواب :

يجوز لها أن تطهه وتبرئه معه ولا عليها بأس إن شاء الله .
وعطيتها زوجها في حياتها إن كانت العطية من ضمن أو من غير ضمن .
ويجوز لمن تشهده هذه المرأة التي تبرئ زوجها من صداقها ولا في شهادته
عليها بأس بذلك ولا عليها هي إن شاء الله .

• مسألة :

ومنه : ونيمن عتده أولاد رجل ونساء فهل يجوز له أن يعطى من ماله
أحداً من أولاده أو أولاد أولاده في حياته وبعد مماته ؟ أم لا يجوز له ذلك ؟

الجواب :

أما عطية الوالد ففي الأثر أنها تجوز إذا جعلها بين أولاده لذكر أو مثل حظ
الأثمين وإن خص بها البعض فلا تجوز .
وأما عطية ولد ولده ففي قول من يحمل ماله لأبيه فكذلك أيضاً لا تجوز
إلا على نحو ما ذكرناه .
وعلى قول من لا يجمله فهو يجوز لهم والخروج من الشبهة أولى . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : نيمن قبض شيئاً من الكتب أو المصاحف من يد رجل جاهل أمره
لا يعرفه أميناً ولا خذئاً فأقر القاض بعد ما سارت في يده أنها لغيره أو موقوفات
والقاضي لم يصح معه أنها لغيره إلا من قول المنبض .
أرأيت إن كان فيهن كتابة وقف ولم يصح معه أنها ثابتة مع العارفين
ويثبتون توقف الكتب بقاء الكتابة ؟ أم لا يجوز لهذا القاضي تقييد اليد التي
قبض منها ؟ أم كيف يصنع في الخلاص ؟

الجواب :

إن إقرار التبرع منه من يده حجة عليه ولكن في الرخصة قد قيل يجوز
رد ذلك إليه إذا كان القبض منه . والله أعلم .

رجع إلى كتاب التمهيد :

• مسألة :

وما تقول إذا أراد أحد أن يخلص أحدا من أولاده بمشقة في حياته أيسمه
ذلك أو يكتب له بعد موته وليس عليه ضمان لولده بل أراد أن يعطيه من ثلث
ماله في حياته ويؤثره به عن إخوته أيجوز للوالد ذلك أم لا ؟

الجواب :

لا تجوز الأثرة ولا العطية لبعض الأولاد دون بعض في الحياة ولا بعد الوفاة .
والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : نسألك شيخنا في امرأة لها ورثة بنو بنو للمم ولها بنت ولابنت لها
بنات وابن وأرادت أن تعطى نصف مالها أو ثلث مالها للبنات للبنات وابن البنات
ولا تعطى بنو بنو للمم في حياتها أيسمها ذلك أم لا ؟

الجواب :

بعض أهل العلم يمنع من ذلك ويرى أن يسك عليها مالها إذا كانت تتلقاه
في غير معروف مما يؤدي في ظاهره إلى إساءة المال أو الإضرار بها أو صرته عن

وارثها وبعض لا يحكم بذلك عليها ويرى ثبوت ذلك لما وعليها في أحكام للظاهر
ما لم يصح أن ذلك منها إلقاء وحيلة بغير حق .
وينبغي أن ينظر في ذلك من أمرها ويعتبر ما يكون من حالها فيقفى بما
يؤديه للصواب في مثل هذا من الحق . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وإذا كانت هذه المرأة تقول : ما بقي أن أسلب ميراث بنى بنى للمم
أبكون قولها حجة أم لا ؟

الجواب :

قد مضى من القول في هذا ما يستدل به في هذه المنازلة وهي لو أفرت بالإلقاء
والصرف عن الوارث ومثل هذا من المفسد لكانت تمنع منه وإنما ذلك إذا
كانت تدعى فيه في الظاهر ما يسوغ لها فيه أن لو كانت محنة في الباطن لكن
إذا كثر الشيء وخرج في معنى القدر على غير المصلحة فهو الذي يتعارض للقول
فيه كما مضى .

• مسألة :

ومنه : في امرأة أرادت أن تولج مهراتها فقالت : أنا أعطى بنات بنى
ما أعطى ابنتى لورثتها بنى بنى للمم أن يمنعهما عن هذه العطية أم لا ؟

الجواب :

هي المسألة الأولى وقد مضى فيها من القول ما به يكفى . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وإذا أقر بعض الورثة بدين على هالكهم وأنكر بعض ولم تكن
بيننا ما يلزم المقر ؟
وكذلك إذا أقر المقر بوصية من أبواب البر ماذا عليه إذا أنكره
شركاؤه ؟

الجواب :

على المقر من الدين بمقدار سهمه إن كان ممن يثبت إقراره ويكون شاعدا
خيا تجوز له الشهادة عليه .
وقيل : إن المقر عليه أن يخرج جميع دين الهالك من سهمه إن أنكر الورثة
اللباقون ولم تقم عليهم حجة وليس الإقرار بالوصية بالبر كالإقرار بالدين .
ويسجني أن يلزمه بمقدار سهمه مما ينوبه من الجملة في حال ثبوتها إن كانت
ثابتة ولا يتعمى من الاختلاف أن تلحق بالدين فأعرف ذلك .

• مسألة :

ومنه : وما تقول شينى وسهدى فيمن افترض شيئا من الدراهم ، من عند
غيره فلما صارت في يده قال الذى أقرضه إياهن : إنهن مال بيم أو مسجد أو
غائب وهو في تلك الحضرة فهل عليه أن يصدقه ؟
وإن صدقه أيجوز له أن يرجع تلك الدراهم أو مثلها إليه إذا كان غير ثقة ؟
وهل يكون فرقا بين أن يقول له في تلك الحضرة أو بعد ما غاب عنه وإن
رددها إليه هل يكون ضامنا إذا كان غير ثقة ؟
تفضل بينى لى ما تراه عندك مأجورا إن شاء الله .

الجواب :

قيل : إن إقراره بذلك بعد إخراجهم من يده وقبض هذا إياهم ليس بحجة في الحكم .

فإن صدقه المفترض فذلك إليه وله أن يرد من يعينهم إلى الهدى التي قبضها منها في أكثر القول .

فإن أنفها القابض فليس له ردّ العوض إليه وقوله هذا ليس بحجة ما لم يكن إقراره قبل القبض . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول شيخنا في رجل منح رجلاً أرضاً ليزرعها فقامت بالمنفعة السماء إلى سنة أو أكثر أو أقل فلما انقضى أجل المنفعة السماء والزرع باق في هذه الأرض وجاء صاحب الأرض إلى المستمنع وقال له : أقم زرعك من أرضي بالمنفعة التي بيني وبينك انتقضت كيف يكون لصاحب الزرع أن يقطع زرعه أم يعطيه مخسوره ؟ أم يكون له مثل ما يساوي هذا الزرع بالواضحة ؟ بين لنا ذلك مأجوراً إن شاء الله .

الجواب :

يقطع زرعه وإن اتفقا على تركه ويعطوه غرامته فجزء وإلا فلا حجة له في أرض المانع والله أعلم . هذا إلا أن يكون قطع الزرع يدخل فيه الضرر على المستمنع كزرع صيف والحصاد قريب فيتركه إلى أن يأخذ الحب ويعطيه فعد الأرض . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في رجل عنده زوجة وأولاد وكان يعطى الأولاد بعض شيء من المال وللزوجة لا يعطونها شيئاً منه .

وكذلك للزوجة تملى أولادها ولا تملى الزوج شيئاً .
وكذلك الزوج يعلى زوجته والزوج تملى زوجها ولا يعطيان أولادهما
شيئاً جائز لهما أم لا ؟

الجواب :

عسى أن كل هذا لا يلزمه بأس به ما لم يكن لنية فاسدة كالإلجاء ونحوه .
أو الإضرار بالوارث على قصد ذلك فيحجره واسكل اسرى مانوى وعليه مانوى
والله أعلم .

• مسألة :

وفيمن وهب لأحد مالا مجزوا لا يعرف له عرضا ولا طولا مشتركا مع أسهم
عدة وبقي في يد المولى برهة من الزمان ومدة وهو لا يعرف له أنقص ولا مقدار
كمية ولا استقصاء غير أنه يقبض من ماله حصة من الغلة المهداة له وكان المهدى له
صبيا فكبر وعاد رشداً سوا ثم طلب هذا المولى رد عطيته أنرى له استرجاعها
أم لا ؟

وهل من فرق بين الصبي والبهائم في رد المظية أم بينهما بون في حكم هذه
القضية ؟ اهدنا سواء للصراط وأنقذنا من مهاوى الزيف والانحطاط .

الجواب :

إذا كان يعرف مقدار ماله في هذا المال من الأسهم ثلث أو ربع أو زاد أو
نقص وأعطاه ذلك وهو عالم بجملة المال . فيجبنا أن لا غير له فيه من بعد .
ولأن كان لا يدريه كذلك فترى له فيه الغير والنقص بالجهالة ولو طال المدى .
والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ورجل أعطى مسجداً نعمة إن أراد الرجوع أه ذلك أم لا ؟
وإذا رأيت ذلك غره جائز أيجوز أن تباع ويشترى بثمنها نعمة المسجد أخرى
على نظر الصلاح .

الجواب :

لا يجوز له الرجوع .
وأما بيعها ليشترى له أحسن منها فقد أجاز به بعض المسلمين على نظر الصلاح .
والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفيمن اشترى مالا وأعطاه مسجداً أو مدرسة أو قراء ثم أراد
الرجوع في ذلك وقد أحرز المال وكيل من ذكرت بل إنه جاهل بالمال هل يجوز
له الرجوع فيه أم لا ؟

الجواب :

إذا كان جاهلاً فإلغى عنده في أنه أن يرحع بالجهالة سواء أحرزه
الوكيل للمسجد أم لم يحرزه والقول بالجهالة له قوله ما لم يصح أنه عالم به .
والمدرسة والقراء من يملك أمره ومن لا يملك أمره كلهم في ذلك سواء إلا في
اليمن . فإذا طبعها منه على الجهالة من يملك أمره مع عدم النية نهى له بلا خلاف .

• مسألة :

ومنه : وفي إقرار المحبوس بالحق المطالب وإقراره بكتابة الورقة كتبت على
نفسى لكن لا قبضت المضمون وهل مأخوذ بحكم عليه لإقرارين ؟

قال : قيل : إذا أقر أنه كتب ذلك الإقرار المكتوب علم في ذلك المصك
فأقر أنه كتبه على نفسه فهو ثابت علمه بأنه يتضمن معنى الإقرار به إذ محل أن
يكتب عليه الكاتب إلا ما يقر به وهو مقر أنه كتبه على نفسه نقوله : لا قبضت
المضمون إنكار لما ثبت من إقراره فليس بشيء . لا أنه في العرف والعادة .
ويجوز حق في الحكم أن يعلم المقر له أن المقر كاذب في إقراره أو متساهل
فيه فيجوز أن يختلف في وجوب اليقين عليه إذا ادعى المقر أن المقر له يعلم مداه
خلاف ما كان منه من إقراره وأنه فيه كاذب أو متساهل أو مخدوع فهو بخلاف
الإقرار عند الحكم ملاوجه فيه إلا الحكم به إن صح ما يتجه لى في هذا عن نظر
إن صح فينبغى أن يفطر فيه . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : فيمن كتب على نفسه : أقر فلان أن عليه فلان كذا كذا قرشا
ومضت المدة بينهما مقام يطلب حقه فسأله من يده لأمر عن الورقة فقال : كتبها
على نفسي لكن لا قبضت مصمونها كيف الحكم بينهما ؟

الجواب :

بمعنى أن يفحص حتى يقر بما كتب في تلك الورقة عليه .
فإذا أقر به فهو المدعى لعدم القبض . وإن لم يقر فيجربى الاختلاف في
الاكتفاء بإقراره بنفس الكتابة . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وعن رجل تغلب بمضى أولاده على شيء من ماله مأخذه ولم يقرر
الوالد على أخذه من الولد هل يجوز للوالد أن يشهد ويقر لكل واحد من أولاده
ما أخذ الأول بالثلمة ؟ أفعدا في ذلك مأجورا إن شاء الله .

الجواب :

لا يجوز له ذلك لأن على الولد رد ما أخذه ومحكوم عليه به إلا أن يجعله له أبوه عطية منه فعليه أن يموض أولاده . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل جاءني يريد مني ديناً وأنا عندى في الحال سائمة حاضرة وأقرضته دراهم من عندى ومن بعد بايعته أيجوز هذا أم لا إن كان فيه شرط أم لا ؟ بين لنا ذلك ؟

الجواب :

إذا أقرضته شيئاً لوجه الله تعالى فلا يضررك من بعد إذا بايعته . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل أعطى نخلة إلى الانتواء أو المسجد وتحتها صرم صغير وكبير لمن يكون حكمه للمعطي أم للمعطى .

الجواب :

الصغير تبع لها والكبير المدرك للثلع هو لصاحبها في الحكم إذا بايعه للنخلة بينهما . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : والمرأة إذا أعطت أولادها مالا أو حلماً ولم يحرزها لهم أب ورجعت في عطيتها فهل بلوغهم ألها الرجعة في ذلك أم لا ؟

الجواب :

إذا رجعت في عطية أولادها للصبيان قبل أن يحرزها لهم أب أو وصى أو وكيل فلها الرجعة .
وكذلك إذا رجعت قبل أن يحرزها للبالغ . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : والذي عنده شيء يبيعه وأقر به أنه لغيره هل يجوز شراؤه منه ؟
وإن قال : إن هذا الشيء حرام ثم قال : هو حلال بعد إقراره بالحرمة فيه هل يجوز شراؤه منه على هذه الصفة ؟
قال : يجوز الشراء من عنده ماسوى الأصول ولو أقر بما عنده لأحد معين يبيعه له .

وقد قيل : إن دفع الثمن إليه جائز على عادة الناس ومعاملاتهم في مثل ذلك .
والذي يظهر لي أن جوازه في معنى الواسع لا في الحكم لأن استعمال الناس عليه حتى لا يذكر ذلك وصرح الأثر بجوازه كذلك .
وإذا كان الشيء الذي في يده مما هو حلال في الأصل أى من الأنواع المحللة في دين الله تعالى فقله فيه : إنه حرام مما يختلف فيه .

فإنى يتمسك بالحكم يرى ذلك منه كذباً يخرج الدعوى ما لم يصرح بالحرمة فيه من أى وجه مما تمقل به حرمة والذي عميل إلى الورع يمنع من الشراء منه لأن إقراره بالحرمة يحتمل النصب ونحوه من الوجوه لاسيما إن كان هو المبرء من معنى قوله : إنها حرام . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وممن أقر عند أحد بعق هبده ثم باعه بعد عقته وعلم هذا بيومه وهو
يرونه ثم مات سيد العبد ألزم وارثه هذا فداء هذا العبد ؟

وكذلك إذا أقر عبده بحق لله أو له باده أيلزم إنفاذ ذلك منه أم لا ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أعلم أنه يلزمه شيء من هذا العبد الذي باعه موروثه
فإن ذلك على من فعله عليه أو جهله إلا أن يعتبر الوارث بتخلّصه فهو من ذل
الإحسان وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان !

وأما إذا أقر بحق لله تعالى أو له باده وكان الإفراج منه عنده في حال مرضه
على معنى الإشهاد بما عليه من الحقوق والإسلام بذلك فيجب عليه في هذا
للوصع إنفاذ ما عليه من ماله إن كان قد أقر به عنده فحقوق العباد كلها من رأس
ماله وحقوق الله تخرج من ثلثه إلا ما جاز أن يختلف فيه من القروض اللازمة
كالخمس والزكاة المفروضة فتقبل : تخرج من ثلث ماله بعد حقوق العباد .

وقيل : من رأس ماله وما كان من حقوق العباد المجهولة أربابها فندرج
الحكم فيه بكونه من حقوق الله تعالى على قول من يرى ذلك فهو على حكم
الأصل ولو استفرغ ماله كله .

وأما ما عليه من الحقوق على حاله فما صح معه أنه عليه في زمان الصحة
ومضى عليه من الزمان ما يمكن فيه أنه قد قضاه فيحتمل أنه باق عليه ثم مات
المالك ولم يعلم الوارث أن المالك قد قضى ذلك الحق في حياته قد قيل : إنه لا يلزم
الوارث إنفاذه عنه من ماله إلا أن يوصى به لأنه محتمل لأن يكون قد قضاه إلا
أن يقيم المدعى بينة على صحة دعواه .

وقيل : على الوارث إنفاذه وتسليمه إلى من له الحق ما لم يصح أن المالك قد
قضاه وإلا فهو . حكم الأصل باق عليه وما ثبت أنه عليه فعلى الوارث إنفاذه من
ماله . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي زنجي تزوج زنجية تدعى الحرية ثم أنيا بأولاد وولى الرجل لقوم
وولى المرأة لقوم ثم بعض الأولاد أقر بالملك لمشيرة أربلاء أمه ما يكون إقراره
على هذه الصفة بعد كون أبويه يدعيان الحرية ولم يصح ملكه أنه مملوك ؟
أرأيت إن ادعت أمة مملوكة بعد إقرارها حرة يقبل ذلك أم لا بعد إيهما
الزمان الطويل تدعى بذلك .

وكذلك هذا المقرر بالملك مشهور أنه حر ولت الزمن الطويل إن الأب
يقول : الولد ولده ويقول : لا تزوجت مملوكة وزوجتي حرة والولد ولدى تفصل
بتصريح ذلك .

الجواب :

من أقر منهم بالملكية وهو بالسف عاقل غير مجبور فأقراره ثابت عليه وهو
مملوك لمن أقر له بالملك ولو ادعى أبوه الحرية إذا كانا في الأصل من الجنس الذى
يمحوز الملك فيه ما لم يصح بشاهدى عدل أنه حر فالبيعة تحكم بهذا ولا يلتفت إلى
إقراره معها كالا يفتنع بإنكاره إذا شهدت البيعة عليه وإقرار أبويه ولو أقر
بالملكة لاتهم به عليه .

وكذا لو ادعى الحرية فيجوز أن يكونا في ذلك مدعين وكذلك عدى
في الآخر ولا يبين لى غيره في النظر ولا أعرف كونه مشهورا بالحرية ولا بالملك
إن لم يصح ذلك بالبيعة فالشهرة للقاضية لمن صحت معه لا غير . والله أعلم . ولينظر
في ذلك .

• مسألة :

ومنه : وفيمن أعطاه بعض أولاده شيئا من الدراهم على شرط أن لا يكون له ميراث بعد موته ويكون الميراث بعد موت الأب لبقية الأولاد غير المدفوع له الدراهم مثل هذا المصلح حرام أم لا يجوز للدخول فيه وتكون سبيله سبيل المصلحة على شيء من الربى أم هذا منتقض ، ويجوز للدخول فيه لهم ولن يصلح بينهم ويكتب ؟ تفصل بتمه . يح ذلك وأنت المتأب .

الجواب :

هذا باطل ولا يثبت لمن فعله ولا يجوز للدخول فيه لأنه من تسويغ الباطل ومخالفة حكم الله تعالى فهو من المتعاون على الإثم وعليهم العقوبة فإنه حرام فيما يظهر لأنه من أكل أموال الناس بالباطل لعدم الاستحقاق له . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ومن أعطى أولاده شيئا من ماله إلا واحدا منهم لم يعط شيئا فطلب الواحد المحروم العطية والإنصاف من أبيه بأن يعطيه مثلهم وألا يحوف عليه فقال الولد : لا أعطيك شيئا وأنا المتصرف في مالي كيف شئت أبجكم على الولد جبرا والحالة هذه بأن يعطى المحروم والطالب الإنصاف مثل ما أعطى إخوته وقضى عليه بالحكم الظاهر بذلك أم هذا مقبىد فيما بينه وبين الله وليس بالحكم عليه سبيل .

أرأيت سيدي إن قال : إنما أعطيت أولادى هؤلاء لأن على لهم ضمانا
أقبل قوله

وهل للمحروم عليه حصومة أم لا ؟

الجواب :

الله أعلم ويحسن معنى في هذه المسألة في النظر دخول معنى الاختلاف من غير حفظ أتعنته فيحسن أن يكون هو المتعمد بذلك والله السائل عنه، إن كان المعطى مما يخرج على سبيل الأثرة بين الأولاد لو حكم به لأن مال الولد لأبيه، ولأن له أن يفتزعه منهم متى شاء ولأن الله لا يمتدب ولداً بمال والده فكأنه مال واحد وكأنه لم يخرج عن يده إلا إلى يده بدليل أنت ومالك لأبيك .

ويحسن أن يحكم عليه بذلك لأنه متعمد بالسوية وكل أحق بماله حتى الوالد وولده ولأن الذي وَاللَّهُ سمي الأثرة ظلماً فقال : أحببت أن تشهدني على ظلمك . هلا وجدت غيرى تشهد به ؟

وإذا جاز أن يكون ظالماً كان آثماً عاصياً لله مخالفاً لرسوله مكابراً بالأحكام شرعه فهو حقيق بالمنع وعلى الحاكم منع للظالم قلت أو كثرت لأن الله لا يرضى بتقليل الظلم ولا بكثرته ، فهما مذهبان يدوران على أصلين عظيمين من هذه المسألة . وأما إذا قال الأب : إنه أعطاهم من ضمان نقوله في ذلك مقبول وليس فيه بخصوصية لأنه أقر بالحق على نفسه وهو متعمد به إلا أن يصح أنه إلقاء .

وإن لم يصح ذلك وادعاء الابن عليه فيخرج الاختلاف أيضاً في وجوب اليمين على الأب . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : فيمن سبم عليه مال ليشتريه فامتنع لعدم ما في يده فقال له رحل : أنا سأعطيك كذا كذا قرشاً إن كان مرادك للشراء فقال : إن كنت لتعطيني لأشتريه فأوعده وعاقده بالعطاء فاشتري فالشراء نسيئة فانا جميعاً قبل محل الحق . أيلزم ورثة الموعود بالعطاء ما أوعده به هالكهم أم لا ؟

الجواب :

لا يلزمهم وكل فيما عندي فهو بتصور غير هذا والمطية إذا انصلت من يد
المطى فمختلف فيها ما لم يحرزها المطى بنقح طاء فكيف بهذا وهو وحده بالمطية
فقط وإن لا أرى فيه غير ذلك إيمده عن التهور كل إيمده . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : فيمن اشترى شيئاً من الأصول ولم يره ثم إنّه أخطأ مسجداً أو مدرسة
أو قراء المسلمين أو جميع ذلك شرعاً ثم بعد ذلك الإحراز أراد الرجوع في المطية
وادعى الجهالة في ذلك أيعل له هذا أم لا ؟

وإذا جاز له ما بينه وبين الله ثم عارضه المطى أو الوكيل ماذا يجب
له وعاقبه ؟

وإن لم تناضه حجة هل يجوز له أخذ ذلك ؟
وهل يجوز لأحد أن يأكل من يده بعد رجوعه إذا جاز له ؟ أمنا في ذلك .

الجواب :

إذا كان حاملاً به قالى عندي أن له فيه أن يرجع بالجهالة سواء أحرزه
الوكيل للمسجد أو لم يحرزه والنول في الجهالة به قوله ما لم يصح أنه عالم به والمدرسة
والفقراء ومن يملك أمره ومن لا يملك أمره كلهم في ذلك سواء إلا في اليمين فإذا
طلبها منه على الجهالة من يملك أمره مع عدم البينة معنى له بلا خلاف .

وإن طلبها وكيل من لا يملك أمره فمختلف في وجوبها له . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي رجل كان في عمان فلما قدم منها إلى زنجبار قال له أبوه ورجل

غيره ليس بثقة ولا أمانة : الأرض الفلانية التي في يد بلان قد خلفها جدك أبو أم أمك ولم تجر فيها مقاسمة وكون الرجل للقادم وارثاً لآلته وأمه وارثاً لأمها وأُمها لآبائها وكلهم كانوا حاضرين حتى ماتوا جميعاً فلما أرسل الدم رجلاً إلى الذي في يده الأرض جوابه له : إن الأرض وجدتها في يد أبي ولم أعلم من أين آلت فأراد أن يتحاكما هو ومن كانت في يده مدخل بينهما رجل بالصلح على أن يدفع للقادم بأقل من حصته إن لو صح له ذلك بالحكم فقسمت بينهما الأرض وحاز ما دفع إليه فبنى فيها للبنيان وعمر وغرس الشجر واستغل وزرع الزرائع فأكل ثم بعد ما مضت إليه شكك المدفوع عليه أن الأرض التي أخذتها منه لو تحاكما وإلاهما بالحق لما صح لي شيء منها ولعله دفعها إلى عليّ حياءً وخوف الإتيان على المحاضر مع الحاكم ما القول في ذلك الدفع وتلك المعطية لهما تابعان أم باطلان ؟ تفضل بين لي ذلك .

الجواب :

إن كان الذي في يده الأرض منكراً لدعواه هذه ولم يصح معه أن هذه الأرض له من جهة ذلك الميراث بنجرة ولا شجرة حق ولا بينة عدل ولا من قول ثقة ولا أمين لا يرتاب في قوله فالسلامة في تركها أو ردّها إلى من يلي بها أو ورثته من بعده .

والصلح على الإنكار لا يثبت في أكثر القول وإن كان لا يجرى من اختلاف في ثبوته في ظاهر الأحكام لكن ليس هو فيما بينه وبين الملك للملأّم فأحشى أن لا جواز له معه على حال والله أعلم .

قلت له : فأقراره من كانت في يده مع الرسول أو في حضرته أي وجدتها في يدي أبي والراد من أين آلت عليه وللعقر إخوة رجال أو نساء غير أنه أداها

من وارث والده ولم يظهر له ولا المدفوع منازع ومخاصم فيها قبل موت الدافع
ولا بعده وإخوته كلهم حاضرون بالقول ما للقول في ذلك .

الجواب :

إذا كانت في يده ويدعيها لنفسه وشركاؤه مُنْخَع عتلاء حضور لا يعلم خبرهم
وسكوتهم عن تنافه نهى له في ظاهر الحكم بالإيد والقول فيها قوله ولا يلزم سؤال
شركائه عن ذلك .

قلت له : فإن ظهر فيها منازع ومخاصم بعد موت الدافع أو قبله من ورثة أبيه
أن الشائبة تلك لم تقسم فادعوا في ذلك قبل الرضى وتقية أخيهما ما للقول
في ذلك ؟

الجواب :

يُنظر في دعواهم إن صحت في الحكم أو بطلت وتمطى ما يكون لها من حكم
والله أعلم .

قلت : فإن لم يصح مع أخذه من الدافع ورجعت الأرض لورثة الدافع
ما الوجه فيما أكله من حصاد زرعها وجفا من غرسه من ثمراتها وعناء ما عناه منها
من بناء وغيره من عمار وغرس أشجار .

الجواب :

إن رجعت لورثة الدافع فالتمة تبع لها وله هو ما أنفق فيها وعقَى لأنه داخل
فيها بسبب وليس هو غفصص وما أمكن أن يخرج منه فله إخراج به بغير إضرار
بها وإن شاء قيمته فله وإن شاء ما غرمه وعناه فكذلك إن صح له والإلا رجع به
إلى القيمة والله أعلم . فليُنظر في ذلك كله .

الباب الثاني

في الصكوك وأحكامها

وفي الألفاظ وما يثبت منها وما لا يثبت

وما يجوز للكتاب فعله

• مسألة :

ومن جواب شيخنا العلامة الخليلي: وفي الكتاب يجوز له أن يكتب وصية من جمل وصيه خائفا أو مجهول الحال وكذا للشهود يجوز لهم أن يشهدوا فيها فإذا فعلوا ذلك فكأنهم كتبوا وصية للشهود ما يلزمهم فيها دخلوا فيه أترام مسلمين أم آثمين أم ضامين بين لنا معانيها بيانا شافيا وإن بالاك معنى غفلنا عنه فنرجو منك القبرع من عندك بما فتح الله لك .

الجواب :

لا يبين لي ثبوت ضمان عليهم ولا استحقاق إثم في حال الشهادة على الوصاية فإن الأحوال في الناس ممكنة للتبدل والانتقال من خير إلى شر وبالعكس . فإن أتى عليه الموت والوصي ممن لا تجوز الوصاية عليه وأمكن رده إلى أحكام الشرع فلا ضرر من الشهادة وعليهم القيام بالحجة في ذلك .

وإن خيف منه التقلب بالاطل على الورثة بسبب شهادتهم فهذا موضع عذر عن القيام حتى يزول المانع كما قيل : إنه لا يلزم الشهادة مع حاكم الجور إذا خيف منه التعدي والحكم بغير الحق بسبب تلك الشهادة حتى يأتي الله بمن يأمنه على أحكامه فوأمنه الخلق على أنفسهم وأموالهم وأحكامهم الذين هم الحجة لهم وعليهم فيما تعبد الله تعالى به .

وإن قيل في هذه المسألة بعدم جواز الشهادة على الوصي إذا كان في حكم الظاهر ممن لا تجوز الوصاية إليه في الحال كان ذلك وجها في الحق ولا يبعد أن يكون هو الأشبه في الحكم لأن الأشياء على أصولها ما لم يصح ما ينقلها إلى حكم آخر وقد اتضح عدم جواز الوصية إليه في الحال فلا معنى للمساعدة على أمر لم يبن جوازه .

ومثل هذا لا ينبغي أن تكون الكتابة فيه والإبضاء وإن كان ولا بد فيكون على حكم الشريعة كقولهم : إن جازت الوصاية إليه أو ما يشبه ذلك من اللفظ المخرج للوصي والكاتب وللشاهد من الدخول في مثل هذا . والأصل الذي أجازته في القول السابق أن في ظاهر الأحكام لم تهطل للوصاية بنية الوصي ولكن قالوا : إن الحاكم يقيم له ثقة عنده لتنفيذ هذه الوصية فينفذها للوصي بمحضته من غير أن يفرض هو بإنفاذ شيء منها . وإن لم يكن حاكم عدل فجماعة المسلمين وعلمائهم إن وجدوا وإنما لا يجوز أن ينفذها وحده فقط لكن لا يجوز للوصي أن يوسط الخائن في إنفاذ وصيته على حال ولا نعلم في ذلك اختلافا . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وهل يجوز من الكتابة على بيع الخيار إذا لم يعرف نية المشتري أن مراده الأصل أم العلة ؟ وهل يلزم للشاهد معرفة نية المشتري الخيار أم لا يلزمه ؟

الجواب :

لا يلزم الا تناع لذلك والإشهاد عليه جائز ولا نقول : يلزمه أن يشهد إذا كانوا يحدون غيره . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي الكتاب إذا لم يعرف المكتوب عليه أيكتب عليه بمعرفة واحد
غير ثقة ويجوز له ذلك أم لا يجوز إلا بشهادة ثقة أو شهود شهرة .
وإذا اطمأن قلبه بمعرفة ذلك الرجل وخان الله ذلك الرجل أضمن هذا
الكتاب إذا ألتف مالا بسبب الكتابة أم لا ؟ صرح لنا الجائز والواسع
والاطمئنان وما يضمن فيه الكتاب وما لا يضمن وأنت الماجور .

الجواب :

أما في الحكم فلا تجزى إلا البينة المأداة وأما في اللواسع فلا تضيق
الكتابة بقول من يطمئن القلب بقوله إذا لم يرتب ونحن نعمل ونهوسع به .
والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في رجل عنده أمانة لأخر قروشا فبات المؤمن وترك أبتاما وله
زوجات قد عين على المالك بصدقات عاجلات وآجلات وأظهرن صكوكا على
المالك أحدها لإحدا من بخط قاض من أهل الخلاف لم يعلم المبعوث منه أنها كالم
يدين بتحريمه والثاني لثانية بخط قاض من أهل الموافقة غير ذي ولاية ولم يكن
في الصكوك إشهاد أثبت هذه الصكوك في الحكم أو الاطمئنان على هؤلاء
الأيام أم لا ؟

الجواب :

ما هي بحجة في حكم ولا اطمئنان إلا أن بصدقها الورثة وهم ممن يجوز عليه
تصديقه .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في الذي يطلب منه الناس ، ليكتب لهم الأوراق ؟ وهو غير عالم بالألة ظ الثابتة في حكم المسلمين وكتب لهم أيجوز له ذلك .
وإن لم يجز له ذلك أعلمه أن يخبرهم بعد ذلك أم يسهه السكوت ؟
وإن أعلمهم قبل أن يكتب بضمه أيجوز له أن يكتب أم لا ؟

الجواب :

يجوز ذلك ؟ قال الله تعالى : « ولا يأب كاذب أن يكتب كاعلمه الله فليكتب » . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي عرصة الأملاج إذا كانت بخط ثقة ومتروكة مع رجل ثقة هل يجوز للعمل بما فيها والحكم بها أم لا ؟
قلت : رأيت إذا كان بخط ثقة ومتروكة مع غير ثقة كذلك يجوز الأخذ والعمل بها أم لا يجوز الحكم بها ؟

الجواب :

يجوز للعمل بها في الواسع لا في الحكم ولا حيث يمنع منها الحكم وينبغي للنظر في ذلك لنهجه أصوله على الوجه الجائز . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل مات وترك أيقاما وله دين على رجل وليس عنده عليه صحة وأراد أخذ ماله وهو يكتب بين المسلمين . أيجوز له أن يكتب على المالك ورقة لأحد من الدس ويأخذ هو الدرهم ويسع لمن كتبت له الورقة أخذ الدرهم ؟

أرأيت إذا لم يقبض صاحب الورقة الدرهم أغنى الذي سمعت له بل أحزن
من له الدرهم بنفسه عند الوصي أو الخشب أيجوز هذا أم لا ؟

الجواب :

كتابة الأوراق على وجه الحيلة والكذب لا تجوز . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وهل يجوز للكتاب إذا أسره من يكتب عليه حقاً لأحد ولم يلفظ
عليه ولم يقرره بل كتب عليه ودفع الورقة لمن كتبت له أو له بنفسه أيسعه ذلك
أم لا ؟

أرأيت وإذا قرره وكتب عليه أيجوز له دفع الورقة لمن له الحق فهو إذن
منه أم لا ؟

الجواب :

لا يجبناً ذلك ولا نقول بتمامه إن كان قد أقر معه بذلك إقراراً كاملاً .
والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي الكتاب إذا كتب قرشاً أفرنسيسيا ولم يكتب فضة أيثبت
أم لا ؟

وما الذي تكتبونه أنتم في هذا للصرف أيكتب قرشاً فضة أفرنسيسيا أم
تكتفي بكلمة فضة ؟ دلنا بأحسن الآراء .

الجواب :

أما الكتابة فنحن نكتب كذا كذا قرشاً فضة أفرنيسيا وإن كتبت
كذا قرشاً أفرنيسيا . والأحسن الجمع بين الفضة والأفرنيسية لزيادة البيان
وأمن اللبس لأن القروش أصناف كثيرة . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل هلك وترك مالا وأموها وأقتسم ورثته ما تركه من الحصة
واعترف كل ذى حق بنصيبه من الماء وصار يرده مشتهراً وله زوجات وأخذن
نصيبهن كما وجد والذى ينقل في العريضة أبو إحدى الزوجات أسكننا لأنهم بحاجة
إلا إذا صح المخط فوجدناه ناقلاً لابنته نصيبها من الإرث ولما بائسراء من زوجها
الهالك بعض بأوراق وقد نقله ووجدناه ناقلاً لها زيادة عما استحقته بالشراء
والإرث وفي نقل الزيادة مسمى في الكتابة بالإرث والإقرار . وأما ينقل حق
شركائها ومضت على ذلك سنون عديدة فلما حسبوا أموالهم وجدوا نقصاناً على
شركائها واستخبرناها كم لك من هذا الماء الذى أخذته من زوجك ؟ فلم تذكر
تلك الزيادة وقالت : لست أردنها فلما أخبرناها عن صفة النقل أرادت أن تدفع
أصحابها عن كل ما نقل لها أن ترى ذلك راجعاً لها على الأصل أم كل أولى بما كتب
له إذا السكاتب هلك وبعض الشركاء هلك أخبرنا بما يصير على هذه المرأة فيما
زاد عندها ولك الأجر من الله ؟

الجواب :

لا تأخذ فوق حقها وتمنع مما زاد عليه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في هذا الزمان إذا كتبنا على النساء اللاتي لا نشك في معرفتهن وهن متعلمات وتلنسا لهن بإزالته واستعجين من ذلك ألبا رخصة لميلظ عليهن وهن كذلك أم لا ؟

وإن كان رخصة فاذلها لنا .

وفي كتابة الصكوك والوصايا بغير شهود أثبت أم لا ؟ لأننا لم نجد النقائ .
وربما يجيء حال لا عندنا أحد يحضر سند الكتابة إذا كان الخط معروفا .
وإن منعنا هذه الموانع التي ذكرناها ، فإن كان لنا رخصة ويجوز لنا فنحن طالبوها .

الجواب :

إن هذا قد عمت المحمة به على الجميع والفقهاء يشهدون فيه وعسى أن لا تعدم الإجازة مع ارتفاع الرب وسكون النفس وتيقن الإقرار .
وأما الوصايا فلا تثبت بغير شهود . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما عندك في ترك التعاريج في الوصايا والصكوك وكذلك في البسملة والدمعة في وسط الوصية إذا قطعت بين النسق ؟ بين لنا جميع ذلك وأنت مأجور إن شاء الله .

الجواب :

ترك التعاريج في الوصايا والصكوك لا يبطلها .
وكذلك ترك البسملة وكذلك الدمعة . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وبعد أسألك شيخنا في الكتاب إذا جاءه المتبايعان وقالاه :
اكتب المال للفلاي بكذا كذا درهما بهما قطعا بظاهر ألسنتهما وفي الباطن بينهما
سريرة على بيع الخيار ولم تزل أمور الناس طرا في هذا الزمان على مثل هذا أنهم
يمطون بيع الخيار بسريرة القلوب ويظهرون للكتاب باقطع فاستراب للكتاب
واستيقن يقينا لا شك فيه أنه يبيع خيار أو رهن إلا أنهم لم يظهروه بألسنتهم
فأشكل الأمر عليه وداخله الشك والريب فإذا وقف عن الكتابة بينهم لم يوجد
في البلد غيره وصار البيع على هذا المعنى قليلا وكثيره إلا ما شاء الله . والناس قد
ذمبت إلى هذا ولم تسمح قلوبهم ببيع أموالهم أصلا أيسع الكتابة على هذه الصفة
ويكون ساءا عند الله ولا تلحقه صغيرة ولا كبيرة من أجل هذه الكتابة ؟

أم الوقوف أحسن له وأسلم وبهمل الأمر إهمالا ؟

أم القيام بأمر المسلمين أحب إليك إذا لم يوجد أحد غير هذا الكتاب ؟ عرفنا
شيخنا لأنا في أمر صريح وخطر جسيم من أمور هذه الدنيا مأجورا مشكورا إن
شاء الله .

الجواب :

إن الأحكام تجري على ظواهر الأمور والكتاب والحاكم والفتى والشاهد
غير مقعدين بالسرائر بلا خلاف في هذا .

ومن تعلق في الظاهر بوجه يجوز له فهو عليه ما لم يصح باطله فيه .

وأى مانع من الكتابة والشهادة على البيع بعد إقرار البائع به إن كان ممن
يجوز إقراره عليه لجرد الظنون وقد نهى الله عن الامةماع وقال تعالى : « ولا يأب
كتاب أن يكتب كما علمه الله » ثم أمره تأكيد فقال : « فليكتب » .

والرهن جائز بنص الكتاب أيضا فلا يمنع من كذا بعه بإجماع وكذا بيع الخيار فإنه جائز بالسنة ما لم يمنع من كتابته إني لا أعلمه ونحن نكتبه ونشهد عليه ما احتل جوازه ولم يصح في الحق بطله . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل له مال وعدده أولاد وباع على أحد من أولاده شيئا من ماله بذهب ثمة وجاء إلى الكاتب ليكتب المال واستراب منه أنه يريد الإجماع عن الوارث وفي ظهري لأمر أنه كذلك فقال : أنا أعطيت ولدي الزائد من هذا المال وأنت اكتب بهذا الثمن وكتب الكاتب أيلحقه ثم أم لا على هذه الصفة ؟ وإن لحقه ثم وأراد التخلص ما خلاصه ؟

وإذا مات هذا الولد واستحل هذا الكاتب للورثة وأحلوه أبكون هذا خلاصه أم لا ؟

وما ترى هذا البيع جائزا أم فاسدا .

وإن كان فاسدا على هذه الصفة أبكون على الولد أعني الشاري له شبهة أم لا ؟

وكذلك لذي يأكل من هذا المال أعليه فيما بينه وبين الله ثم أم لا شيء عليه ؟ أفنتبرأ منكم الله .

الجواب :

إذا استراب منه تهمة تلحقه أنه يريد الإجماع فواسع لك أن لا تكتب وإن كنت فلا يضيرك عليك ذلك ما لم يصح معك جوره لباقي الورثة وظلمه لهم لعدم التسوية بين أولاده .

فإذا صح معك ذلك بإقراره أو بيعة عدل أو خبرة بعلم منك لم يجوز لك الدخول في ذلك ولا ضمان عليك فيما كتبه ولم يصح لك ظلمه وجوره فيه ولا إنم عليك - إن شاء الله .

• مسألة :

وما تقول شيخنا في رجل مات وقسم ورثته ماله ومضت على ذلك سنون وبعد مدة طلعت عليه ورقة بحق لأحد بخط جائز ولها من اللدة زمان أحكمها ثابته ويرجع الورثة كل بما عليه أم تبطل ؟

وكذلك إن كانت إلى مدة معلومة . وانقضت تلك اللدة في حياته من عليه الحق أتبطل بمعنى اللدة أم لا ؟

وفي صدق المرأة الأجل إذا مات زوجها وذهبت ورقتها وأنكرها الورثة أحكم الأجل باق لها أم إذا قامت به بيعة عدل أو ورقة بخط جائز ؟ عرفنا بما تحكم به أنت وما تستحسنه من الاختلاف .

• الجواب :

إذا كان من له الحق حاضراً في البلد ولم يطل في حقه إلى أن مضت عليه سنون ماحاف إلا يحكم بهذه الورقة لأن الحقوق تنقض والأوراق تبقى .

وإذا كانت إلى مدة ومضت المدة ولم تصح بها مطالبة ولا قيام حجة فهي أقرب إلى البطلان وحكم الصداق الأجل كغيره من المحرق إن لم يتم به حجة ولم يصح بقاؤه فلا يحكم به والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وإذا مات من له الحق ومن عليه الحق أتبطل الأوراق والصكوك إذا كانت في القم خاصة أم لا ؟

الجواب :

الأوراق والصكوك لا يبطلها موت من له أو عليه الحق إذا جازت في الحكم وثبتت وهل تكتب الأوراق والصكوك إلا لذلك . والله أعلم .

* مسألة .

ومنه : وفي رجل مات وترك ديونا عليه ووصايا وحقوقا للناس وخلف ورثة بثلثا ويتامى وقضيت ديونه ووصاياه وجميع ما عليه وقسم الورثة بقية المال وبكثروا على ذلك سنين ثم جاء بورقة فيها دراهم على المالك في القمة أو إثبات في شيء من ماله وهي بخط من يجوز خطه عند المسلمين وعرضها على الورثة وقالوا له : لم لم تأتينا بها قبل قسم المال ؟ فقال : إنها كانت ذاهبة ولقيتها اليوم أبحكم بها وتكون حجة على الورثة أم لا ؟

وإذا كانت الورقة إلى أجل وانقضى الأجل في حياة من عليه الورقة أحكمها للثبات حتى يصبح وقاؤها أم تبطل بانقضاء المدة ؟
وإذا مات من له الحق ومن عليه الحق والورقة في القمة أم هي على من كتبت عليه لورثة المكتوب له أم تبطل بموتهما جميعا ؟
وهل فرق بين الكتابة في القمة أو في المال أم كله سواء عرفنا بما تراه من أبواب السلامة .

الجواب :

إذا ثبتت في الحكم لم يضرها قسم المال وأما أن يحكم بهب أو لا فيحتاج إلى نظر .

وإن كانت الورقة إلى أجل وقد مضى في حياة المالك وقد انقضى من المدة ما يعتمل الوفاء ولم تصح مطالبة ممن هي له وقيام فيها فما نقوى على الحكم بها . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل يقلب أوراقه ووجد ورقة مكتوبا فيها أثر ماء على رجل
ولها من المدة قدر عشر سنين أو أكثر وكلاهما في البلد المكتوبة له والمكتوبة
عليه في العلاج ولا أحد منهما يحفظها وهي يحط من يجوز حطه عند المسلمين فقام
صاحب الورقة يريد الأثر الذي فيها أبحكم ثباتها أم لا ؟ ويتضاه الأثر من مائه
أم يضرها طوال المدة وتعامل صاحبها وخصمه في اللاد إذا قال : إني نسينا أنه
حجة أم لا ؟

الجواب :

الله أعلم . وأنا لا أفرى على الحكم بثبوت هذه الورقة لما قيل : إن الأثر راق
تبقى والأملاك تنقل وقد يمكن أن تبقى معه ولا حق له فيها وإن ادعى على
صاحبها ألزمته البينة .
فإن لم يجدها كان على للبكر البين إلا إذا شاء أن يردّها عليه ويدفع إذا هو
خاف ذلك الماء إليه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وعن رجل قليل العلم في النحو والفقه وفي علم الشريعة إذا أراد أن
يلد أن يملوه بكتاب بينهم وتراضوا به وبهض من مكتبته تثبت وبهض لا تثبت
إذا تحاكموا بها عند شرع المسلمين أيحوز للكتاب هذا أن بكتاب بينهم
وإذا بطل شيء من الحقوق لأجل استنابته ألزم للكتاب شيء فيما بينه
وبين الله ؟

الجواب :

إذا أخبرهم أنه غير حارف بقواعد الكتابة ولا الثابت من الباطل منها
ورضوا بذلك منه فليس عليه غير جهدهم وعلمهم ثم الطلب لأنفسهم بما يلزمهم من
ذلك ولا يبين في تضمينه على هذا الوجه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وهل لمن عقله نسخة شيء من الأملاج أن يكسب ثقل ما به من المياه
إلى الجبابة في نسخة الملح كمثل غيرها من المياه على هذه الصفة أم لا ؟
وما حكم نسخ الأملاج المكتوبة فيها مياه العساس أمى حجة لأربابها في
الحكم إذا جعلت لذلك أم ماذا عندك فيها ؟
وهل لمن كان في يده شيء منها فابطل بها أن ينقل شيئاً بغير حجة تصح له
في شرع الله من شهود على بيع وإقرار وأشياء ذلك ؟ عرفنا جميع ذلك ،
وإن كانت مثلاً في يده فحجز عنها شيء يذره أيجوز له أن يقبضها غير
الثقة إذا طلب بها أم كيف الخيلة فيها على هذا ؟

الجواب :

أما نقل نسخ الأملاج فلا يبين لي وجه للمنع له من نقلها . وأحب له أن
ينقلها على صفة أصلها إلا أن يكون بنقله لها على صفة تثبت فيها لا يدخر ربهما
فويمنع حزماً .

وأما نسخ الأملاج فقد تختلف أحكامها باختلاف الدقائق والمقولات له من لفظ
صحيح و كاتب عدل مجتمع عليه في الإجازة ممن تثبت إجازته في مثل هذه الصورة
قد يختلف في ثبوتها والصحيح أنها لا حجة إلا بالمدلين على الوجه المحقق
عليه . وبدون هذين الوجهين فلها حكم دفاتر أهل التجارات والمعاملات هكذا
في حكم شرع الله

وأما في المعارف عليه عند الوري والأمصار والقرى . فذلك مما قد تراضوا عليه لا غير . ومتى رجسوا إلى أمر الحركات بطل التراضي عند الخصومات .
وأما من نقل فيها شيئاً فزاد أو نقص بغير ما الشرع يبيحه بحكم أو اطمئناناً فهذا خائن وكفى .

• مسألة :

وإن امتنع الكاتب أن يكتب على المرأة الوصية بصداقتها الآجل لزوجها إن ماتت قبله وصح هذا لك جدال وتنازع وخصومة بين الكاتب والمرأة والزوج أيجوز للكاتب أن يقول للمرأة اكتبى له أنتِ براءة من الصدق الذي عليه حجة ومصلحة واحفظى الوصية المكتوب بها للبرآن منك فإن مات قبلك وأردت الرجوع عن ذلك معطلته . وليس لورثته حجة عليك إذ المكتوب منك وإن مات أنتِ قبله فالبرآن تام . إن تركته خوف تولد العداوة والبغضاء أعي الكاتب .

الجواب :

هذا لا يجوز ولا يجوز الأمر به لأحد . وتقوى الله خذ ما استعمل والحق أحق أن يقم .

• مسألة :

ومنه : وإذا أمرت المرأة الكاتب أن يكتب عليها وصية بشيء يجمل هو قدر ثمنه لبعض ورثتها من ضمن عليها له أيجوز للكاتب هذا أن يكتب عليها ذلك ؟

الجواب :

لا يمنع عن ذلك وهي المستثناة عنه .

• مسألة :

ومعه : وإذا أمرت امرأة كاتباً أن يكتب عليها وصية من غير ضمان لوارثها
فقال لها : لا أكتب وصية لوارث من غير ضمان فالت له : لا أكتب لوارثي
الآخر عوضاً عن هذا مثل امرأة لها زوج وابن وابنة فقالت للكاتبة : أكتب
لابني مندوسى وما فيه من العطر والكسوة وأكتب لابنى كذا كذا قرشاً
عوضاً عن ذلك والزوج حاضر أيجوز له أن يكتب عليها ذلك بعد أن يقول لها
للذكر مثل حظ الأنثيين أو تكون هي عارفة بذلك ونقول : إن الموضع كذا
فتكون هي المؤتمنة على ذلك ولا على الكاتبة شيء ؟

الجواب :

هذا ليس بشيء ولا وصية لوارث ولا عوض عن وصية أو وصية إنما يصح
الموضع مما أعطته في الحياة . والله أعلم .

ومما هو مضاف إلى الكتاب من شيخنا البطاشي :

وبعد شيخنا فقد وصلت عندي امرأة غنية تريد مني أن أكتب عليها
لولدها تسعة قروش فضة وأن أكتب لولديها بيتها الذي تسكنه وهو يساوي قدر
حمسين أو ستين قرشاً ولها من الورثة زوج وهذان الولدان لا غير إلا أن الزوج
ليس بأبي للولدين ويذكر أن هذا ليس حيقاً ولا آثرة بل إن زوجها هذا قد
احتاز مالها من صدين وصار يستقله ولا يعطيها من غلقه حتى كسرتها هذا
وجه أول .

وجه ثان أنها أطلقت عنه أعني زوجها هذا صداقها الآجل وهو خمسون
قرشاً إن ماتت قبله وفي بلدنا هذا يكتبون ذلك ويثبتونه إلا القليل .

وإذا فسرنا في هذا البيت وجدناه على أنظر التفسيرين يستين قرشا يكون له منه الربع خمسة عشر قرشا وقد أطننت عنه خمسين .

ووجه ثالث : أن أم هذه المرأة أوصت لهذين الولدين وما ابنا ابنتها بمائة وأثر ماء من فلج للملكي وكذلك المأبىة من سقى هذا الفجاج بمن جلة الوصى لها به يوم ماتت الجدة لله قدر خمسين أو ستين قرشا فأما اليوم فربما يكون قدر مائة قرش فلم يثبت شريك هذه المرأة المقاسم لها في مال أمها بالنصف جميع الوصى بل أثبت نصفه وصار معها من الوصى به نصف النصف وهو الربع وكأها غيرة مستطية ما صار عددا منه وتريد أن تكتب لها البيت عوضا عن هذا ومن أجل تلك الوجوه الأربعة ولا بد أن يكون لخوف من الزوج أن يكايدها ويقاسمهما ويضارهما في البيت إن صار له فيه نصيب فلم أجسر شهنا أن أكتب هذا البيت حتى أسألك وأشاورك فعدبر شهدنا في هذا السؤال وأمن النظر فيه وأفتى على حسب ما يبين لك فيه . ونسمة القروش التي تريد أن أكتبها عليها لأحد ولديها تذكر أن ولدها الآخر وضع له بيتها ثلاثة عشر قرشا فسرقت عليه قاتم أخاه بذلك في صممه ونازعه فيها حتى كادا يقضاران بالصلاح فأصلحت الأم هذه بينهما على أن تكتب للمسروق تسعة قروش يستحقن بعد موتها فكتبت ثم رأيت بعد ذلك أن هذا ليس بلازم عليها وأن عليها أن تكتب لأخيه تسعة عوض ما كتبت له وأصررتني أن أكتب الورقتين فهل يجوز لي سيدي ذلك ؟ وإن كان يجوز أكتبه إقرارا أم وصية أم كاتسرتني هي ؟ أفتى في الثلاثة للرجوه كما أظنه وأرجو جواب الثلاثة التعاريف الأولية وجواب هذا ولا أهرى أن أنكد عليك لكن لثقة الإفاقة للمطالعة وعدم للكتب الواسعة فلتكن نفسك في الثواب على الجواب راغبة وطامعة .

* الجواب :

أما كتابة الدرام لولدها على المفق المذكور هذا فلم يبين لي جوارها لأنها لا تخلو من أحد ثلاثة وجوه : إما أن تكتب أنها أعطته إياها فيكون من الكذب وإما أن تقر له بها عليها فيكون الأمر كذلك أيضا

وإما أن تكون وصية ولها وجهان أن تكون من ضمان عليها له فيلزم المحذور من الكذب مع كون الإرادة له إياها بعد موتها من مالها من المحجور أو تكون وصية مطلقة ولا وصية لوارث فامتعت المسألة على جميع هذه الوجوه إن صح ما فيها أرحوه . والله أعلم .

وأما كتابة بيتها للولدين فإن كان ذلك على وجه العطية منهما لهما فيجوز بلا ضمان إذا لم تكن في يدها حرمان زوجها أن يرث منه شيئا مما بينهما وبين الله لا في أحكام الظاهر عند الكتاب إذا لم يصح عنده ذلك ولكن ثبتت العطية يحتاج إلى إحراز كما هو معلوم . وإن كانت الكتابة على وجه الوصية فلا يجوز إلا بحق عليها لهما ولا يبين لي في الوجوه المذكورة ثبوت ضمان عليها لهما بذلك .

وما كتبه لزوجها من برآءة من صداقها إن ماتت قبله فإنه كان من ضمان لزمها له فلا عوض عليها بذلك لولدها .

وإن كان بلا ضمان فيلزمها أن تقرب وترجع عن ذلك ولا تدري ماذا يكون من ذلك بعد موتها حتى تقطع بتعويض أولادها عن حقه من ماله ولا تدري أنها عن الحقيقة من برئها لأنه يمكن في الكون أن يكون من خلاف من برئها في الحكم . وأما ما اشكت فيه من إبطال الوصية لهما من موروثةا فلنقصه على المسلمين فإن ألزموها إياه أدته على وحمه وإما فلا وصية لوارث . والله أعلم .

فانظر أيها الولد في جميع ذلك ثم لا تأخذ منه إلا الحق ، من الرائد المحب لله لله إلى الله سلطان بن محمد بيده .

• مسألة :

وعنه أيضا : إذا وجد في صندوق الهالك مصحف أو كتاب أثر مكتوب فيه بخط إنسان آخر عن صاحب الصندوق أنه قد وقف هذا المصحف فلان بن فلان ما يصير ذلك المصحف للوائف أم لصاحب الصندوق أم للمكتوب بخطه أم قد وقفه .

الجواب :

إن حكم ما في الصندوق لصاحبه ولا يزبل حكم ملكه في الظاهر تلك الكتابة وحدها إلا أن يعضدها ما يكون من الشهادة المفهولة شرعا والله أعلم .

• مسألة :

وعنه : ويمنى وجد بخط هالك في دفتره مكتوب لإنسان خمسمائة قرش فضة من ضمان لزمه له ومكتوب في الدفتر : الله الله يا أخى فلان بن فلان قبض المذكور خمسمائة قرش فضة فلان بن فلان كتبه فلان بن فلان وأشهد الهالك على ذلك رجلا أبسع للرجل إذا كان عارفا بخط الهالك وشهد عنده الشاهد أن يقبض الدرهم المكتوبة له أم لا يصح ذلك ؟

الجواب :

أحب له السلامة من الدخول في ذلك إذا كان في الورثة من لا يملك أمره من الأيتام ونحوهم إلا أن يشهد على ذلك شاهدان من عدول المسلمين فيجوز له حينئذ أن ينفذ عن الهالك من ماله ما يشهدان به من ذلك . والله أعلم .

• مسألة :

وعنه : وفيمن وجد صرة ذهب أو فضة في مدبوس مالك مكتوب فيها :
هذا مال فلان بن فلان وفلان بن فلان كعبه لها لك فلان بن فلان أيكون
لها لك أم لا الذي كتب له الصرة ؟

الجواب :

حكمها لصاحب المدبوس حتى يشهد على ما في تلك الكتابة شاهدان من
عدول المسلمين . وعدد عدم الشهادة المذكورة فلا يجوز للتصرف في مال الغير
لأجل تلك الكتابة وحدها والله أعلم .

• مسألة :

وعنه : وأما ما ذكرت من قضية كتابة الورقة لاسرأة لابن أخيها فإن
كانت الكتابة قد صبح منها اللفظ المنتفى من المعنى الذي أرادته من عطية أو
إقرار أو وصية وكان خصم المكتوب له معاذرك أو منكرا له وقامت عليه
البينة به فنثبت العطية بشرط الإحراز ويثبت الإفراق في حياة المور والقر له
ومعاشهما ونثبت العطية المطلقة بعد موت المورى بها لغهر وارثه من ثلث ماله .
والنفقة محق عليه للمورى به من رأس ماله كان وارثا أو غير وارث .
وإذا تجردت الكتابة عن اللفظ المذكور وكانت بخط غهر المكتوب
عليه فإمى إلا صورة لا حياة لها .

وإن كانت بخط من غهر الخصمين أو قامت الحجة به أنه بخطه فعندى
أنه يخرج في ثبوت ذلك المكتوب معنى الاختلاف ما في الكتاب أنه كلام
أم لا . وعلى تقدير ثبوت الكتابة وبطلانها ففهم كل واحد منهما المألين جهما
إلا أن تنوم الحجة في موضع ثبوت الكتابة على إرادة أحد اللانين . والله أعلم .

دجع إلى كتاب المجهود :

• مسألة :

وفين وجد بخط المالك مكتوبا في دفتره لإنسان خمسمائة قرش فضة من ضمان لزمه له ومكتوب في الدتر : الله الله يا أخى فلان بن فلان قبض المذكور فلان بن فلان كتبه فلان بن فلان بيده وأشهد المالك على ذلك رجلا أسمع هذا الرجل إذا كان عارفا بخط المالك وشهد عنده الشاهد أن يقبض الدراهم المكتوبة أم لا ؟ أفتنا وجزاك الله خير الدارين .

الجواب :

أما في الحكم فهذا لا يكتب به وأما في معاملة الناس فهي جائزة إن رضى الورثة وكاوا ممن يجوز عليه رضاه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وجدت شيخي في شيء من الأوراق أن على فلان بن فلان عشرين قرشا فضة أفرنيسية حالا واجبا . ووجدت في ورقة ثانية عشرين قرشا فضة أفرنيسية حالات واجبات فما هذه الامور في حالات واجبات ؟ وأين الأحسن أفرنسية أو أفرنيسية ؟

الجواب :

يكتب حالة واجبة أو حالات واجبات لأن ذلك صفة للعشرين من القرش لا للقرش .

• مسألة :

وإن كتب الكاتب الوصية بخلط واستغنهم للكاتب الموصى وأقر الموصى أنه أوصى بجميع ما في كتاب وصيته والوارث يسمع ويفهم جميع ذلك .

الجواب :

لا أدري ما صفة هذا الخلط ولا أدري على أى معنى وقع لذلك وجوه يحملها ولكل منها حكم يخصه .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل وصل رجلان مال فخل وسافر صاحب المال بحراً وعند حضور الطناء جاء للرجل أناس وعندهم من عند والدة الرجل صاحب المال مكتوب أيجوز له أن يقبض هؤلاء بخط هذه المرأة .
وإن قبض هذا الوكيل بكون مخالفاً للشرع أم لا ؟

الجواب :

لا يدفع مال الرجل الفائب بخط والدته وأما إذا كانت أمانة منه بنفسه فهو المتصرف بماله يضمه حيث يشاء . والله أعلم .

• مسألة :

وفي من في يده عرصة أمواه فلج يكتب فيها مواريتهم وهباتهم ومبادلاتهم ويوعايتهم وهو غير وكيل في الفلاج ومع أرباب الأمواه هي حجة على الناس منذ أسس الفلاج إلى يومنا هذا وعلى ذلك مضى والذي وولده ناصر أيام الفلاج في أيديهم يترنن يصح له فيها أو زاد أكثر من ماله من ماء منهم يترنن بالضرب

وآخرن باقيسد والحبس ومنهم بالزحر كل على قدير ظلمه وقوة فأهل الأموال أرادوا من هذا المبتلى بها بعد أهله أن يكفروا فيها على ما مضى أولاه فاجابهم : أيد أجرة على عنائي وتمطيل إشغالي ووصول الناس إلى : بقابلي لا كرامتهم لأنه هو وهي في دار غير دار العلاج مسهر فرسخين لأن الأنخ ناصر لم يتركها في دار العلاج إشفاقاً عليها من البتة أن تصور في أيديهم والأجرة على نقل كل أثر وعلى نصفه وعلى ربه ربه فأطرحه فتدس ما قبض على هذا للشرط ثم إن أناساً من كبراء هذا البلد وصلوا عند الشيخ سلطان بن محمد البطاشي أيام مقامه بالسفاق ولطامهم سألوه في هذا المعنى .

وقوله : إنه أحاسهم إن الدقل في العرضة شهادة ولا تحمل له أجرة على شهادته إلا على تركه لإشغاله حال اشتغاله بانقل فرجعوا إلى من بهذه العرضة وبلغوه هذا الكلام وحملوا له على الأثر نصف قرش وهكذا نارلا كل شيء على قدره على هذا الحساب ثلاث مدة وهو يكتب كل ما يأخذه من الناس في دفتر ثم ترك أخذ الأجرة للجنة نقل للناس احتساباً لله وطلباً لثوابه فبقى مضطرب الجاش فيما أخذه من الدراهم هل تحمل له الأجرة جميعاً أو شيء دون شيء أم فرق بين ما أخذه على شرطه وبين ما جعلوه له ؟ أم يحمل له جميعاً وعليه رد السجل من أخذ منه أو الورثة من ذلك ؟ أرشدنا طريق السداد .

الجابة :

الله أعلم وفي اللفظ أن أهل العلاج إذا لم يجدوا غيرهم لكتابة هذه النسخة ولا يستقيم أمر العلاج إلا بها فهي عندي بمنزلة الشهادة وليس للشاهد أن يأخذ أجراً على شهادته إلا أن يكون ذلك يشغله عن عمله ويدخل الضرر عليه والله أن يأخذ بقدر عنائه والمنزلة عنه أولى مع السعة لنقول الله تعالى : « ولا يُضَارَّ كاتِب ولا شهيد » . ونقول له : « ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إذا ما دعوا » .

فإن تعين عليه الضرر لترك شغل جاز له بقدر مدياته دفناً للضرر منه .
فإن أخذ أكثر من ذلك والحالة هذه أمجبنا له رده لأمله وإلا احتاط به
للفقراء أو لبیت المال . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في كتابة الأوراق قد شافيت للشيخ البطاشي فيها أي شيء ؟
أحسن التصديق فيها أم الوصية ؟
فقال لي : إن الوصية أولى ولم أبحث ، فله ولقرط غفله مني وأنا لم بين لي
أن الوصية أصح فنفضل بما تراه عندك أصح عرفني به .

الجواب :

إن كان للتصديق في المدة للذكورة التي يثبت الإقرار فيها فمكانه لم يزد فائدة
فيها على الإقرار .

وإن كان للتصديق فيها بعد فهو إلى القبول لأنه لأمر ثان والوصية لأمر آخر
تختص لما بعد الموت فمكانه جمع ما بين الحكيم : حكم الإقرار في الحياة وحكم
الوصية بعد الوفاة . وليس لكتاب أن يكتبها إلا بأمر من أشهد وأقر معه
والإقرار كاف . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي الكتاب إذا أتاه من يكتب سلماً وبأن له أنه قد فسد أيحوز له
أن يكتب له أم لا ؟

ويحوز للسلف عندك بالقروش عدداً غير وزن أم لا يحوز إلا بوزن كاه راحم ؟

الجواب :

إذا كان السلف فاسداً حراماً فلا يجوز الكتابة فيه .
وأما السلف باقروش المدودة فمعدى أن في مثل هذا اختلافاً قيل : إن
المدد كالورن وقيل : لا ولا يثبت للسلف إلا بتعيين الأهل وتبيين الجنس
وتجديد الكيل والوزن وتسليم العقد مع العقد كذلك وردت السنة وعليها
الإجماع والله أعلم .

* مسألة :

ومن غيره عن أبي نهان : قال : إن خطأ الثقة وحده لا يجوز إلا على قول
ضميف أظهروه المتأخرون فمسلوا به خلافاً لما قال فيه الأولون . ونحن لا نراه
إذ لم نجد له في الكتاب ولا في السنة ولا في الإجماع ما يدل على صوابه .
وأما غير الثقة فلا يجوز على أن يعمل بخطه على حال وأين الثقات في هذا
الزمن الذين يجوز أن يعمل بخطوطهم على قول من يميزها منهم فيحكم بها إنا لله
وإنا إليه راحمون . والله أعلم .

* مسألة :

وعنه : وفيمن عليه شيء من الحقوق لله ولعباد الله ولم يجد من عليه الحق
كاتباً ثمة يجوز خطه عند المسلمين الحنفين وإنما وجد كاتباً غير ثقات وهم في زمانهم
يحكمون أهل زمانهم بخطوطهم أي سلم من كتب هذه الحقوق وأوصى بها بخطوط
هؤلاء الكتاب أم لا ؟

الجواب :

لا أراه سائماً على غير إشتاد الدول .

وإن أشهد المدول ولو كان للكاتب غم ثقة فلا بأس عليه .
قلت له : وإذا رضى من له الحق بخط هذا الكاتب ومات من عليه الحق
فقامت حجة المسلمين وأبطالوا خط هذا الكاتب أيكون هذا الموصى أو المور
سالما فيما بينه وبين الله أم لا ؟
قال : لا يبين لى ذلك . والله أعلم .

• حاشية :

وستل عن يكتب كقبا فيعرب بعض الكلام . به ويبين له آخر أن ذلك
الإعراب . تلط منه هل عليه أن يتم ذلك للكاتب حتى يرد ما غلط أم يتركه
ولا بأس عليه ؟

أرأيت إذا كتب فى حاشية الكتاب فوق بعض الكلمات هى إعرابها كذا
أو منهوزنة أو معدودة ؟

قال : لا يبين لى خط الكاتب . لئلا أن يرجع إلى كل ما كتبه من غلط فى
الإعراب من مصحف أو كتاب وهذا متعارف فى العادة أنه قل ما غلط منه
كاتب أو قارى ثم إنه ليس بحجة على قارى ولا سامع وليس هو بمنزلة الله
تجاوز رفيعته والاعتماد عليه .

وأما ما كتبه فى حاشية أو كتاب أو غيره من أن هذا ضبطه كذا وانظرو
كذا ووزنه كذا وهو خلاف الحق فهذا عليك مع القدرة تدبره أو إصلاحه
لأن تأنيده عن الحق لا يجوز وذلك يبقى أثرا . يتداول بخلاف الإعراب بأشكال
فوق الكلمة بأنه أسهل وليس هو أثرا يرفع ونقله عنك ربيعة لا يصح ولو وحده
الحق يدك إلا أن يقال : إنه وحده معوبا بشكل كذا ثم هو ليس بحجة عند السامع
ولا مقبولا ولا أثر وأرجو أنه لا يلزمك شيء من ورائه ما لم تقدم البطلان لقرينة
به . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه في الإقرار إذا قال : أقر فلان أن عليه كذا وبأن عليه كذا أيكون
سواء في الإثبات أم لا. لأننا وجدنا عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان يقول : إن
الإقرار تقابله أن ويشدد ذلك فيه كنهراً .

الجواب :

هما سواء في الجواز وحذف حرف الجر ما في المواضع شائع فصيح .

• مسألة :

ومنه : وما صفة الذي يجوز خطه من المسلمين ؟

الجواب :

إن الخط في نفسه مختلف فيه والصحيح من الأحكام أن الكاتب شاهد من
الشهود وإن الكتابة تذكرة له بالشهادة لا غير ذلك .

قلت له : وإن كتب الوصية ثقة أثبت الوصية .

الجواب :

إن الثقة هنا شاهد واحد على الصحيح وبحاج إلى شاهدين عدلين يشهدان بذلك .

قلت له : فتكون كتابة الثقة حجة على الورثة والوصى أم لا ؟

الجواب :

قد مضى القول في ذلك واختلف في المدول .

وقيل : هم الثقات .

وقيل : هم الأمراء .

وقيل : هم الأولياء .

وسمى الشيخ ناصر بن أبى نهبان يزيد شرطاً آخر وهو أن يحكم بها حاكم
عدل . وإلا فلا يكون حجة .

قلت له : وتكون الكتابة نفسها حجة بخط الشئ أم تحتاج إلى بينة عادلة
مثل الذين وما أشبهها ؟

الجواب :

قد تكرر القول فى ذلك أن الكاتب شاهد .

واختلف فى الكتابة هل تكون شهادة مع عدم الكاتب ؟ وشيخنا يرجع
للفق وعلى قياسه فلا سبيل إلى الإثبات ، إلا بالوجه المحكوم به أو تثبت الورثة
إن كانوا ممن يجوز عليه ذلك .

ومن غير الكتاب :

وأما المسألة التى سألت عنها من أن رجلاً ظهرت عليه صكوك لأشخاص
مكتوبة بخط يده وأنها هذه ثابتة عليه شرعاً أم لا ؟

الجواب :

إن الصكوك التى هى بخط الحائز خطه عند المسلمين غير ثابتة ، كما إلا أن
تقام عليها بينة شرعية .

وأما فى الجائز فيختلف فيها . فقيل : ثبوت خط العدل أولى فى حياته .
وبعد مماته .

وقيل : إنما هو ثابت فى حياته فقط وبعد الموت لا تثبت إلا أن يشهد عليه .
عدلان .

وقيل : لا تثبت جزما وإنما تثبت الحقوق بالشهود كما نص عليه القرآن وأيدته السنة وانعقد عليه الإجماع وأحسب أنه قيل إنما الجائز خط الحاكم وحده لا غير وإن عظمت منزلته في الدين ما لم يكن حاكما هذا .
وأما خط غير الجائز خطه عند المسلمين نقول : لا يثبت عليه ولا على غيره .
وقيل : ثبوته عليه وحده إن علم أنه خطه . والأول أكثر لاحتمالهم في الخط أنه كلام أم لا . والله أعلم .

• مسألة :

نالت للشيخ العالم الشهير الخليلي : هل من رخصة في كتابة للكرك بشاهد واحد كما جاء عن المتأخرين إجازة ذلك ؟
وهل يحكم بالشاهد الواحد إذا كان الكاتب ثقة وقاضيا منصوبا قد نصبه أهل العدل من إمام أو جماعة مع المدم ؟

• الجواب :

الله أعلم . وأرى لكم الحجة باتباع آثار الحق وفي هذا قول السيد الجليل أبي نيهان اتباع آثاره أقرب سلامة من قول المتأخرين في العمل به خلافا للأقدمين والشيخ له لم أبو نيهان - رحمه الله - قد أوضح من القول عليه ما يكفي عن مراجعة غيره فقمصروا وتأملوا فيه فأولى الأبصار فإنه كفاه من قول صحيح صرح حواه الله عنا خيرا . والله أعلم .

البَابُ الْخَادِي عَشِرُ

فِيمَا تَبَطَّلَ بِهِ الْوَصَايَا وَمَا لَا يَبْطُلُهَا لَعْدَمُ الْمَزِيدِ فِي أَلْفَاظِهَا وَالنَّقْصِ
وَأَحْكَامِ تَارِيخِهَا

• صَانِعٌ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنعم على عباده بأسرار البيان الحكيم في ذات تصويرهم وتصورهم
بديان عجائب التأليف والتأثير . المشرق على وضوح نور البرهان . والصلوة
والسلام المقواتر على أفضل الإنس ولللائكة والبرية .

وبعد فقد اعقفت متن بنشر صحيفة البيان متعملا بنواذرها للمشكلة إلى من
بيده نصب موازين العدل والرجحان فأعلن له فيه غوري فمن له بشكوى أبعد مفرز
متمر تصور هرك محط كنز نواله من نسمة التعمدة لولهان فيما لأجله استنهامه
وجردت إلهامه مشيرا إلى فض ختامه ما هو بذى الصور إلهامه قائلا لا يخرج
فعله أحكامه . أي ما هو هذا لفظه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أوصى الشيخ . سعد بن علي بن مسعود البرواني بخمسمائة قرش فضة لعقراء
السلطين المستعصرين من أهل نخلة الحنق تفرق عليها من ماله بعد موته بعد فضاء هذا
الحق المذكور لأبائه على دأبه لا تحديد له في ذلك وصية صحبة ثابتة منه بذلك
بتاريخ ٩٠٠ من شهر رجب من سنة ١٣٧ وكتبه هلال بن سعيد بن ثاني بن
عصابة بعده . وأنا شاهد على ما في هذه الورقة مكتوب ومنسوب ومشهور والله
خير الشاهدين . وكتبه بيدي وأنا أبو طالب ناصر بن محمد بن طالب القسبي

أشهدني الشيخ محمود بن علي وصيته هذه وقد أئتمتها على نفسه بإقراره هدي
وأنا شاهد عليه بذلك كلفه المقهر لله علي بن ناصر بن حبيب أمير سمودي بيده .

تذييله :

اعلم أن هذه المذمومة نقلها على ما في النسخة المرفوعة إلى الشيخ المجاب بما بها
من اللطائف سقطت لفظة الفايح والراء لينتظم لديه في الجواب وإلا فن الأصل
كامل الرسوى لفظة الفايح سقط ونسأل الوفاق بالصواب لفصل الخطاب .

وكان جواب الشيخ لهذا السائل هذا الجواب :

أما لفظ الوصية فعندي إلا ما بقي به هدي من خلال الكتابة كإسقاط الراء
من المذكور . وتبادلت ريجها إلى يعقضي نقص للمعد على تطول الراء
فكأها كتبت في سالف المصور . على غير المذكور . إلى صح هذا من
على مقتضى أصلها . فالحكم بفسادها . وعدم سدادها على هذا ظاهر . لأنه فيه
بالنقش شاهر . وأجر على هذا من أحكامها . في تقييد أقسامها . فلا فائدة في
تقييدها . حتى يأتي على جهيمها . مع عدم صحة أصلها اقتضا البطل فيها كلها .
ال . . . لم يصح هذا النقل . وثبت غيره بشاهدي عدل في هذا في مقامه .
ما . . . أن يكون له من أحكام وثبت على المبصرين به لا يخفى .
و فليسأل عنه أمر من الذي ولم أطل به لجواب اقتصاراً على
الواقع نقل كما ترى من ترجيح لا في الخط والله أعلم
فليتأمل كل ثم لا يؤخذ به لا في كونه القدر الخطأ في يده .
على شيخ محمد بن علي : ثم كان جوابي له « هذا الذي يليه من الله رتبته » .
قال لا بعد له والحكمة بأقول : إن الأشياء الو من
صاخرها كل بصفاته معة على عناصر المالكوتية .

فتوحى بالحكم في صورة الحكيم ويفهدها بالعالم الذى هو من ضر الله الأقوم . بما تروق به السامع والأبصار . ونعيمه الأملكار . لتقوجه قلوبهم إلى امتثال قسم المراتب السنية والوهبية . لرتب مقبلة العبادة للرضية والمعية . بما يوزع بين الأهوية المدلة والمضلة مع ما لهم فيها من الخبرة اختيارا منه سبحانه لهم ليعلم المجاهدين منهم والصابرين . ويبلو أخيارهم .

ثم ألزمهم كلمة التنوى ونهاهم عن الهوى . ودلهم على المثلى . ببعثه الأنبياء إليهم والرسول ورشده الخلفاء والسجل ، فكانوا لهم هداة قادة . تنبههم بالنصحة والاشادة كلاً في وقته وإثمه يبين كل بلسانه لأجل التبيين . المتقضى للبرهان . اقنوم عليهم بذلك الحجة وتنصرى عنهم للفهامة والالجة وجمل اختلاف هذه الأمة إلى الفروع رحمة . وفى الدين فقرة . فمهر كل بما لديه من برهان للبيان بما يقضى فيه معه من البرهان على وفق أداء الهدى والإتقان لقوله تعالى : « وإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله وإلى الرسول » أى للسنة « وإلى أولى الأمر منكم » أى إجماع علماء الدين الهداة من الأئمة .

إذاً يرد كل فرع إلى أصله أو إلى فرع أشبه الأصل أو أظهر قرباً له وحكماً من جنسه لموعه فى حكمه عقد نظر المحيط للنظر الأثر . فيحكم به الحاكم قطعياً . والملقى يظهره وتوابعه ثباتاً . ليفيد الزيد له لم ترتب خلافه مشيراً لما استأنوا قلبه . منها ليفطر الأعدل أو الأصالح معه توسعاً لمة من الله لعباده ورحمة منه لئلا يكون كمن شددوا على أنفسهم من بنى إسرائيل فشدد الله عليهم خصوصاً فى حق من ارتبك فانتدبك . بإيضاح لمة له فى حقه للحق أو شك .

ألا ترى إلى قول النبي ﷺ : اختلاف أمتى فى رأى رحمة . وأصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم . مشيراً ﷺ إلى مراتب التوسع بأرائهم مع نزول البلية بها وانها صواب لا سيما فى حق من اقتصروا وطلب الحق واستبصر

فلم يهتبه بالحق بنصر . قال الدين يسر ليس بيسر . وقول : إن شواهد هذه القضية في الأحكام دالة على مراتب للفروع لمبانيها أمارات الأصول المنفردة إليها مداراة للنضاء فيما أقبل وانقضى لانه عارض في حسب صحتها ذنبا أو خارجيا .

فإذا لهم رسم قواعد في حقها فوائد . فإن معرض كل أصل على قاعدته ذهب بقاعدته . ولكل الأقسام : وجوه وأصول فمن عرف كل أحد من طريق أنواعه وكلياته وأجزائه حكم بحقيقته ونسبة قريته كالأصول الدينية يمنع الخلاف معها والفروع يجوز أن في السلب والإيجاب من غير إصاصة ما يخص فردا على ثابته إلا قياسا بهذه على تلك على مستعبط الأحكام الشرعية وهو الميزان العدل لكمال النظام : من الصراط المستقيم المتجاول عليه غرائب الأحكام تزن بها الحكم والفتوى . تعرف بها من عدل عن الهوى للفتوى . أو المتفاوض عن القصور . أو نطق بشوائب الهوى من عالم أو حاكم ولو اشتهر فضله علما . فهو كغيره جما في نظر العدل رأيا في حق من عرف الأعدل أن له أو غيره أو لهما معا فلا يشترط الاتفاقاء به ورخص ما غيره مع العلم بالعدل ما لسواه رأيا أو اتخذا دالة

ولو كان ذلك كذلك للزم معاينة زيد بن ثابت في كل رأى أحكام الفرائض أقوله عليه السلام : أنرضكم زيد . وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل . وأى شهرة أغنى من قوله عليه السلام : فهما ومع ذلك لم تقم الحجة بورود العمل بما يراه زيد في الفرائض قطعا بل أكثر الفحول على خلافه كعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس ولا يراه معاذ في الأحكام فقط مع ما يوجد ما بينه وبين علماء الصحابة للشهورين فضلا وعلماء من الخلاف مع علم النبي عليه السلام بذلك ولم ينكر عليهم فيه ولم ينكر على من استعمل برأى غيره فيما مدحهما به مع علمه بذلك لأنه لا يمكن فعلهم في ذلك من دون إذن منه ولو أمكن ذلك لم له للزم وجود لاستحقاق منهم في حقه عليه السلام إذ لا يمكن لقوم قطع النظر عن عالم في بلادهم شهر علماء عن

غوره بما اعتداهم في دينهم ودنياهم ولا يسألون غيره اكففاء في عوارضهم منه
فضلا من صاحب الوحي ومعلمهم ومؤدبهم ومبشرهم ومنذرهم مع لزوم طاعته
كلا بل عرفوا الحق منه ﷺ فابهموه وعملوا به بإذن منه ﷺ وأنفوه وكل
صرا ب . ولكن درجات مما عملوا . وإلا لثبت القتل والاعتق الاجتهاد مع ما تعلم
ما بينهما من البون العظيم وحسبك مضمون عاين لا يقين في فضل منزلتهما
وكفى قوله تعالى : « إنا وجانا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون » وقوله تعالى :
« وأزينا جامدا ومينا لهدبينهم سبيلنا » وقوله ﷺ : أسفت قلبك يا وابصة
وإن أتوك وأنتك . وأه محابى كلمهم كالنجوم بأبهم انتم انتم انتم انتم .

فكل هذا يصدق بانتقاء من أوجب للفصل بتجلى أنوار العلم بأدلة النقل والذلل
والله رب وكفى . ومع ذلك ليس الأمر في الحكم كالأشأن في العقوى فالحكم
يقطع أصحة نظره . والمقى خلاصه يؤتى صراح الكل وينتقى مختاره منه إبقاء
لجبال الجهاد في حق سروده أو لنظر صلاحه في حق من ارتبك فاشتك . توسطه
بكرمه ونعمه ته لى لكونه تخربحما وصوابا فأقول :

إله لا يحسن القول في الفرع بالنظر من الملقى من مخرجه مخرج الأصل فيما حقه
بجبال النظر في رأى المهتدين لاسيما في حق هذا الزمان . اسكوة للمعيان وقول
الطعنون . فإن الأكثر قد يرونه تهوؤا لهم في قطع مجال السقطه المالية والحالية
ما أن لو أشير فيه لانتضى دج وتصريح ضمنه بكلية وظائفه لأفعله عن مشاره
ولتصير جريته عن مصاحبه لدلالة العقوى على قطع ما يقتضيه . وواقعة أذنته
علي ما يرتضيه .

فأقول إطلاق بطلانها لنفس تبدل فأن يفر يوم المسنم للنظر غير المند
السمع والنظر في طلى انشتر تنويه مكافطعيا يلزمها لمسونه ويرتضيه لباراه .

ويقتطف به الواجب والساقب والحق دورنه مطالب . بأعدل أقواله في حقه
وطلب .

ألا إن الذنأ في حق فقوى من ارتبك واضطر بنا . يجب أن اليسر مما علوه
من أغلال العسر . برأى صالح من صحيح الأثر . أحب وأعجب لأن مع وجود
سعة طرفه من الشرع كلفه . كن شدد على أخيه طرق الظهر . وعسر عليه اليسر .
وأعان عليه في موضع تكون حقه أن يعين له بعد الخدمة بالمكك من الورطة بالانجاح
مآلا وحالا فلا يكون كن كلف الجذور بمس الما فاضططقات فقال فيهم لا فو عز الله
فقنوه فقلهم الله لأهم شددرا علوه ديا هو له ديه سعة في الحكم درأمة ورحمة .
ولا شك أن من كلف المرء غرم ماق آذاه بوبه من أوجه الحق المنير في
المال المكتبر فقد ضره ولا ضرر ولا إرار في الإسلام . والمسلمون كالبنهان
يشد بعصه بعضا . والمسلم عون لأخيه المسلم . وصار هو بخلافه وأوجب عليه الحكم
بضد قوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ففسر عليه اليسر .
وأوجب عليه التفسير . فيما له فيه القدير .

وحق المنق أن يضع كل حكم ما على حده ونسبه في صراحة وبيان مضمونه
لينشر للمسلمين من كرم الحق المبين . بواسطة رأمة ورحمة من نعمة المولى سبحانه
وتعالى . وهو كذلك . لكيلا يكون كن أضاع على أخوه مفقاح إغلاقه المرتوق
بمجانر حقه . فماده في معصره لضيق وطره .

وبالحق أقول : إن يكن صيغة إطلاقه فيه استعجابا من جهلة نسق تراهيه
قلاهم إلا أنه لم يترك من رنق التقصير في رنق الحل المقل حكم غيره إليه وصار
كالسير بالوعر فيما حقه المبدأ . إن للتأني في الرقع المقيدة والمطقة أحنما .
ونزاعا قراما . وقد تعمدنا لنزل من جل الأوراق عونها حصة منضم والحكم
منذب كلها باتمام كل لحبة مائلا لا يذافي غيره من الرأي ولا يعجب غيره من

الفتوى فوجب عليه لاقتصاده به في هذا الحل تقصير ما ينبغي به في الأعدل .
ولا ضرر في كونه كذا نظرا أو أطلق به ناديا للمح للتقييد من حق من يعلم من
أنه يشير به لمطلق صدام الورقتين في بيع واحد أو إقرار أو وصية كذلك فثبتت
المؤرخة دون غيرها فنعم إلا أنه أجهل فيما حقه للفصل نظرا للأحسان والأعوان .

فلم يزل به في قيد تقصيره كالفتوى الواردة من مدرس كان يلم هذا لبعض
العلماء بفقده شيخه قتيلا له : بل اهتزل مدرسا فأرسل إليه تحذيرا من يقول له :
ما قولك فيمن أعطى نصارا ثوبا يقصره له وأتى به ما الحكم في الأجرة بينهما ؟
ثم أوصاه بأن يقول له في أثناء كل جوابه : إني أخطأت لعلمي بدلة علمه بالفارق
بين خصاله إلا قوله مجرلا وقوله حقه الإتيان به مفصلا فقال : إن له أجرة المثل .

فقال : أخطأت .

فقال له : أقل الأجرة .

فقال له : أخطأت .

فقال : أكثر الأجرة .

فقال : أخطأت .

فقال : ليس له أجرة .

فقال : أخطأت .

فقال : إن له أجرة ولكن لا أعرفها .

فقال له أيضا : أخطأت .

فاختار وعلم للرسول شيخه فقال : إني كيف ينصب نفقة مدرسا من مجز
عن إعطاء ماله للتصاير حقا ؟

والحكم كذلك والكل له في حقه فضل والحق فيما نحن بصدده للقول

بالعصرح لا بالتلويح وإلا فكيف خبر يضيق الواسع ويوسع المضيق فلا يقبله أعمى
للبصرة لأنه لا يصل إلى الفرق بينهما لهما .

وكذلك المثال في ذلك بحق عمى للبصرة وإلا فنور الله فيمن استنار به قلبه
يُشارق عن أن يورقه عن مثل هذا عائق .

وكيف لا وقد أجاز الشيخ ناصر بن جاعد في الاضطراب حتى الترخيص في
العمل بالأهمل إن علم به الحق أو التراضي بالواسع .

وإن قيل بعده فيمن عرفه الأعدل على الإطلاق فإنه لا على إطلاق إلا في
الحكم بين الخصمين من حاكم بهذه هذه .

وكيف ذا بحمد الله تعالى ونور قرة حلالة سطح بأدلة قاطعة من فحول صادقة
حتى كاد مضهم أن يثبت ما رقم بالدر سعى إن فهم به المراد مع كونه أعظم لبسا
من انحراف التامخ أو اعتداه أصلا . وهو كذلك عند من جعل الشهود هم الحجة
والكتابة تذكرة لهم خوفا من نسيانهم لأن لا تؤدي الشهادة إلا باليقين لقوله
تعالى : « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » .

فتق نسق القضية بمرور الأزمنة عليها راجعوا خطوطهم وتذكروا بها شهاداتهم
وأدوها على موجبها بيقين قاطع كما قاله الفرق . وهو كذلك .

وأشار أبو نهان إلى مثله من كونها علامة أى لأداء شهادة للشهود فهاهنا
لا يضر اعتداه وانحرافه مع أداء الشهود موجب شهادتهم بها لصيرورتها تذكرة
لهم وهم الحجة دونها .

وإن قيل : إن لم تكن شهادتهم مقبلة بها فإذا صارت فيها كالواجب فما
لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . قول لك : تلك حجة داحضة لما مر أنها تذكرة
والشهادة تؤدي بها وخير ما بل قد سرّا كما كون استقراءها خرقا للنسيان .
لا تطلقها سافرة بطلانها .

فإن كابر بقوله تعالى : « ولم يكتب بينكم كتاب بالعدل » فإنه يؤكد ما قاله .

قلنا له : أو عني عليك قرينته قوله تعالى : « ولا تساموا أن تكتبوه » هذراً أو كبراً إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأدنى ألا تقاتلوا » فإنه لا معنى للإيجاب إلا الوثاقة فقط ، والتذكيرة للشهود على صحة ما قلناه لا غير .
فإن قال : أو ليس تخلف الخط وعدمها محلاً لها وقد عدت نقطة تاريخها فحلها إيهام زمن دون زمن ؟

قليل له : قلنا لك آنفاً : إن الكفاية تذكيرة وكفى شهادة الثقات بكونها بذلك البينة المدعوة لها لا يبرها من الأعصر لوجود خطوطهم فيها قوة لزوال ريبها وإبصارها بالأعوام الموهومة لكونهم من نشأة هذه الطائفة لا ما أملاها فلا محيص لك في ذلك

ألا ترى إلى ما ذكر في التهذيب في اللفظ وتخلفها .

فقال : إنه مبطل لحكم المكتوب لأنه عليه عمل ثم رد بقوله : وقول : إنه لا يضر تخلف الخط إلا عند الإشكال . وكذا الحكم في عدمها وأي إشكال مع علم الشهود بها أنها لسفة كذا مع شهادة دلالة العدل بذلك وكفى بها حصماً لمواد الريب فلا مجال لك فيه .

ثم إننا لو تصورنا عدم كاتبة تاريخها فلا قطع بعدم صحة وثوبها حكماً كما ذكر الحجة ذرى الاستقامة أبي نهبان من أبطال الإقرار وللعلم بترك التاريخ لما مقال : قد لا يمسلم ما تركه ولا أعلم بها من قولهم احتلاقاً .

قليل له : هل ألوهها يا كذا لك ؟

قال : ما الذي يتضح لي صوابه فيها أنها مثلها والفرق بينهما لا أعلم مما يصح .

وإن قول به في أجوبة تنسب للشهخ الزاعلي فإن قوله بعد مضطرب إلا في قول واحد صرح فيه بأنها لا تثبت .

وأما قوله : إنها لا تثبت فليس من القطع في شيء

وقول غيره : لا أقدر أن أبطلها مما يدل على توقفه إلا على شيء آخر .

والذي أمهل إليه ثبوتها في موضع جوازها . انتهى .

وعذا ما قاله الشيخ ناصر وأي جواز مما هي عليه لأن مخرجها من الثالث أصح

لفظها وقوة شهودها فلا أعلم القول بها إلا كذلك

ثم قال أيضاً في موضع آخر : ليس التاريخ في نفسه على حال . مما يؤتى به في أو ثائق لمعرفة الآجال . وما يحتاج إليه في معرفة المتقدم والتأخر ما هنا لم يكن تزجيم عند مسيس الحاجة إليه . فيعمل على دل عليه . أو ترى قد صار شرطاً في ثبوتها وتركه مغللاً بها وطلائعاً . إلى لا أعلم كذلك فأرضاه في إقرار ولا ضمان

وفي قول السليبي ما يدل على أنه لا يبطلها ولا يبين في الوصل إلا أنها مثلهما . وإن رفع عن بعض التأخيرين في بعض الأحذية لم بأن منهم من يقول : لا يحجب ثبوتها إلا به .

ومنهم من يقول : لا أقدر أن أبطلها بذلك .

وقول : إنها لا تثبت فهي لا بد أن تكون ثابتة أو باطلة . وليس في قولهم هذا ما يشفي . بل لا يمكن فيه ما يدل بالجزم على شيء مهم في الحكم لأنه محتمل في البحث لمن لم يعجبه ثبوتها لأن يقول : حال بعجبت بطلانها ولم يقدر أن يبطلها ؟

هل يقدر أن يشبهها . تراها بلا أو نعم أو لا أدري والله أعلم .

ولعل مما يؤتى به لمنى الرجاء والإشفاق وعسى أن يجوز عليها أن تتضمن معنى الشك في كون ما يخشى أو يجب وقوعه لأنه مما يحتمل أن يكون أولاً وسبوقاً عليها .

وإن كان كونه في نفسه محتملاً تغير مقطوع به حالة رجائه ولا إشفاقه لأنه من الغيب فإني يدعى به فهوخرج فيه من الشك قلبه فهو في حيز ما لا أدرى سواء فكيف يقتضى حكماً أو يقيد علماً والأولى كذلك فيما به أولى .

فإن موضع الفائدة لمن بلغ إليه شيء منها على هذا الكسر صرح بعضهم في موضع آخر بأنها لا تثبت إلا بالآثار والاعار والالوم ولا شفا على أحد من أهل الرأي فيما يقوله عن رأي في موضع الرأي .

فإن خالف قوله فيه قول غيره ولا في وقونه في مثل هذا عما أشكل عليه من شيء ما لم يصبه دليلاً يخطئ من خافه .

وعلى هذا فلا يعاب من يذهب مع تركه إلى ثبوتها إذ لا يراه دلة لجوازمها فتفسد لدمه أو يفسده لأنه موضع رأي لأهل الرأي .

وعلى كل أن يكون أعدل ما يراه أعدل هذا ونفي إلى الإثبات تميل لرجحانه ولا أدرى قول من يقول : إنها لا تثبت إلا به لأى شيء ظهر له في برهانه .

وأما في قول من لا يعجبه على ذلك ثبوتها في الحكم أن الورثة إذا صح عندهم أن المالك إذا أوصى به لا يبطل حتى يصح معه رجوعه عنها وهذه حجة أيضاً لإثبات هذه الوصية من الطرفين من المبطل لعدم القاريخ أو لفساده والمثبت لها بدمه لأنه لا شك فيه قد تحقق ، ثم إيصاؤه بها بدليل سؤالهم للخليل فيمن أوصى بدرهم للفقراء وأنفذ الوصى بعضها ومات عن بعض أصبح كالإنفاذها بيد ورثة الوصى فذلك على أنهم أيقنوا بذلك بلا ريب فلا شك مما أنها تثبت برأى ذوي الطرفين .

ومع ذلك إن قول الميطل ادمه في حال كونه محتجا بثبوتها عدم علم الورثة
برجوعه في محل نظر ابن قدر عليه من أدل للنظر لأنه مع عدمه بهذه الحجة نفي أن
يبطل بعد أن أعجبه ألا تثبت إلا به فصيح في رأيه ترده .

وحل يصح أن يبطل في الحكم ما دونه ثابت أو أن يبطل إلا ما هو باطل
لأنه لا يصح فيجوز أن يلزمهم إلا ما يثبت في الحكم ولا أن يبطل ما دونه
ثابت فيه ولا أن يثبت هو على غير الجزئ في مواضع موافقة سره لجمهوره
وظاهره لباطنه .

وإنما يجوز أن يكون للظاهر غير الباطن في موضع ما يحتسب الأسرين
فيترك حكم الظاهر ادم صحة ما به في الباطن وإلا فحكمه في الباطن حكمه في
الظاهر لا غير .

وعلى حسب ما نرى في هذا الرجوع إلى الإثبات أولى لأنه أقوم وأمدى
وأوضح وأقوى بدليل أن المولى جل وعلا أجازها ما ثبتها لا عن شرط التعارض
فيها وإنما أسر بالإشهاد عليها ولم يصح في الحديث عن النبي ﷺ ولا في الإجماع
من المسلمين ولا في آثار المتقدمين بأن ثبوته فيها اشروطها لجزائها .
ولما كان دونه عن النظر في محل الحمد عز على أن أقربه فضلا مع أن أوجهه
ولا بد لدفعه من قيام دليل عليه يصح له فيه .

وعلى هذا فإن موضع الفيد لها به عن مطلق ثبوتها في موضع جوازها إنى
لا أراه كمن يزعم أنه يراه ولو بآنى على دعواه بدليل صريح يشهد له صدقه
وإلا فالعمل فيها له كماله البرهان لا غير .

فانهم ثم اكتمل للفرض بآنية كمال بحث ما أعقبنى عليه الاعتراض والعمل
بدحضها من وثاقها الموهى لها رهاقها وإن لم يك الدعوة به مؤثرا من أصلها إلا
من تقلها بل لا بد من كمال الفرض به ليقع كل في حكمه حله بضابط منوط بنيان
منهج الشرع النويم .

ثم لما كان إتيانه به مع ما سبق يوجب معنيهما رقاً لزم إعطاء كل من أفرادها ما يخص حكماً . ثم إن أشار إطلاقة في المار إليه . فيجوز الإجمال بالإسهام . وأفرد هنا بأولهما مكان حقه حكماً للمشار إليه مسألة التقصير لوصفه المفصل موضع الجمل والإلا ظهر خلافه لأنه ينبغي فيه الوفاء بأحكام مراتبه . بك له فيقع كل بحكم حاه لأن القول بنفساها وعدم سداها بزيادة أحرف ونقصانها له حكم وثابة . في أوصاعه فينزل بالكل أن في صدورهما انه قارئ في حجبها تذاذعا وشفاها .

فإنعام حكم لبعض على كل . كل يؤدي إلى الخلل وحسبك ما قاله فيه الناصل حبيب بن سالم أمير سعيدى مع بيان ممرجه بك له .

وإعطاء كل معين حكم حاه . بقدرته عن سائله عن زيادة أحرف ونقصانها في الوصايا مع بقاء صحة ما سواه . قال مجاوبها له : من أنها إذا اعتقت بذلك صدرها وطلت كلها إلا أن يكون تدان في إحدى الوصايا المنسوبة على المصدرة بوصية عامة بكل اسم الموصى ونسبه . وترتيبه ثبتت تلك الوصايا .

وإذا كان الاعتلال في أثناء الوصايا كما هو المشار إليه بقوله بالاعتراض راء المذكور لأنها من كلمة في أثناءها وحجزها لا في منفعتها . فبما صدر رأسها كما يشهد بها عاينها . في ذكر الاعتلال في أثناء الوصايا بطلان كل قط . وأما المنسوق عليه . أي تضمن تلك الكلمة أنه لا يخلو في ثبوته أى لا يحكم عليه بقطع البطلان . كما وقعت إشارته بذلك في محل نظر . ثم قال : بل أكثر إلى أى على ثبوته أى المنسوق عليه . صميمه . أي . في صحة الوصية . كذمت .

وهو كذلك عما . كذا أين موسع صحة التقسيم . أ . حاه . في هذا مسح ما رأيت ؟

وأي محط الحكم تقطع . فإلاها على معني . أ . رأيه ؟

كلا فلا وهم في ثبوتها شرعا بشاهر الأدلة عليها رقما فيدفع لذلك الاستقراء
اللفظي . بالمظهر الذي . الواطئ للعقل الشمسي . المكتسب من الدور الشرعي .
الهدال على السلك والجري والعمل بالأحرى
وإذا كان الأمر كذلك فشان باقي المنفذ يتولى أمره الحاكم العدل في
الوضع في مستحقه أو نائبه أو ثقات المسلمين أو نائبهم فانهى وانقضى . وانذبح
به علة الأمر وارتجى .

والحمد لله على ذلك حمدا يوافي شكره . وبكأن مزيد .
واظفر بعمل صوابه . ودع مشابهه . وسل وحق واقصد بالأحوط عملا
وعلمكم السلام ورحمة الله وبركاته .

وذلك من الحب المتور المتعرف بالانصير محمد بن علي المندري .
قل الناسخ : ولما اطلع شيخنا الرباني العالم الخليلي على هذا الاستراض رأى
من الاصواب الإنيان على أثره بهذا الجواب رحمة لقدماء المسلمين من الصلبة
الجهنميين عن الاعتراض بمثل هذا التلبيس الصادر من صوق العطن ورفور الحق .
فقال :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يقذف الحق على الباطل فيدمغه . وكان بذلك حقيقا . الذي
أوضح هده الحجة . وأقام بهراته على الممادين الحجة . ولم يحمل الباطل على الحق
طريقا . الذي فصل البرهان أعزق للمارصين بالماديان ونعدي للهيان . من
نصر الحق تصديقا له وتحمينا . وقبل جاء الحق وزمق الباطل إله الباطل كان
زهوقا .

ووالله وسلامه على رسول الله وآله وإخوانه الذين أنعم الله عليهم من
النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا .

أما بعد ، فقد نظرت فيما سطره الشيخ الثقة محمد بن علي المذري من الرد على ذلك الجواب وجزمه في غير موضع من قوله بخروجه عن الصواب . م . تعلقه في ذلك بطل غير مسلمة في النظر . واحتجوا به بما لا يفهم معناه من الأثر .

فكان مني أن أورد على أثره بعد سابق علم الله وقضائه وقدره . ما ينبغي أن ينظر في فصوله من وقف عليه من أولى الأبواب فيرد كل مصل منها إلى أصوله التي هي أم الكتاب . ولا يجعل قبل أن يتمص له الحق بقول أحط أو أصاب . واعلموا أني وهذا المذري ضميغان قد اختلفا في جواب . فلا يؤخذ من قولي ولا من قوله أبدا إلا من علم أنه حق وصواب . فالأمور كلها ثلاثة : أمر بان رشده فانبهوه وأمر بان غيه فاحتشروه ، وأمر مشكل فاتركوه . وقونا عنه طلبا للسلامة منه حتى يتضح عدله . أو يظهر بطله . وبالله أستعين وهو حسي ونعم الوكيل .

بيات :

وقد تعرض هذا المذري فيما قدره من الخطاب . لمعان لم يذكر في ذلك . الجواب فمن تكرر ما قدره الله منها في مصول تكون لمعان في جوابه كالأمهات والأصول .

الفصل الأول

قاعدة الفتيا

قال الشيخ : ومع ذلك فليس الأمر في الحكم كالتأن في الفقه . فالحاكم يقطع لصحة فاعظه والمفتي خلافه يؤتي صراح السكر ويتقنى مخدرة منه انه . بمجال الجهاد في حق صريده أو لنظر صلاحه إلى آخر ما قاله هنا .

وقال في موضع آخر منه : فأقول : إنه لا يحسن القول في الفرع من المقتى بالتقطع فنخرجه مخرج الأصل مما حقه مجال للنظر في رأى المهتدين لاسيما في هذا الزمان لكثرة العميان . ووفور الطمأنينة . الخ .

والفتى خلافه يؤتى صراح السكل وينتقى مختاره وفيه معنيان : أحدهما أن على الممتى زوما أن يذكر وجوه الرأى كلها يخبر بها كل من استتمه وإلا فتمضى الحكم عنده بالبطلان على مقواه .

ويدل على هذا قوله فيما بعد لأن خلافه مع وجود سمة طريقه من الشرع كلمة كن سد على أخيه طرق الخير . وعسر عليه اليسير إلى ما ذكره من قصة الجذور الذى زعمه .

وإن قال تارة : لا يحسن فكان مراده الوجوب بدليل ما أورده بعد من القليل . وعلى كلا التتدبرين فهو قول مضطرب . وبناء حرب . لا ثبت عمارته ولا تصح أمارته .

وثانيهما قوله : وينتقى مختاره أى يرجح الأرجح . ويخبر بما عنده أعدل وأوضح .

وهذا لا يلزم الجيب بإجماع أن يخبر بالأعدل من الأقوال في موضع النزاع . ولا معنى لأن يختار ما لا يحيط به علما أنه هو الأعدل بالحجة والخيار .

والحجة لنا على عدم لزومه مع موضع الجهل أو العلم به اتفاق الفقهاء على خلافه وتواطؤ الآثار . فهو من قوله مجازفة لا أصل لها ولا قرار . كقوله في الأول : إن على الفتى أن يأتى في جوابه بجميع وجوه الرأى مسرودة في حط به . ولا بد له في هذه الدعوى من أحد ثلاثة أوجه : إما أن يلزمه الإحاطة بالعلم وهو محال بدليل العقل والنقل . الصم أكثر من أن يحصى وما أوتيت من العلم إلا قليلا .

وإما أن يزعم النول بما علمه وبما لا يعلم منه وهذا باطل أتقولون على الله
ما لا تعلمون .

وإما أن يقول بالندرة عما لا يعلمه من الوجوه لئلا يلزم الإحاطة بالعلم
ويبيح له مع ذلك العقيا بما يعلمه من وجوه الرأى كلها . غير مكتف بأفهام
حيث العدد ولا بالشطر منها ولا محلها . فهذا الذى لم يمكن أن يطالبه فى الحين
على صحته بالمثل والبراهين .

وإن قصرت عن تلخيصه مهارته . ولم تنهغ إلى تخلصه من تلك الوجوه
السابقة لإشارته . فكأنه هو الذى قد اتخذ لنفسه سبيلا . لكن لندة غباوته لم
يذكر علمه دلولا . ونحن لا نراه ولا نقبله أبدا من دمواه . فالعمل بخلافه أكثر
من أن يحصر . وأشهر من أن يذكر . قد استقر عليه بين السلف الإجماع .
ولم يذكر فيه بين الخلف نزاع .

فقد كاد كل من علماء الصحابة يفتى على عهد رسول الله ﷺ فى القروع
بقوله واجتهاده . فيعمل به لصداده . غير ملتفت إلى من خالعه اجتهدا إليه وإن
كاد يعلم مخالفته وأقر ذلك رسول الله ﷺ وفهم قال : أصحابى كالنجوم ولم
يقبل لهم : لا تعقوا أحدا حتى تعلموا رأى الجميع متأنوا بصراح الكل كما ادعاه
هذا المذرى المرسوم . ووقائعهم فى هذا الباب كثيرة .

منها فى الميراث بين أم وأخت خالصة وجد .

قال أبو بكر وابن عباس : للأم الثلث والبقى للجد .

وقال ابن عمر وابن مسعود : للأخت النصف وللأم ثلث ما بقى وثلاثاه

للجد .

وقال عثمان : للأم الثلث والبقى بين الأخت والجد نصفان .

وقال علي : للأخت النصف وللأم الثلث وللأباق للجد .

وقال زيد بن ثابت : للأم الثلث وللأباق ثلثه للأخت وثلثاه للجد .

فاظهر كيف قد أمتى كل من هؤلاء الأئمة بقول مذ لم يكن حنذا مصيبا . بل كان به في باب الاجتهاد بالراى مصيبا .

وسئل علي بن أبي طالب وهو على المنبر بالكوفة عن زوجه وابنتين وأبوين فقال على الفور : صارتمها نسا . ولم يذكر ما لابن عباس من القول في منع للمرأة .

وعلى مثل هذا كانت طريقة الأسلاف . فهل كان ذلك تقصيرا منهم أو تعصيرا على عباد الله حيث لم يأتوا بجميع وجوه الاختلاف . وم دعائم الإسلام . وأئمة الأمام . وقادة الهدى . ومصابيح الهدى . لا يلحق شأوم ، ولا يُشق غهارم ؟ أم يقول بخصوص هذا فيمن كان من القابعين - دون الصعابة المجهدون . كما قاله أهل الخلاف في تخصيص الاجتهاد بأنتمهم الأربعة دون غيرهم من الملبدين لكن لإسكاره للتفايد . دل على أنه عنهم بمكان بعيد . ولا يجوز انتخصيص إلا بدليل . وما إلى ذلك من سبيل .

والحق في هذا معنا أن الجهل داء والعلم دواء .

والجاهل مريض طبيبه الفقه . فحقه أن يعطيه من الغذاء ما ينفعه ويكفيه . وأن يمنعه عما يضره منه ويؤذيه . وأن يعالجه من الدواء بما ينفعه . وأن لا يتجاوز حد ما لا يحتمله فيه .

وكذا فقهه فالجهل بالمسائل الأصولية كاللدا المثلث الذي لا يدفعه إلا دواء واحد فمن أصابه نجا ومن خالعه مأسره إلى الهلاك عائد .

والجهل بمسائل الشرعية كاللدا الذي يختلف قوة وضعفا ويختلف حال المبتلى به

بحسب تباين الزاج والسن والسكان والزمان وصفا . فقد يفتقع مريض بما يضر
الآخر من الدواء في العلة الواحدة كما لا يخفى .

وكذلك الشأن في على الدين من شريعة وحقيقة في معاملة أو . كاشفة
لأهل الطريقة . فإن أحوال أهلها عند المبصرين بها من أرباب العلوم لا تفك
البهة من معتبر الخصوص والعموم .

وكذا حكم ذكر الأقوال في مسائل للنزاع بالرأى والجدال . فإن منها
ما يكون ضارا لقوم ونافعا لآخرين . ومنها ما يستوى ذكره وتركه وبعضها
لا حاجة به للسائلين .

وعلى هذا من أحكامها . يكون تقريع أقسامها . وبه تعلم أن ذكر الاختلاف
في أكثر المواضع لا يلزم الجيب لأن الفرض الهداية والإرشاد إلى الحق فإذا حصل
بعض القول فالسائل والمستول كلاهما مصيب .

أو لا ترى أن أكثر الآثار . تقضى بجواز الاختصار . على طائفة من رأى
أولى الأبصار . وسأورد في هذا - إن شاء الله - مثالا يوضحه من كتاب الألباب
فاعتبروا به لا أولى الألباب .

• مسألة :

ومن أكل أو شرب أو نكح عامداً في رمضان نهاراً وهو في الحضر فعليه
بدل الشهر . ويصوم شهرين أو يعتق رقبة أو يطعم ستين مسكينا .

وقوله يبدأ بالتقوى ثم بالصيام ثم الإطعام وليس هو بمخير انتهى . فهذه
على قياد قول من يوجب عليه البدل والكفارة . ولم يذكر بها شيئاً من الاختلاف
في صريح عبارة ولا في إشارة .

فهل هي حق في حق من ألقاها أو قبلها أو قرون عدم ذكر ما بالسألة من
الاختلاف كان مبطها ؟

وفيه من الشيخ أبي سعيد رحمه الله في هذا ما يزيد على عشرة أقوال ذكر
للشيخ أبو نيهان ... رحمه الله عليه ... قالها فيما صنفه من جواب وسؤال . وزاد عليها
قول من يجتزى بالعوبة في حق الله ذي الجلال .
وقول آخر : إن عليه بدل للشهر وكفى .

وقول غيره : إن عليه البدل فقط فيحسن أن يكون ليومه أو لما مضى ؟
وهذه أقوال لم ترفع عن الشيخ أبي سعيد فهل في ذلك من تقصير . وهو
أكبر إمام للأئمة مفيد ؟
وهل بخلو من ذلك أحد إلا من يدعي الكمال وهل يدمه إلا من صفه نفسه
لغلبة وغم أو خيال ؟

وقدك في هذا في تصنيف فقيه واحد من ذكره الاختلاف في موضع دون غيره
تبصرة لمن اعتبر .

فهذا شيخنا السكدي قد ذكر جملة من الاختلاف في كتابه المعتبر . لم
يذكرها في الاستقامة على تبحره فيه . ولو لم يكن إلا مسألة من تقوم به الحجة
من السماع فيما وقع قد حضر . وقال في كل منهما في باب ما يسمع جهله من الأسر
بالمروف واللعن عن المنكر . ونهيه فيما قد اسعوف فيه لأحكامه .. وإن لم يذكر
في الآخر ما ذكره في هذا من أقسامه .

وكذا الشيخ أبو نيهان لم نجد منه رجما لجواز الانتصار في المختلف فيه .
وقد صرح به الشيخ أبو سعيد في بعض مسائله وهما في التابعين من أهل نحلة
الحق أشهر فقيه .

فأين ذلك المذرى الذى لا يفهم ما يقول عن نهج ما جرى عليه من الحق هؤلاء الفحول .

وهذا الباب من ظواهر الشريعة فلا حاجة فيه إلى كثرة القول . وإلى أن أرجع إلى تفصيل هذه المسألة فأقول :

أما عدم وجوب ذكر الاختلاف كله فقد مضى القول فيه ما كفى لكن فرض عليه باعتباره الخصوص والعموم معانى تستلزم فيه تخصيص إطلاق عند أهل الفهوم .

فلو علم القيمة مثلا أن المسائل قد اختلفت ذلك الرأى ديدا . فنحظى به فى جملة من قل أو عمل بغيره حينها . لزمه لإنفاذه من الهلاك أن يخبره أنه موضع رأى واختلاف وربما كان الأولى به حيث لا مانع أن يخبره بما فيه من الخلاف .
بأن اتوى القولان عدلا كقولهم : الزكاة شرك على قول وفى الذمة . على قول آخر . فذكر الاختلاف له أفضل . عسى أن يأخذ المبتلى لنفسه بما يراه أحسن .

فإن كان أحد القولين متفقا على العمل بغيره كان تركه فى نهي العامة أولى . كقول ابن عباس فى القول . ووجوب الزكاة فى الفقدين قبل الحول و أى ابن ثابت فى الجد مع الإخوة ونظائر هذا فى طريقة المثلى . إلا أن يكون لمقتضى إيسر أنه موضع رأى مهمل . فذكره له حسن جائز وإن لم يكن بالمستعمل . وإيسر بحسن ولا جائز وضع الحكمة فى غيرها ومنعها عن مستحقها .

والحكمة هى العلم بالمنافع وهذا نوع منها له نور فى الحق ساطع . وله طرفان فى الاسم والمعنى مختلفان . فأعلاهما هو التشديد وأدناها هو الترخص من الله العلي العظيم . فالجاهل للظوم فى فسادها يمنع من الرحمن المعونة له على نيل الظلم لعناده . لأن ما يؤدى إلى اللذات عليه أو على غيره ممنوع لعدم خيره .

ومن فعل ذلك فقد منع الحكمة حقها . وفي غير أهلها وضعها وكان بها قنطرة
للظالمين . وسدًا للجاهلين . وهو بذلك من الآمين .

والله رب الخاضع . المنيب الخاشع . لا يمان بالشديد عاهة الشيطان . بل
يسهل له الطريق إذا تعذرت ضرورته إليها لينخرج بها عن المضيق .

فإن منعه من الرخص التي فيها صلاحه . وبها يرجى فلاحه . من باب منع
الحكمة أهلها وهو ظلم صريح . فما له في الحق من مهيح .

لأن كان طيبه لما للعمل بها تساهلا من غير ما ضرورة تلجئه لا يكون بها
عاملا فهو الذي في مثله قالت الآثار . لمن يدر بها : ثلاثة لا يجاون : اللات
والتمت وطاب للرخصة قبل أ. ب. يقع فيها هذا غير ما رخص الله فيه في غير
الضرورة فإنه لا من هذه الصورة .

واعلم أن كل ما يتقاضى الحل مع القول به في أفرادها فاحكم بذلك فيه إذا
ركب مع غيره من الأقوال لا طرادا لأنها مع اتحاد الالة وبقاء اللان تكون على
ما بها من خلة . إلا أن يكون في المركبات معه ما يرشده يدفع اعذور من غائلة
فساده . فهذا النموذج ليتبس عليه أرباب الفهم . بل هو آيات بينات في صدور
الذين أوتوا العلم .

فاظر في هذا وقل إذا ارتفعت القواطع . وزالت الموانع . وكان الدلائل
متفقها في الدين أو مقل بما يلزمه في الرأي لزوم خلاصه . من أسر اعتقاصه .
فذكر ما يحفظه المتقي من مسعمل الرأي في مسائلهما أفضل إبطاع الأول على
وجوه الأي وليأخذ الثاني بما يراه لنفسه أهمل . أي يستعين بمن يكشف له
أعداء من الأعداء .

فالأجتهاد بما يجب عليه فيأخذ بأدلهما حكما . وبالأحتياط حيث لا خضم
له فيه ندبا . أو بالرخصة في مرضع ما يجوز له بها أن يمسك أو يكون مخيرا إذا

استقرت الوجوه عدلا أو على قول من يحجزه العمل بأبها شاء إن كان يعتمد عليها
بجهل أو بالمنع منه في قول آخر متى حيث لا يجد من يبر له أبها عدل .

ومن كان مجهول الحال من السائلين . لا يتهم بريب ولا تعلم منه ضرورة
تُلجى . إلى الرخص في الحين . فالأولى به سلوك طريقة الاعتدال . وإن لم يتحقق
المنع في هذا ولا ذلك في الحال . لكن خبر الأمور أوساطها وهو المنهاج المستقيم
وعلى هذا أكثر فتاوى أكثر فقهاء المذاهبن بقول الله العليم .

وربما كان من الفقهاء على بعض الرأى في جوابه اختصارا لجوازه في الأصل
مع حبه للاختصار . أو لما يكون عن استبقاء ذكر وجوه الرأى من الاعتذار كما
سيماذ إن شاء الله تعالى فلا تعسف عليه .

إن فقهاء الأمة هم الورثة والأئمة . ولاية الحق . وهداة الخلق . وزنوا ما به
أجابوا . بقطاس الهداية فأصابوا . إن قبضهم العدل . أوجزوا في القول
فأفطوا . وإن بسطهم الفصل بسطوا . فما أفرطوا ولا فرطوا . هم دعاة الله
في بلاده . وهم الثبوت لهداه . ذلك الفضل من الله يؤتاه من يشاء والله
ذو الفضل العظيم .

الجواب :

في الفقه كلام يبين أحكام قضية بشرح معانيها للسؤال وشرطه أن يكون
مطابقا للواقع منه فلا يكون الأجنبي عنه جوابا له في حال .

فإن كان فيه بيان الحكم عليه مطابقا لقوانين الشريعة فهو الحق وإلا
فهو ضلال .

ثم إن الإيجاز والإطغاب طريقتان في التبيين مشهورتان . يهوسط بينهما نوع
ثالث يسمى مساواة اللفظ للمعنى في عرف أهل ذلك الشأن .

فلا بأس على المفتي في جوابه أيًا ما سلك من طرقها في مجاز لفظ أو مساواته
أو إطنابه . ما كان الجواب في حالة مطابقة لسؤاله . مفهوماً لمقتضاه فهو خارج
عن الحق في حكمه ومعناه .

وإنما يلام في غير موضع المذنب على قصوره . ويعنف لإدخال ظلم الأباطيل
على نوره .

وإن كان لفظ السؤال مجرلاً . ولكثرة المعاني محتملاً وجب على المفتي تفصيله
لكي يصح له تأصيله . وإلا صار جوابه لما به من الاختصار . من باب مسألة
القتصار . إلا أن يكون الإطلاق غلباً والمتحمل بعيداً . فالإضراب فيه عن محتمله
للعميد لا يخرج عن أن يكون سديداً . لما في الإجماع والسنة والقرآن . على استعماله
كذلك من دليل واضح للبرهان . كلنظ اسرؤ من قوله تعالى : « إن اسرؤ هلك
ليس له ولد » هي تشمل الحر والسلم والعهدة والكافر .

وبالإجماع إن غير السلم الحر غير داخل فيما تفهده من الحكم للشاهرة وعلى
نحوه استقر عمل الفقهاء في أجوبتها لا يعبأون بمثل هذا الاحتمال تفليها لفهده عليه
وانكالا على تخصيص السائل له إن أراد غيره في السؤال . فغروا على هذا في جميع
الصور من البيع والشراء والعتاق . والزواج والإيلاء والظهار والطلاق . والعدد
والهراث وغيره مع توارد الأسئلة هكذا على الإطلاق .

فيسأل هذا عن من مات عن كذا من عصابة وأرحامه . والآخر فيمن قال
لزوجته كذا وكذا من موجب ظهار أو إيلاء أو طلاق أو غيره من أحكامه .

فيجاب الأول بصفة القسمة لميراثه بين المذكورين . وللتأني بما يقضيه سؤاله
في زوجته من حكم في رأى أو دين مع احتمال كون المالك مشركاً أو عبداً أو
أرحامه وعصابة كذلك أو م قائلوه هذا .

وكذلك الزوج بمقتضى أن يكون عبدا فلا يثبت منه إيلاء ولا ظهار ولا طلاق .

وكذلك لو كان مجنوناً أو أكره عليه أو قد ضاق به الخلق .

وعلى هذا تروا طأت أجوبتهم في غيرها من الصور في بيع أو شراء أو عتاق مع علمهم بما فيه من هذا الاحتمال البعيد . لكنهم لم ينزعوا التنبه عليه في كل فارة لكل مستفيد وقالوا على من لى شيء منه : أن يسأل عنه بالخصوص ولا إشكال فيه بأنه من مشاهد النصوص . وكفى من البرهان ، على جواز عبارة القرآن . وما في السنة والأثر من هذا وبابه لن اعتبر . فقد عقدوا لما يخالف هذا الغالب ما يوضحه من الأبواب . واستغنوا به عن ذكره في كل مسألة وجواب . ومن شاء أن يستقصى المحتملات كلها في جوابه أو تصنيفه البصير . فلا بأس أن يظهرها في شروح أو يلمح بها في قيود أو شروط . لتكون فائزة لأحكامها عما سواها من أقسامها . وإن كان لا من التوازن في مقامها .

وإذا ثبت هذا فيما يحمله اللفظ في أصل وضعه فكيف بما لا يحمله أصلاً وإنما يجوز أن يستطرد القول فيه من شاء ذلك لضعفه .

فهل من وجه لأمشاط المسلمين لأن يلزمه الحبيب . فيحمله في إلزامه إياه بماية لا تدى أو إى غير غاية وإن هذا لشيء عجيب .

وأكثر ما يكون الاستطراد يتفرعاً في السير وللصفات البسيطة لذلك وضعا كما توجب به بحر اليم الخضم السكدي في سفر الاستقامة - أمسن الله إليه صفها .

وأما أجوبة المسائل . فأكثر ما تكبرن على قدر كلام المسائل . وربما يستطرد الجيب في قوله تميمياً لفائدة أو نابعها على حادثة . أو شقها من المسائل على التمام

لعله لشدة حاجته إلى التفتيح . ولا يلزمه ذلك إلا أن يرى أنه بدونه يقع السائل في الهلاك انطلقه عن الاهتداء إليه . وقصور فهمه عن الدؤل بما يجب فيه عليه . وربما يمرض للمجيب في نفسه . ما يصد عنه شرح القول وبسطه . لعوارض نفسانية . أو امزجة طمعية أو أمور خارجية أو قبض إلى مؤذن يكون عقاب أو مقام قبض أقيم لاشيء يلمه من الأسباب وإنما تصرف به عليه يد القدرة في سائق السكتاب .

وربما ذلك لمعانٍ رآها المحيب أليق بالمجاب . إما لصورته وسوء فطنته وكثرة طبعه وضيق عطشه عن التفرقة بين كثرة الحوهِ والصور فيؤديه ذلك إلى الحيرة والابس وهو عين الضرر . ولا سيما إن كان بحاجة منها خبيراً . فأرشده إليها على الخصرص وكان له بذلك هادياً ونصيراً .

وإما المعنى هو من هذا أم والضرر منه أطم . والفتنة به أعم . وما ذلك إلا أن يرى أن غالب أسئلة أهل الزمان قد أسدت للخصومات والامتحان . وصورها كل فريق منهم بما يراه أقوى في نفسه انقباضاً لأقران . فقدموها في المحاكات بين أيديهم وسيلة . وكانت لهم لأكل أموال الناس بالباطل أنفع حيلة .

فكيف به على هذا أن يفتح لهم من دات نفسه الحاجج . ليستعملوا بها على ظلم بعضهم بعضاً لما بهم من عوج . فيكون مع علمه بذلك منهم بالتحقيق . كمن أعار سيفاً قاطع الطريق

فاظالم في تعديه . قاطع لمنه ضار بأخيه . والمعين دلي شيء من الظلم . ولو بدمه دواة فهذا مالك في الجهل واللام . وإن لم يدره مظلوماً فينصره . ولا ظالماً فينصره . كان للمفتي في ذلك ما نوى وبالله ما نوى وأمر سائله إلى الأولى . فهو به أولى .

لكن قد ظهر في البر والبحر الفساد. وصار توحشه أكثر الأسئلة لخصومات
والغفاد . فكان من الصواب أن يقتصر على قدر سؤاله الجواب .
فقد سقط الفرض بهذا المقدار . ولم تبق حامة إلى الإكثار بما فيه فقع
الحجج وأغرى الجهرلة بافتحام تلك الحجج . لإنلاف ما لا حق لهم فيه من
الأموال والمهج .

وعند هذا المقام يقال لكل قتيه : إياك وإهمال للنظر في إعانة كل مجهول
بحالة أو سفيه فإنك راع به حول الحى . ومن دعى حول الحى وشك أن يقع فيه
ولولا كتاب من الله سبق له العهد والميثاق على أهل العلم لَيُبَيِّنَنَّ للناس ولا
يَكْتُمُونَهُ وبقى بقية من الخلق يعملون بالحق ويقبلونه لكان الاعتذار في هذا
الدهر عن الجواب في مسائل الأحكام غالباً عين للصواب .

دع ما زاد عليه من فتح الحجج إلا لمن علقه مظلوما فاست في نصره ذلك
ملوما أو لمن كان ثقة فإنه لما به من أمانة . لا يأنيهم في الخصام بخيانة .
ومن كان مجهول الحالة فحك الوقوف عن نصره بهذا ما لم تسلمه كذلك
وإلا فهكره لا محالة . ما لم تعلم ظلمه فيه لنفسه أو لغيره فهو حرج حتما كما مضى في
هذه المقالة .

الفصل الثاني

في بيان الحكم على نقل تلك الوصية

وإلاّ لم يقو وجه السؤال عنه في تلك القضية والنظر لا يخلو فيها من ثلاثة أوجه :
أما للنظر في نفس الكتابة وما في لفظها الشهادة وما في الشهود في الأثر
ما فيه كثير معنى من حيث الحكم إذ ليس المراد من الكتابة إلا للمضى ومنها

هو لفظ الشهادة صور بالكتابة على وجه يهتدى لمعرفة الخبر بهذه الصفة بأنفس
الشهادة لأن حقيقة الشهادة هي اللفظ من قول الشهود يشهدون بها بالكلام
لا بالكتابة وليست الكتابة إلا ذكر لم حلقا من حكم بالصكوك من المتأخرين
والنظر إلى الشهود من حيث الدلالة والتعبرج أو الوقوف للجملة بينهم أو من
ترد شهادته لمعنى غير هذا وتقبل أو تقوم به الحجة أو لا تقوم .

هذا هو القول الثالث واستعمل عنه في هذه القضية إذ لا يتضمن البحث
عنه بظاهره ولا عرفا ولا عادة عرض تلك الوصية فضلا عن عرض نقلها . لجرد
النظر في أصلها لبيان حكمها بمقتضى لفظها .

ولوجه الأول كما قلنا ليس به كبير معنى يعتد به في حكمها لأن جودة الخط
أو رداءته غير معتبر بها وبكفي منه ما صلح للقراءة من دون إشكال .

ففي النظر فيها في لوجه الثاني نقط من حيث هي أن لفظ شهادة عرضت على
المقهاء ليقولوا بما بوجه الحق فيها أم هي ثابتة أم لا ؟ على تقدير لو شهد المدول بقلك
الشهادة المرسومة المعروضة بذلك اللفظ من غير مزيد أو نقص .

أما على تقدير لو لم يشهدوا بها فلا إشكال في بطلانها مع إنكار الورثة لها
أو عدم ما يجوز من إقرارهم بهم فلا حدود للجنة في السؤال عن ألقاظها .

وإنما يمتنع إلى النظر في أن لفظ الشهادة على تقدير لو قامت الحجة بها ولهذا
أنرد للمقهاء لأحكام الألفاظ من الشهادات أبوابا معقودة وكتبها موضوعة .

فما كل شهادة شهد بها المدلان جائزة يصح الحكم بها على الإطلاق كلا بل
لا بد من النظر فيها فإن كانت صحيحة اللفظ جائزة المعنى قيل بجوازها وصحتها
وثبوتها في الحكم والفقهاء وإلا فلا بد من القول فسادها أو بطلانها .

فقد ظهر بهذا أنه ليس الجماب في هذه الوصية إلا على مقتضى قانون أحكام
اللفظ في الشهادات فقط .

الفصل الثالث في أحكام الوصية

القاعدة الأولى لإحالية :

لأعلم أن مدار الوصايا ستة : ثلاثة م العمدة فيها ومع كون الجميع ممن يجوز أمره عليه .

الأول : الموصى وعلمه فيها أن لا يوصى بها في غير جائز فنفسه . ولا لمن لا يجوز له فمطل . ولا يتجاوز فوق ما جاز له فيها . يترد إلى الحد الجائز . وأن يوردها بلفظ صحيح من كلامه . أو يستفهم عنه فيقربه . ويص في جملة أو مفصلة . وأن يشهد عليها مع القدرة من تقوم به الحجة من الشهود

الثاني : للشهود وعليهم فيها مع القدرة وعدم النذر أدائها إذا استشهدوا . وفي موضع الحكم حيث يكون لها قائم بالعدل طائفتهم بها . ولهم أن يشهدوا ولو لم يستشهدوا في موضع ما يكون الحق لله تعالى . ولا قائم .

وإن قيل : يخبر الحاكم أن معه شهادة في هذا ونحوه فإن سأل عنها شهد فإنها لا تبطل لو شهد ابتداءً بها .

وعلى الشهود أن يأتوا بالشهادة على وجهها من غير إخلال بمعنى منها . ولا تبديل ولا تحريف . يزيد ولا نقص فيها .

ومن الخبز لها أن يكتبوها لتكون تذكرة لم عدد المطالبة بأدائها . عدم موت الموصى . وليس كتابتها مما يلزم لموصى في الأصل . فإن الله تعالى تعبد به بالإشهاد وبه لا بالكتابة وحدها أمر العباد .

فالموصى بإشهاد المدلول مؤد للغرض في الإجماع سالم . وبالكتابة من دون إشهاد متصر على الأصح فهو تركه من غير عذر في موضع وجوبه عليه ظالم .

والثالث : الوصى فهو مما يؤمر به مع القدرة عليه وإن لم يكن من لوازمها ولا يكون إلا ثقة مأمونا على ما يدخل فيه من إنفاذها في وجوها الجائزة ومن قبضه المال المالك وتصريفه منه بالعدل . لما يحرز إليه من إنفاذها والحاجة إليه أكيدة لإقامة الحجة عليها ومطالبة الشهود بأدائها ومحاكمة الورثة في ثباتها في موضع إنكارهم لها وإلغاؤها بالعدل .

كما أوصى به المالك إذا جاز له إنفاذها وإن كان عدم الوصى غير مبطل لها في موضع جوازها وعلى الحاكم العدل في موضع القدرة وزال العذر أن يقيم لها من يقوم بإنفاذها .

وإن عدم الحاكم لجماعة المسلمين . وإلا فلا محتسب من الورثة أو غهم أن يقول إنفاذ ذلك في موضع قيام الحجة به في الإجماع . ولكن الحزم في الوصى فكأن من حق قد تعطل في هذا الزمان الكدر لعدم الدائم به وضاع .

وثلاثة من أهل النظر في أحكامها . فإن كان للنظر من حيث ألفاظ الشهادة وما تقتضيه أو غير ذلك من مشابهة الألفاظ أو محكماتها أو جائزها أو فاسدها من صحيحها أو كاسدها أو بيان وحجج ثباتها وعلل بطلانها أو ما أشبه ذلك من أحكام نفس لفظها أو نقل ألفاظها أو نظيرة نقلها في جردها أو عدلها أو ما تقوم به الحجة فيها أو ما يشبه هذا فهو من باب النقص والمكمل عليه بالحق هو النقص . وقول النقص في هذا : إنه ثابت إما أو باطل لا يثبت نفس الوصية ولا يبطلها لأنه جواب لصورة حكمها السائل لا جواب ولا حكم على نفس ما به الوصى قائم .

ونفس السؤال و علم النقص به أمر تصوري مجازي لا حقيقة له في الحكم إلا أن يسح أن وصيته كانت . فإليك على تلك الصورة بالحزم . وليدت الصحة من وزد السؤال في شيء عند أهل التهم . وإنما يكون السؤال تصويرا يرد

الجواب عليه من حكمه، تقديرًا إنه إن صح هذا فهذا حكم لفظه أو مقتضى سائر أحكامه إن ضمن البحث عنها في سؤاله . وللتأني من أهل النظر فيها هو المدل فإذا شهد بالوصية شهودها وهم المدلان أو رجل وامرأتان ممن يرضى من الشهداء لما بهم من عدالة أو ما زاد عليهم عددًا في عدلتهم جميعًا أو لمن يكتفى به منهم إذا لصير بما زاد لا محالة ولم يكونوا ممن يدخل عليه الطل المبطل للشهادة كدفع مفرم أو جلب مفرم أو كغيرها كفقدان البلوغ أو العقل أو الحرية على الأظهر . فإن قامت بهم الحجة في موضع ما يجب عليهم^١ الشهادة أو تجوز اظهور عدلتهم وقوام الحجة بها على من شهدوا عنده أو عليه وإلا رجع بها الأمر في موضع الحكم إلى تعديل المدل لمعرفة جرح الشهود أو عدلتهم .

فإن زكاه المدل وكان أملاً للتعديل خبراً بأحكامه علمًا بقرن الولاية وإبراءة في أممائه ، فقد انتهى الأمر فيها إلى ثالث الثلاث الذين قلنا : لأنهم أهل النظر في أحكامها ومواردها ألا وهو الحاكم المدل فالشهود في موضع حكمه إذا استشهدهم يشهدون . وأولو التعديل بأسره يزكون أو ينحرجون . وهو المقتضى في الإسلام لإعازة الأحكام بين الأمام . وعليهم الاتقوا له في كل ما بالحق فصله^٢ من مجتمع عليه أو مختلف فيه وجار ولو في غير المجتمع عليه حكم من تراضوا به حكمًا ماسكًا طريقة الحق وأصابه ولم يكن خطأ منه ولا عسما .

وقيل لزوم الحكم ولو بالرأى ممن يرجع أمرهم بالفقه إليه إذا كان لهم قدوة وعلمًا وأنه الحجة لهم في الدين لهم وعليهم في قيامه بينهم بالحق معتصمًا^٣ .

وأما غيرهم من حكام الخور فلا سبيل لهم إلى الجبر في الأظهر على مختلف . . . لأنهم بالإجماع . . . من أردل المميج الرعاع . . . ولن يعمل الله للكافرين^٤ على المؤمنين سبيلًا .

ألا وربما تكون الشهادة هنا في غير موضع الحكم لقيام الحجة بها على الورثة عن قامت به عليهم الحجة أنه هو الذي يلزمهم قبول شهادته عليهم . فإذا قامت عليهم حجة الله بذلك لم يجوز لهم رد شهادته وإبطال ما قام به عليهم من حجج الله هناك . وعليهم الانتقاد والتسليم . لما قامت به عليهم حجة للسمع الملبس .

ألا هل من خبير يخبرني عن هذا المنزى في الأنام ؟ بأى هذه المنازل الثلاث هو نازل في أهل الإسلام ؟
أهو الفقيه العالم ؟

أم المدل أم هو الحاكم ؟ فيجزم بثباتها . قبل النظر في صفاتها . أم له من حالة يحصر الكل في الجزء شاهد ملام في إنكاره فضله الجاحد لأن الحاكم إن كان في الفقه نحريرا . وبحال الشاهدين في عدالتهما أو جرحهما بصيرا . لم يحتج إلى غيره من فقيه ولا مدل وكفى به خبيرا .

ليس على الله بمستنكر أن يجمع للعالم في واحد
لكن أخاف أن يؤخذ عليه من لسانه . لدم بهانه في هذا الإنهات إنه كان على أى الصفات .

أهو من باب الحكم كما هو توهمه للقول منه بالجزم . ولا علم لي بأنه من الحكم . على هذا الأنام ؟

أم هو من باب الفقيا فقط . ففقتصر به في الضرورة التجارية المسماة بالوصية . على معاني الألباظ والكلام . كما قرر السؤال عن ذلك منها لا عن غيره من الأحكام . حتى يقوم بهما شهودها عند الحكم . أو في موضع إقامة حجج الإسلام . فتكون حينئذ هي الوصية الحقيقية التي نميد الله بها من أمره بها هي

مواضع وجوبها أو جوارها . ومن بافته ممن يلزمه التفاهم بأمرها أو التسليم لما يلزمه منها فيطالب ذلك المتفق حينئذ على قوله بالحجج والبراهين .

فإن صح له ما قال وإلا وجب عليه الرجوع إلى الحق المبين .

القاعدة الثانية : في النظر في ألفاظ تلك الوصية ومعرفة الحكم في معانيها الجلية . وفيها أربعة محوث :

البحث الأول : قوله خمسمائة قرش فضة .

هل هو كلام تام في تعريف القرش المتعامل به أم لا ؟

والظاهر يدل على قصور تعريفه بل لأن القروش المعروفة عندنا أربعة أصناف : أفريقية وسواحلية وبصرية ورومية ، تتباين بالقيمة والوزن والاتصاف وكلها من الفضة ولا أدري ما زاد فهو محتمل ولهذا فينبغي التقييد لها بصفة تميز بعضها من بعض كما هو غير خاف .

وإن كان تركه في الوصايا لا يبطلها في الحكم فإن التصريح به لما علمت أولى بالجزم . دنا للشبهة وإزاحة للإشكال ومع عدمه أولى ما بها أن ترد إلى للصرف المتعامل به أهل بلد الوصي في الحل .

وإن كان يقتضى إطلاق اللفظ غيره فالرجوع به إلى عرفهم ولسانهم غير محال .

فإن استوى فيها نوعان أو ما زاد عليهما وهي مختلفة الأثمان جاز أن ترد إلى الوسط منها إن عرف وإلا فبالخصص ؛ فإن لأحكام الوصايا سعة في مثل هذا الشأن لثبوت المهمة كما لو أوصى بسيف من ماله أو المضافة كسيفه من سينته وهما في الجودة والرداءة مختلفان فتثبت هذه الصورة وهاتيك ولا يبطلهما عدم التخصيص له في البيان . ولغيره من إقرار بحق أو صداق أو أمانة أو قرض أو قضاء أو غيره لسكلي شيء في بابه . ما يوجهه فيه الحكم وكفى به .

البحث الثاني : قوله للفقراء المستحقين بكسر الخاء ببناء لاسم الفاعل من استحق الشيء إذا استوجبه مجزوماً جمع السلامة للمذكرين للعقلاء ليصلح أن يكون صفة لما قبله من فقير جمع تكثير لكن كاتبها قد حذف المفعول منه .

ولا أدرى لأى معنى أسقط عنه أمر من بعض حقلاته عن رسومه ؟

أم لانسكاه على مفهومه ؟

أم لما جاز لغة من حذف المفعول حيث لا لبس به ؟

أو في موضع ما يراد به أن يتناول كل ممكن في تقديره ؟

لكن الفقهاء من أصحابنا لم يكتفوا في الإقرار والوصايا بمفهوم اللفظ عن منطوقه ولم يطمعوا في الأحكام بالمحتمل من الإسلام ولم يأخذوا إلا بالتصريح أو اصح للصحيح للمارى من الاحتمال . المحرد عن الإشكال . وهذا بخلافه كما ترى فلا بد أن يكونوا مستحقين لغير شيء أو مستحقين لشيء .

فالأول باطل والثاني مجهول لجواز أن يقال في التقدير مستحقون للمعصاة أو المنع أو الإكرام أو للإمانه أو للولاية أو للبراءة حتى يتناول كل متناول فتكون وصية لفقراء مجهولين صفة فيتمارض الرأى في بطلانها لهذه اللمة أو ثباتها لأن مفهوم اللفظ دال على استحقاقهم بما أوصى به لا لغيره .

وإن لم يمتره أكثر الفقهاء فلا يمتري من قول : لإجارة في مثله .

ثم إن الفقراء المجهولين صفة ما هم بأبعدى ثباتها مما لو أوصى بها لأغنياء أو للجن أو للملائكة .

وقد قيل في كل منها : إنها ترجع إلى الفقراء فرجمها فهم مع استحقاقها من كان مجهول السفة فهم أولى بهو موضع رأى لمن أبصره فلو نظر فيه من قدره .

للبعث الثالث : فى قوله المذكور بإسقاط الراء المهمة منه .

وبحسن فى ظاهر الحكم أن لا يقضى فيه بفساده لاستقامة المعنى بدونه
واتصاح المراد . ولكن فيه دليل على وعن الكتاب فى خطه على عدم إتقن
الشاهد فى ضبطه إن لم يكن ذلك من عزمه لى على نعمته بما لا يبلغ إلى فهمه .
فيعمل نعمته بالحل قيودا يشير به إلى عدمه . إن صح ما يتبعه لى بى هذا من
حكمه وإلا فالأول هو المصرح به وكفى .

البحث الرابع : فى التاريخ وهو فى هذه القضية يقتضى بظاهرة بطلان تلك
الوصية . المؤرخة لسنة سبع وعشرين ومائة من الهجرة . ونحن الآن فى القرن
الثالث عشر منها وقد مضى من أعوامه وشهوره وأيامه وساعاته قريب من ثلاثة
إرباعه . ولعل أكثر من نسبت إليه هذه الشهادة لم يخرج قبل هذا القرن من
بطن أمه بالولادة . فأنى يصح الجمع بين هذا وذاك ؟

أم يجوز أن يحكم بصريح الإمكان هناك ؟

أم نفس التاريخ على ما به من محاله لا حكم له فى الشهادات فهو مقتضى
مقاله ؟

لكنه واضح الابتداع . فارق العادة تنفر منه للطباع . وتابأه للعقول
السليمة وتمجّه الأسماع . ويرده العقل والذقل والكتاب والسنة والإجماع .
وهل هى إلا شهادة قيدها للشاهد بزمان لا يحتمل المصدق عادة فالإعراض
عن تقيده لها محال . وقبول الكذب ضلال .

وهل التاريخ فى الشهادات والوصايا إلا نوع من الآجال . المؤقتة لما
يتضمنه زمان يقع فيه من الأعمال . وذلك شامل لأمر الدين والدنيا جميعا فى
نوع الديانة والأحكام والمعاملات ؟

أمور الدين والدنيا لا ارتباطها الأسهاب مفتقرة غالبا إلى التفوقيت والحساب .
وعلى هذا دل قوله تعالى : « يسألونك عن الأدلة قل هي مواقيت للناس
والحجج » . وقال : « ولتعلموا عدد للسنين والحساب وكل شيء فصلناه تفصيلا » .
والفاريخ وإن خص بالكتابة لغة وعرفنا فإعما هو توقيت يعلم الزمان
الذي وقعت للكتابة به مكانها ظرفا . وليس له إلا ما انفرد به من المواقيت
والآجال . التي هي ظروف لما أخذ وقوعه فيها ومطلق الأعمال لعدم الفرق .
بينهما بالحق .

فالدين المجتمع عليه بنص الكتاب فهو إلى أجل ، ودرج به زمان حلوله
وانقضائه . والحكم على الغريم بقضائه . ولما لم المجتمع عليه من السنة كذلك
والبيع بالخيار مثله والإقرار بالحق المؤجل مثل ذلك .
وكم في البيع والإيجارات . والأكرية والصدقات . وغيرها من آجال
تؤرخ بها مدتها . حتى تمضي عدتها .

مهل بتصور في بال بطلان تاريخها حتى لا يكون له حكم على حال .
وهل من فرق بين هذا كله وبين ما يتعلق بمثله في التزويج والطلاق من
العدد في ذمية أو أمة أو حرة من صفة أو صرافة أو بائع من ذوات الحيض
أو اليأس منه أو الحوامل أو المميتات أو ما يترتب على ذلك من خروجهن عن
أحكام الزوجية بانقضاء العدة أو بقائها فيها وحواز الرد عليها ولو كرها في تلك
المدة ولحق لولد أو نحوه من أحكام فقد أو غيبة أو ما يترتب عليهما من اللوارة
وإجراء النفقة وغيرها مما يترتب . على التاريخ فلا يعرف إلا به ولا يحكم فيه
إلا بانقضائه فهو من المواقيت الدينية التي نبت عليها الله وجهها معالم لدينه ورتب
عليها جملا من أحكام شرعه الذي ارتضاه وكثير من مصالح عباد . كما لا يخفى
على من بعين الهداية يراه .

والطبيب لا بد له من معرفة الفصول لتقويم الطبيعة على اختلاف حالاتها .
وكذلك الفلاح لمعرفة الزراعة في أوقاتها .
والملاح ليعلم إجراء السفن في المواسم إلى جراتها إلى غير ذلك مما يطول تعديده [
ويكثر وصفه في البيان .

فهو هو إلا جمل مما يضبط بالفارنج على صر الزمان تارة بالأعوام والشهور
القمرية ، وطوراً بالسنة الشمسية .

ولو بطل الاعتداد بالتاريخ بهلكت المواقيت كلها وبه تنمطل الأمور الدنياوية
وتنهك القواعد الشرعية . لسكون الأعمال كلها منحصرة في أوقاتها كالصلاوات
الخمس في ساعاتها .

وصلاة الجمعة في ساعة من يوم . والصيام في شهر نعين فيه فرض الصوم .
وزكاة الفقدين والأنعام لتمام الحول من غير نعين وقت يخص به في قول . وكذا
الحج في أيامه من شهره .

وقس على هذا ما كان من غيره فكلمها موقيت للناس وما جاز على بعضها
جاز في سائرهما بالتقياس .

وبطلان توقيتها . يستباح أن يهدل كل شيء من موقاتها . فيصلي المغرب
ظهراً . والفجر عصرأ . ويصوم جهادى من رمضان ويحج في شهر الحج لا مقتاته
ولا قائل به لوضوح بطله .

كما لا قول : إن السلم يحل قبل أجله . أو يحل تزويج المطلقة في تلك المدة
قبل انقضاء الأجل أو لا عبرة بخارج المدد في أحكام لحوق الولد من يوم دخل
بها أو بعد طلاقه لها أو موته عنها فيسكون بذلك للتاريخ وارناً وموروثاً أو
غير موروث ، لا وارث . وهكذا في سائر الأحكام مما تفرع إلى معرفة ما مضى
أو ما سيأتى من الأعوام .

إذا ثبت البيع مثلاً لأحد بتأريخ أو قد باعه للبائع ثمانية بتأريخ قبله أو بعده
كيف لا يكون الحكم فيه مع صحة تأريخ البيعتين إلا بتمضي القاريخ .

وإذا تزوج الوكيل وهو غائب فأت الوكيل أو الزوج فهل يعلم وقوع التزويج
في حياة الزوج أو بعده إلا بالتأريخ ؟

وهل يقوارثن إلا بحكم القاريخ ؟

وهل يُقضى بينهما بمنع التوارث إلا بالتأريخ ؟ فتستط الصدرة والميراث
بالتأريخ إن صح كون التزويج بعد موته .

وكذا لو شهد على افتراء الوكالة في غيبة الوكيل فهل يعلم صحة العقد في
هذا التزويج أو في بيع أو في غيره أنه كان قبل انتزاعها إلا بالتأريخ .

أو يصح أنه بعدها إلا بالتأريخ ؟

وكذا لو وكله في طلاقها ومات فهل يعلم كون طلاقها منه في حياته إلا

بالتأريخ ؟

وهل تنقض عدتها إلا بتأريخ ؟

وإذا تناقض الطلاق والموت فهل يحكم عليها بإحدى المديتين إلا بالتأريخ ؟

وهل يحرم عليها ميراثه أو تسكين وراثته إلا بالتأريخ ؟

وكذا الحكم في سائر الصور .

وقد شحن بها الأثر . وأيده النظر .

فهل من قول في دين أو رأى عن رجاله . يقتضى في مطلق التأريخ

كون إبطاله ؟

أم هو مخصوص بحكم الذاتي وحده في حاله ؟

والإجماع شاهد في هذا على أنه من محله ؟

وما نظن به أقل يدعيه . فيحتاج إلى طول المراجعة .
أو ليس حكم التاريخ في الإقرار والوصايا والحدود وسائر الشهادات كذلك ؟
هل لعمدة الفرق بينهم ما في ذلك . إذ لا سبيل لمن يدعى الفرق بدليل .
ومن المعلوم أن لفظ كل شهادة تسمى قضية . وإن كل قضية محتملة في الأصل
للصدق والكذب بين البرية .

فالصادقة في الظاهر مقبولة من المدول . يحكم بها من ذير اعتقاد صدق أحد
منهم فيما يقول . والكاذبة الواضح إمساكها مردودة بالإجماع ؛ إذ لا يجوز
الحكم بالكذب في دين ولا نزاع . ولو كان ذلك من خطأ الشهود .
فبالإجماع إن الحكم الخطأ خطأ مردود .

والفقي إن سأل عن شيء من تلك الصور . فلا يكون جوابه إلا على ظاهر
ما به السائل قد أخبر .

فهل ترون وجهاً يصح في حكم أو متبعا لإثبات الباطل المستحيل . والمتنبس
به باطل مثله مستحيل ؟

أم تظن جواز الشهادة مع تحديد الشهود لوقوعها في زمان يستحيل كونها فيه
حادة ولا نعلم إلا أنها ملتبسة بالباطل والمتنبس بالباطل باطل . فلا سبيل لإثباته
للثبته إلا أن يكون الكذب صدقا أو ينقلب الضلال هدى والقميح حسفاً والباطل
حقا ، ولا يصح أبداً في حال ، إلا أنه نوع محال . وفي الأصول ما عده يصدده .
وفي آثار السلف ما يردده .

وقد تواطأت على بطلان المقول والقول ، فإن قال في الوصايا بغيره على
التمخيص لها من غير دليل مقبول . فسيكشف الآن عن باطله المبصرين .

إن سألوه : ما تقول في عدلين شهدا على هالك أنه أوصى إليهما بصد أن قضى
نجهه . ولقى ربه . بكذا وكذا أبسكون هذا ثابتاً وجائزاً منهما لعدليتهما وقهام
الحجة بهما ؟

فإن قال نعم فقد أثبت القرية والبهتان . وانسلخ من ربة القتل والإيمان
وعلم أنه مجنون متهاير ، فوجه منع المحاوره لئله ظهري .
وإن قال : لا نقوله في هذه الوصية أنهيهما عليه من بعد موته هو تاريخ مؤقت
لزمان الوصية أم لا ؟

فلا سبيل إلى قول : لا لأن التاريخ لا معنى له إلا بيان الزمن . الذي يقع
فيه ما تضمنه من قول أو عمل كما مضى سواء كان متيئداً بالأعوام والشهور وأغبرها
من الفصول والمواسم والحوادث كقدوم الحاج وغیره مما هو مشهور .
وقد اعتبره الفقهاء في مسائل السلم إلى نحو الصيف والقيظ على ما في إجازته
عن الاختلاف بينهم لقعارض للنظر في ترجيح العلم بها أو جهالة وإلا فهو أجل له
وتاريخ لعله بلا خلاف .

وإن قال : نعم قيل له : وأى شيء أبطلها ؟

أهو تاريخها الكاذب المستحيل ؟

أم شيء آخر وما إلى وجوده من سبيل ؟

فإن قال : بل بصدديدها بما لا يحتمل من الزمان إلا لفاظ في الشهادة أو
الكذب والبهتان هو الذي أوجب له البطلان .

قيل له : فشهادتهما أن فلانا أوصى إليهما في سنة خمسين ومائتين وألف من
الهجرة مع من يعلم أو صح معه أن فلانا هذا قد ذلك سنة عشرين وألف من الهجرة
كشهادتهما على تلك الصورة أم لا ؟

فلا يحتمل الجواب إلا أنها سواء بسواء إذ لا فرق عند من لا يحتمل الحق

فيقال له : هل من فرق بين هذا وبين أن يشهد أن فلانا قد أوصى بكذا قبل أن يخلق أبوه ؟

فإن قال : لا فرق أقر بالحق لأمله ، واعترف في جواب تلك المسألة بعده :
وإن قال : يفرق بينهما فعليه إقامة الدليل . وما إلى ذلك من سيل . إلا
بإثبات الكذب والباطل . وذلك كاسمه باطل .
وأى فرق بينهما تقدم معه أو تأخر ؟
ومن قدمه الباطل فهو المؤخر .

وهكذا حكم الشهادات في كل قضية .
فلو شهدا على رجل لامرأة أنه تزوجها يوم كان نطنة في بطن أمه الزكية .
أو خلا ما فوق هذا من الزمان تقدم . فقالا : نشهد أنه تزوجها على عهد أبي البشر
آدم . وهما في الظاهر عدلان أيجوز له في الحكم بشهادتهما على ما بها من خطأ أو
بهتان ؟ فلا يتصور في عقل . ولا يجوز في نقل إلا أن يقول : اللهم لا .
فيقال له : وليس كذلك لو شهدا أنه تزوجها في عام شهرين من الهجرة وأنت
خبر أنه هو لم يخلق إلا في هذا القرن الثالث عشر منها .

والمرأة كذلك إلا أن الشاهدين قد حرفا تلك الشهادة وقيداها في عهد أو
خطأ بما هو خارق للعادة . أفنجز قبول هذا من مقامهما . فتحكم به على حسن
للظن لعدليتهما ؟ أم تحكم بإبطالها على ظاهر محالها ؟

فإن قال بالأول أجازوا قبول الباطل من المدول . ويأباه الإجماع في الحكم
والفتيا إذ لا وجه لقبول الباطل في الفروع ولا في الأصول . وإلا لجاز في الدين
قبول ما يخالفه من قول أهل الإلحاد والمبغدين .

وإن قال بالثاني فهو الحق الذي يده بحمد الله عاية . وأنواره لميون المبعثرين
جلية . لكن لزمه أن يقول بمثله في إعلان تلك الوصية .

فإن القضية هي القضية . وأتى له عن ذلك المفر . ولا سبيل له ولا وُزَرَ فالأثر
بإبطالها شاهد . والنظر له مساعد . وأنت لذلك جاحد . تطلب من ثباتها على هذه
الحالة ما است له بواجب .

لقد ضربت في حديد بارد . يا من أعجبه أن يطيل الجدل ويكثر من القيل
والقال . وجاء في محاورته كلمات تشبه الرقي لا يقول ما يفهم ولا يفهم ما يقال .
والله على كل حال .

الفصل الرابع

في دفع ما اعترض به من الحجة

قال الشيخ : فالاول بإطلاق بطلانها لنفس تبديل تاريخها يوم المستمع
النظر . لغير مديد السمع والنظر في طي الأثر . كونه حكما قطعيا ياتزمه لمواه
ويراضه لبأواه . ويقتطف به الواجب والشاغب . والحق دونه مطالب بأعد
لأقواله في حقه وغالب . إلى آخر ما ذكرته في هذا النمط .

وإن كان قد ظهر فساد عييد المبصرين فستط . ونحن ما أبطلناها إلا إن
كانت شهادة بالباطل كما ذكرناها . وأنت حبير أن الله يحق الحق بكلماته ويهيئ
الباطل وهو على كل شيء قدير .

وإذا كانت هي في الظاهر باطلة لكونها من حلية للصدق عاطلة . فأى
ملامة على من قال فيها بما فيها . وتلك أمانة الله فلا تخفيها . وإيس في شيء من
هذا ما يوم للنظر . كما يزعم فإنه الحق ولا ضرر . وإنما القول بثبوتها . على
ماصح من باطل نعموتها . هو الذي لا محالة يوجب الكفر والضلالة . لأنه إثبات
لشهادة الزور . وعمل بالهيجور . وأى محل فيه على هذا الاختلاف .

وهل قيل بمثله عند المتأخرين أو الأسلاف . حتى يصح لك ما ترويه من
المطالبة في هذه القضية بأعدل ما يخرج فيها من الآراء المرضية ؟
وأعجب من ذلك تشبيهك بها لمن كلف الجذور من الماء فانضطفت . وقال
الذي عليه السلام : فقلوه قتلهم الله كما زعمت . والفرق بينهما واضح شديد . بل بينهما
في الأصول البون البعيد .

وهذا غلط مدك في الرواية والتشبيه بها من ثلاثة أوجه : أولها الحديث
فيمن لم يكن به الجدرى أصلاً . وإنما هو فيمن أصابته شجرة .
وثانيها : أن إيجاهم عليه للفصل مع مخافة للضرر تأييده خطأ محض لا يخرج
له في الرأي ولا وجه له في الحق ، ولهذا قال فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما قال .
وقولها بإبطال الشهادة في إبطال الوصية هو الحق الذي لا يحوز الاختلاف
فيه بين فقهاء البرية .

ومعلوم أن تشبيه الحق بالباطل باطل .
وثالثها : تزعم أنت أنها موضع رأى . وتطالب فيه بالأعدل . ثم تشبهه
بالباطل المحض الذي لا يختلف فيه وتشبيهه الرأي الجيز بالباطل باطل .
وقوله : ولا شك أن من كلف المرء غرم ما قد أداه بوجه من أوجه الحق
المعير . في المال الكثير . فقد ضرره إلى آخره ، مردود بأننا لم نضيق على الناس
ما أبجازه الله لهم في الدين . أو في رأى من قال من المسلمين لا في قاييله ولا في
كثيره . إذ لا فرق بين صفوره وكثيره .

أما من أتلف ماله بفلك الشهادة للباطلة في تلاح الوصية لقله خيرها لا بمحبة
غيرها . فلا ضرر في غرم ما يحب عليه في دين أو رأى بالحكم .

والقول بخلافه إباحة للظلم . على وجه الهب والفتنم . فهو من الصنر^١ لفساده
لا من اليسر الذي يريده الله لمواده .

فإن كنت بالحق عالما فانصر أخاك مظلوما كان أو ظالما . فالأول بالإعانة .
والثاني بإقاده من الظلم والخيانة .

ودع عنك ما لإخوانك من حمية . أو لأخوانك من عصبية . بالباطل
جاهلية . إلى لا أسالك ما دمت في فتواك . أتقوخي مصالح الأشخاص بهواك .
لتوهم لهم الأكياس . وتحط منهم الواجب غرسه للناس . حتى تعزل الخلق
جائبا . وتتخذ الحق صاحبها . فإنك في بعدك عن غيره تكون منه قريبا وبهضمهم
لك على الحق تكون له حبيبا . وحينئذ تعلم أن ترك النظر لهم في يمنع الحق
أسلم . فليس ينجيك إلا الحق . ولا يبقى معك إلا الصدق .
فاستعد لسؤالك جوابا . ولجوابك صوابا . يوم لا يقبل إلا الإخلاص .
ولا يدفع الأحلاء وأرلو الاحقصاص .

فإن رجعت معي إلى هذا . وأطقت فيه نجد الحق لك ملاذا . ونحن نظرت
بالحق في أصل هذه القضية . وعدلت عن النظر في مجرد ما يفرمه السائل إن وجب
عليه في الأحكام الشرعية . تعلم أني لست كالمشير بالوعر فيما أحقه السهل كما تزعم
ولكن حدود الله لمن رام هداها . فليس لي ولا لك أن نتعدها . وإلى متى
صراط منها من دل عنه ردّي في فار جهنم فأودى . والعياذ بالله تعالى .

بيان :

وقد ملت بما اختلفت على من الدعوى مما قاله من هذه المتنوى . فإذا
هو عشر حجج .

الأولى : قوله : وقد بعد ذلك قول من حمل الأوراق عليها حجة الخصم
والحكم .

والثانية : قوله أرطى به ناويا بلح القعيد في حق من يعلم من أنه يشير به
لمطلق صدام الورتين في بيع واحد وإقرار أو وصية كذلك فثبتت المؤرخة دون

غيرها فنعم إلا أنه أجل فيما حقه التفصيل نظرا للأحوان والأعوان . فلم يزل به في قيد تصويره كالفتى الواردة من مدرس كان تلميذا لأحد من العلماء إلى آخر ما حكاه ذلك الشيخ من مسألة الانتصار .

فاعتبروا يا أولى الأبصار . وكونوا للحق من الأنصار . فوله : إني جمعت الأوراق عليها حجة خطأ فاحش وقد غرق منه في أعظم لجة .

ثم لم يكفه القطع على الظواهر . حتى تكلم على النية وهي من السمات القتال : وأطلق به ذاريا بلح التقييد إلى آخره ولعل ذلك المنذرى هو الذى نوبته أو أشرت إليه أو سلكت سبيله وأما به لا أعلم .

وقولى بخلافه صريح واضح لكل من يفهم . والسكنى بليت بقوم يعكسون الحقائق ويسموننى الدخول معهم في المضايق .

ومن تلهية نذل من لا يرعى عن جهله وخطابه من لا يفهمُ
بحرفون العبارة . فكيف يفهمون الإشارة ؟

على نحت القوافى في قولها وما على لهم أن تقسم للبقر
هذا نقول له : إن لم يصح هذا النقل . وثبت غيره بشاهدى عدل فيعطى
حيث في مقامه . ما يجوز له أن يكون من أحكامه .

ثم نقول : إني عمدت في هذه المحجة إلى قول من يحمل نفس الأوراق حجة وليس في جوابنا إلا مسألتان :

الأولى : أن ذلك النقل بطل ولو صح بمائة ألف عدل في الشهادة . إن شهدوا بمقتضاه على ما به من تبديل القارىخ بلا نقص عليه ولا زيادة .

والثانية : أن شهد العدلان بما يخالف ذلك النقل فيكون لشهادتهما في مقامهما ما تستوجبه من أحكامها . وفيه مراعاة لجميع أحكام الشهادات بأن شهادتهما بما يخالف النقل أمر منتهى المحتمل واللبطل . لذلك لم يجزم بأحد

الأمرين لئلا تقطع في الفتوى على مجهول العين وفي هذا سبيل السلامة . لدم
جواز غيره عند أهل الاستقامة . فإلى أقول : إن ثبت بشاهدي عدل فيعطى من
الحكم ما يجب له . ويقول وقد تعمد لذلك قول من جعل الأوراق عليها ^{في} حجة
للخصم والحكم . فامتنى ومثلك يا محمد بن علي إلا كقول الفاضل ؛
أربها الشئ وترى في القمر وترسم أنى ضعيف النظر
فإن قلت : قد جازمت ببطلانها ولم تذكر الشهود فذاك لما قلناه من حكاك
بالأوراق نفسها هو الدليل للشهود .

قلنا : ليس في هذا دليل . بل الحق الواضح للسبيل . إن ذاك للثقل المروض
هو لفظ شهادة وحكمه بمفارقة ذلك التاريخ كما أوضحنا لك فساده . فذكر الشهود
فيه مع بطلانه بلا فائدة منه في زمانه . لأنها بظاهر نقلها . مطلقة في بطلانها .
ولو كثر بذلك عدد شهود ما المدول . فلا تنفك عن إطلاق الهمل عليها في
الأصول .

وإنما يعتبر الشهود إن شهدوا في ذلك بصورة أخرى وهذا حكمه في الجواب
موجود . والله سبحانه على الترفيق للحق محمود . وما ظن بي من قصدي ما قيل .
في حكم الورقتين إذا أرخت إحداها فهو من جملة ما ترجمه من الأباطيل . بحسبها
للظآن ماء وهي سراب . أو كظلمات في بحر لجى يشاه موج من فوقه موج
من فوقه سحب . وفيما أسلفناه من الإمادة . في بطلانها بالتاريخ على غير
هذا الوجه ما يكفي عن الإمادة .

الثالثة : قوله : وقد أجاز للشيخ ناصر بن جاعد في الاضطراب حتى الترخيص
بالأهرل . وهذا وبابه ليس من إثبات الوصية ولا بإبطالها في شيء ولا مدخل
له في الحكم ^{في} عليها البته .

الرابعة : قوله فيما نقل من الأثر حتى كاد بعضهم أن يثبت ما رقم بالدرسمي إن فهم به المراد مع كونه أعظم لسماع انحراف التاريخ أو إعدامه . فهو صحيح أنه أكثر لبساً من انعدام التاريخ إذ لا ضير بانعدامه .
وأما أنه أكثر لبساً من تقديره على المستحيل اللهم ظل فلا . وقد أوضحنا فساده فيما مضى من أقسامه .

الخامسة : ما رفعه من الأثر عن الشيخ أبي نهبان رحمة الله عليه إذ قيل في مسائله : أيبطل الإقرار والضمن بترك التاريخ لهما أم لا ؟
قال : قد قيل : لا يهطل ما تركه ولا أسلم فيه من قولهم اخفلافا إلى آخر ما قاله فيه من الوصايا . على هذا الأسلوب إلا أنه صريح . في عدم التاريخ وهو صحيح . وليس من بابه أن تؤرخ الشهادة بالمستحيل فهو معنى آخر وقد وضع بطله بما سبق بالدلائل . فنقله كلام الشيخ ليس له بحجة يقدمها بين يديه . بل يجوز أن تكون حجة في بعض المواضع عليه .

السادسة : قوله : هذه حجة أيضاً لإثبات هذه الوصية من الطرفين من البطل بدم التاريخ أو بفساده والمثبت لها بدمه لأنه لا شك قد تحقق عدمه بإصاؤه بها دليل - مؤلهم للخلي فيمن أوصى بدراهم للفقراء إلى آخر المسألة .
فانظروا يا أولى الأبواب إلى هذا الشيء العجيب . إنه قد استدل على علم الورثة في حالهم . بما صوروه في سؤالهم . من صورة مجهولة محتملة لمعان كثيرة وهذا من قوله محال . لا جواز له أبداً على حال .

وبأبي الله إلا أن يكشف أسناره . ويظهر عليه أنصاره . فتهل له : أولاً ما معنى من وهي المصدرة في سؤالهم ؟

وع من يجوز أن يطلق من مقالهم . أليس هي اسماً موصولاً يجوز أن ترجع صلته إلى كل فرد من العقلاء في تدكيره أو تأنيثه صغيراً كان أو كبيراً أو عبداً

أو حرّاً أو إلى المثنى منهم في كل حاله . وإلى الجم . في الحالتين منهم أيضاً وقد حذف مائدة المرفوع من صدر الصلة وجوباً فـهـل نفس لفظ السؤال أن يراد به كل واحد من حقله العالم أو كل شيء مثنى أو جمع منهم في الحال فن أقر منهم به مع هذا الاحتمال ؟ أمو كاتب المسألة أو مرسلها أم رسولها أم الوصي أم الموصى أم ورثتهم أم غيرهم ؟

فسبحان الله ما لكم كيف تحكمون ؟ أم لكم كتاب فيه تدسون . إن لكم فيه لما تخفون . وليس في لفظ السؤال ما يبدل على إقرار السائل ولا غيره بتلك الوصية لها لا في تلويح ولا تصريح بمقال . بل هي مسألة عن موص غير معلوم . لم يذكر اسمه لي ولا هو شيء من الصفات موسوم .

وقد يجوز أن يسأل لفظه تقديرا . فيكون اللفظ تصويرا . كما يجوز في حق السائل أن يسأل لغيره كما يجوز أن يسأل لنفسه ولو أقر أنه يسأل لنفسه فقد يجوز أن يسأل عن الشيء تقديرا قبل أن يقع فيه .

وإن كانت قد أرسلت إلى مع تلك الوصية . فلا دليل فيها للهيئة على أنها المراد بتلك المسألة المسنية .

ولو سأل الوارث عن لفظ الوصية بعينه نصاً فلا يكون ذلك منه إقراراً ولا يجوز لسامعه الحكم عليه به مجاهرة ولا إسراراً أو لبس هذا بالحق إلى والملك الحق .

فكيف به في سؤاله منهم بصورة محتملة لكثيرين صدر إلى من أرض . زنجبار لا أدري كاتبه ولا قائله ولا حقيقة المراد به وعلمه عند الله أيكون هو الحجة لي أو على في القطع به على من يلي بذلك الوصية على غير ما أجاروه في رأى أو دين ؟

ولقد ضللت إذا وما أنا من المهملين . فلا يقول بهذا الأمر إلا من كان جامعاً
بصفة الإقرار لم يأخذه عن شيخ حاذق ولا طالع فيه شيء من الآثار . ولا له نور
بصورة تكون له به على تمييز الحق من الواطل اقتدار .
ثم تراه مع ذلك غير مرة محتج بمسألة القصاص وغاية فيها عن ذلك الجواب .
إجمال القول في موضع تفصيله . به قيل : إنه غير مصيب .

وهذا الشيخ المنذرى لم يهتد البتة إلى إجمال ولا تفصيل . بل حرف الكلم
من بعد موضعه نحاد به عن السبيل ، ونصب مجرد الوهم والخلط حجة له فقال لنا :
هو الدليل . وربما اعتزل مع هذا كله في أدل طبقة من السواحلية الغفلة لتدريس
وإقرارهم له في النحو من قصيدته القانونية فقالوا : هي الدر للنظم والتمتد الفطيس .
ولقد رأيتها وما هي إلا ضرب من هذا المذبان . أو قول وضع على غير قانون
ليتناغي به الصبيان ثم لم يكفه حتى كان مفتياً في الشريعة . وأرسل إلينا هذه الوسوسة
لجيش جداله طليعة يكشف لنا حدة مهاخه في العلم ، وسوء تكلمه للفهم . وعدم
رؤيته للوهم .

وللى أن أوضح له من الأمثال . ما يستدل به . إن شاء الله . على بطلان
ما قال .

نأقول : قدرنا أن سائلاً قال لك بلسانه وهو حراً باغ عاقل غير مكروه :
ما تقول فيمن طلق زوجته ثلاثاً أتجمل ذلك إقراراً منه بحكم به عليه إن ادعت
زوجته عليه الطلاق وتنازلاً إلى حكمك لما بينهما من شقاق ؟

فإن قلت : نعم حكمت بالظن وخالفت الإجماع . والظن لا يفي من الحق شيئاً
وما في ذلك من نزاع .

وإن قلت : لا وهو الحق أبطلت ما ألزمتني في هذه الوصية فالمسألة
كالمسألة والنضية كالتضوية ، وباتخاذها يلزمك إيجاب الحد على من قال : ما قولك

فيمين زنا والقتول على القاتل لك : ما تقول فيمن قتل بالعمد مؤمناً ؟ ونهريم زوجة
ما تقول فمين جامع زوجته في الدبر عمداً مطلقاً ؟ وبذل المال على من قال : ما تقول
فيمن باع ماله أو قال عليه عشرة آلاف دينار لأهل الفقر والغنى ؟
وإن ثبت هذا فاحكم بمثله على المصفين . فقد شحنت به آثار للتقدمين
والتأخرين ، فالعلة في هذا ولك واحدة . لا قصة ولا زئدة . وإلا فارجع عن
مقالك فلا خير في ذلك .

وما ضرره لو جمل ذلك للسئلة قسمة بذاتها غير متعلقة بالوصية في شيء من
صفاتها . والاسائل في غيره ورشاده هو أعلم فيها بنية ومصادره .
فليس بمفزع أن يسأل في تلك المرة عن غير هذه الوصية .
ويمكن أن يسأل عنها لغيره من أجنبي لا له ولا تقرب منه بالكلية .
ويمكن أن يتبع الواحد في بلعتين . فيوجه سؤاله عن قضيتين .
ويجوز أن يسأل هو في قصة واحدة عن صور كثيرة متقاربة للشكل
أو متباعدة .

ويجوز أن تتباين فيها بين الورثة الأحكام . هذا تقوم عليه الحجة فيها ببله
ومدا بالشهادة وهذا لا تقوم عليه بهما الحجة في الإسلام فيسأل هذا مرة وذاك
طورا وذلك تارة ولا تقرب ولا ملام .

وبتقصي كل سؤال على حدته يكون الجواب . ولا سبيل إلى غير هذا أبداً
في الصواب .

فما لهذا المنذرى على القول بالحق يلومني . وإثبات تلك الوصية على كونها
شهادة بالباطل يسومني .

وما كان لي أن أرجع إلى قتاله ، بعد أن نجانى الله من محالته . إلا أن يشاء
الله شيئاً وسع ربي كل شيء علماً أملاً يتذكرون .

نقل ذلك المذرى أين موضع التردد منى كما تزعم فى أحكام تلك الوصية ؟
أدعى ما وجدته فى جواب تلك المسألة وهى عنها فى التقدير أجيبية ؟
أترى ذاك بنفس المجاورة بينهما فى الإرسال .
أم مقتضاه بينهما فى الصور والأشكال ؟
أم بشيء آخر وأنا لا أعلمه على حال . ولا أدعى ما ظهر فيها لغدى من
هدى ولا ضلال .

فإن كنت أنت مطلعا فى خصوص ما أفادك علمه على علم الورثة بصحتها .
مقد ذكرت لك فى جواب تلك المسألة حكمه فنحنك أن تكون لى على الحق
نصيرا . ومن صدقت أن تصبح لى على الصدق ظهيرا .

ومن الصدق أن تعلم أنه ليس على من علم القهيب شيء فافطع به على الوارثين
لصدور تلك المسألة إلى منهم فى حين . وم مقصودون بالسؤال عما يلزمهم فى الحال
من أحكام هذه الوصية أو غيرها من الفكاك للشرعية . ولكل قوم هاد .
والله يهتدى الجميع بفضلهم وكرمه إلى سبيل الرشاد .

السابعة : ما رفته عن الشيخ حبيب بن سالم من القول . من حكم نقصان بعض
الحروف من كتابه المصكوك ونحن فى هذا لا نخالفه فيما يقول . ولا نجد فى جوابنا
أن بطلانها المذكور لإسقاط الراء فى الرسم من لفظه المذكور . وإنما أبطلناها
لعله أخرى . قد شرحناها من قبل وهى بها أخرى .

وإنما ذكرنا حذف هذه الراء بحكم التبعية لا بحكم الأصالة ، لإفساد تلك
الوصية بل هى إبيان ما بها من نقصان كما فيها الآن فى هذه الرسالة . على سائر
موادها بما نفع الله عليها من مقاله .

وإن ذكرناه فى ذلك الجواب مقترنا بحكم التاريخ فغير خارج من الصواب

ولا بأس فإن في تزايد نقصها وقصورها بياناً لكثرة الوهن في ظواهر أمورنا .
ليعلم أنها حتى في الخط بظواهر التماس . غير محكمة الأساس .

وكفى بفساد تاريخها قاعدة اظورُ بطلها . فما وراء من نقص أو وهن أو
قصور فهو دونه ومكتفى به منه كما يكتفى في جواب السائل . عن توضحاً بماء
شمس في الشمس . من الجاه المضافة ولم يراع الترتيب في الموضوع ثم ارتد بالقول
عندما تاب فصل بوضوء ذلك بأذه يقال له : قد فسد وضوءه وصلاته فاسدة
لكونها على غير وضوء وذلك كاف في جوابه .

فإن زاد نشرح تفقها ما بوضوءه من عالم وبين ما بها من حكم في كراهية أو
حجر ما بين مجتمع عليه أو مختلف فيه فهو لاستقصاء في صوابه . ولا ضير
قال كثار من الخير خير .

والاقتصار على قدر الحاجة كاف للمزيد . وليس عليه بعد أن يستطع به فرض
الكفاية أن يزيد . ولا سيما في حق من يسأل ليعمل بالواجب في دين الإسلام .
لا لتيفقه في البيانات والمشهور على أسرار الشريعة الباهرات . وهو ممن يرتضى
إهذل الحكمة في أخواله للظواهرات . ولا يلزم للفقهاء ذكر العمل مقرونة بالأحكام
في نقاويه .

الثامنة : إن أصاب مفصل الحق فيما أنقضى به فقد أصاب . وإن أخطأ لم تنفعه
العمل للثقة في الجواب . كما لم ينفع هذا المنفردى بافقه من الاحتجاج . ورفعه
من الأثر الصحيح ليقوم به طريقة الاعوجاج . فكان جوابه من الأثر الذي
حكاه بمجزل ولم يكن له في مواطن الحق منزل . ولم يكن ما لفته قادحا في ذلك
الجواب للقول . ولكن الرء عدو ما جهل ولو كان حقاً والله به عليم . ولما لم
يهتدوا به فسمعتون هذا إنك قديم .

الثامنة : قوله فإن قال : أو ليس تخلف النقط وعدمه بخلافها وقد حذمت
نقطة تاريخها فأخلفها بإيهام من دون زمن ؟
قيل له : قد قيل لك آنفا : إن الكتابة تذكرة وكفى شهادة للثقات بكونها
لذلك السنة المدعوة لها لا غيرها من الأعصر وبوجود خطوطهم فيها قوة لزوال
ريبها ولبسها بالأعوام الموهومة لكونهم من نشأة هذه الطبقة لا ما أعلاها
فلا يحيص لك في ذلك انتهى .

ولا خفاء أن شهادة الشهود إما شهادة تقتضي ذلك للثقل فهي باطلة كما
أسلفناه وهو الذي اعتمدناه وإما شهادة قائمة بذاتها مستقلة بنفسها ملها أحكام
الشهادات في جوازها أو بطلانها ولا يخرج لها من هذا أبدا .

وقد صرحنا به في الجواب الذي انقذناه تبرعا منا بانقيصه عليه . وإن كان
لا يقتضيه السؤال البعـة . إذ لا يدل عليه للمطابقة في الكلام . إلا أن تكون
دلالة تضمن أو التزام .

فإن القرض لأحكام ما يخالف ذلك للثقل من الشهادات هو شيء آخر .
ولكننا قد نبهنا عليه لإمانة السائل . وإرشاده إلى ما يحتمل ذفوله عنه إن رام
البحث يوما عن ذلك .

وما تعلق به هذا المذرى من الأدلة الوهمية على أقنسة السوفسطائية لقوله
ولوجود خطوطهم عليها قوة لزوال ريبها إلى قوله من نشأة هذه الطبقة دليل
واضح على شدة غباوته وجهله بوضحة الأحكام . لعدوله عن حق اليقين المعلوم
إلى الظن الموهوم .

فمن اليقين قد وردت بحسب رفعة السائل بذلك التاريخ للباطل . وفي الظن
أنه غلط وأما زلة الظن كون الشاهدين من أهل هذه الطبقة ولكن كيف السبيل
إلى الحكم بالظن والله قد منعه فقال : إن الظن لا يفتى من الحق شيئا .

وهل كل حال فلا بد إما أن يكون هذا التاريخ خطأ فالحكم باطلاً باطل .
وإما أن يكون هذا فهو كذب بحت والحكم بالكذب باطل .
وإما أن يكون هذا عن قصد من اليهود أحمد لأمرهم في أصل الشهادة
من بطلها فعبروا عنها باستحليل يبطلها لأن الملق بالمستحيل الباطل باطل .
ومثل هذا في كلام العرب وأشعارهم كثير .

وإن كانوا اتعمدوا اتسيره من الباطل ففي الذي يحكم لهم بالحق فيه قصما
ولو كانوا عدولا .

فالولى إذا أظهر الكفر أو ما دونه من فسق حكم به عليه ولم يحكم له بضده
حق يرجع عنه أو يصح له عذر فيه لأن الأحكام جارية على ظواهرها في كل شيء
ما لم يصح خلاف الظاهر فيها فكيف نخصص هذه للمازلة وحدها فيعدل بها
إلى الظن لاتباع الهوى مخافة إبطال نقل وصية خالفت الحق .

فالظاهر من حيث بطلان تاريخ في الشهادة لم يكن قولنا بإطلالها ما يخرج
شهودها بل كانوا معاً على احتمال الحق مع أدل لا تعلم شهادتهم بها كذلك أصلاً
وإنما هي صورة شهادة جاءت بلاط وصية سأل عن حكمها والشهود ونفس الشهادة
عنها بمنزل وعلمهم عند الله في عدالة أو غيرها أو أداء شهادة أو تركها وقيام حجة
بهم أو عدم قيامها وكان مقتضى فيها ما أجبت وإن فاءت عليه قيامه الا تراخ
بغير حجة عن ذكرناه ولذلك قال: وأنها إشكال مع علم اليهود بها أنها لسفك كذا
مع شهادة دلالة القتل بذلك وكفى بها حسماً لمواد الريب فلا مجال لك انتهى .

ولا يشك عاقل في علم اليهود أنه لبس في حقنا من عالم الشهادة وإنما هو
من عالم الغيب لا يمكن اطلاعنا عليه . ولا نتكلف فيما أفاده وإنما القول متضافر
على ما تتضمنه الظواهر .

وكل القواعد الشرعية على ظواهر الأمور لا على المفاهيم مبنية حتى في حق
ﷺ قد روى أنه قال : يا أيها الناس إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون
إليّ ولعل أحدكم أن يكون الحق بحجته من صاحبه فأقضى له نحو ما أسمع في
حكمت له بشيء من مال أخيه فلا يأخذه بل ما أقطع له قطعة من نار جهنم .
هذا رسول الله ﷺ يحكمكم نحو ما يسمع ويحجّب عن نحو ما يسأل
ولا يتكلف ما وراء ذلك صلوات الله عليه وهو المكشّف بملكوت السموات
والأرض .

فكيف بهذا المنزى الجاهل لا يفهم أن يقضى أو يحجّب بنحو ما ترى بيناه
وتسمع أدناه حتى يتعاطى في جوابه القول على ما يظن من علم للشهود الذي
لا يله سواه ولا يطلع على حقيقة ذاته إلا الله تعالى ثم ينقم علينا إذ لم نتكلف
عنه ما تكلفه .

وإنما تكلفنا على ما يقتضيه لو ادعوه معلقا بالشرطة على سبيل الفرض
والتعدير وهو غاية ما يجوز لنا أن نتكلم به في دين الله العليم الخبير . ومن
تجاوزته قدر أنملة تخترقا لما وراءه من حجب النيب فلا بد أن يحترق بدار العقوبة
والأدب بلا ريب

الماشرة : قوله : ألا ترى إلى ما ذكر في التهذيب في النقط وتختلفها فقال :
إنه مهطل لحكم المكشوب لأنه عليه عمل ثم رد بقوله .

وقيل : إنه لا يضر تخلف النقط إلا عند الإشكال انتهى .

وهذا الكلام حق في أصله لكن أخطأ هذا الشيخ في محله وكأنه أراد به
إثبات الباطل من قوله .

وجه النقط أن ما ذكره من الكلام إنما هو في النقط التي هي الإجماع
والحروف العربية . لا في قواعد الأشكال الهندية . للمروفة الآن بالمترتبة .

وذلك الاختلاف سائق في أحكام الحروف لأنها كانت مجردة عنها في أصل
وضعها المعروف . وإن كان قد صار في حرف الآخرين وجود النقط دون
الإعراب . في غير كتاب الله تعالى قاعدة عليها مدار رسمهم المبين فيها من إيضاح
الأشكال . لما كان يلتبس بالإجمال .

وفي بعض الكتب الحرفية يقال : إن النبي ﷺ مع كونه أمياً ذو الذي
أرشد إلى إجمال مهمليها وإعجام معجمها ولم يكن من قبل هنالك شيء من ذلك
لكنه عن تلك الإشارة الشريفة استفاض وانتشر . في هذه الأمة من للبشر .
وليس الإشارة فيه لمعنى الإلزام . فهوطل منها ما يبطل من الإعجام . وإنما
هو من باب البصايح . والإرشاد على المصالح . لما في الإجماع من دليل واضح .
ولو لم يكن إلّا ما في رسم الآيات القرآنية . بالمصاحف المتمايزة من تجريدها
عن النقط والإعراب لسكنى به حجة لمن لا ينكر الصواب .
ولما أحسن الاختلاف عدد المتأخرين . إذا صار النقط قاعدة لهم لا يعرفون
غيرها في الحين .

وكما تعرف أن الخط في الأصل صناعة . ويجوز أن تختلف أي الأزمنة ذاتها
وصفة وعرفاً فلا يسلم امتناعه فيجوز أن يكون لكل قوم فيه ما عرفهم وقواعدهم
تقتضيه .

وأوضح ما يحسن الاختلاف في جنسه . حوث لا يخرج عن لبيسه . إن لم تدل
الترائن على ما يخلو في حاله . عن وجهه . إن رام القلاوة - غبار - إشكاله .
فصاحب التهذيب مع أول القولين . ثم للثاني استيفاء لما يله من الوجهين .
وليس في قوله الثاني ما يرد الأول كما يزعمه هذا المذري فيما يقرر . ولكنه لا بد
له من تعاطيه للفتل على قول صحيح . ليستنبج به . في الجملة على كل حق
ما يستنبج . ثم إن بناء هذا بظاهره على قول من يحكم بالسكران وليس هو على

قول من ليس له إلى غير القول بالشهادة العادة سلوكه . لكن لا بأس . أن
بمخازيه فيه ليظهر ما به من الإفلاس . نية ل أما المتربى فليس هذا أبداً من باب
فلا معنى لأن يمتنع به عليه في كتابه .

وبالحقيقة فلا نقط فيه أصلاً أو إن سميتها بالنقطة مجازاً فإنما هي شكل مجوف
في أصل وصفه على ما قيل وإن كان عدم تجويفه لا يبلغ به إلى تبطؤ . وإنه
مستدير في قولهم وربما يسمى صفراً في عرفهم . قام كل صفرف مقام كل خانة
حذفت من خانة العدد . فإذا حذف انحطت به خانة ما رسم لها من الأعداد إلى
ما تحتها من الخانات فتنتهي الألوف إلى المئين والعشرات والآحاد .

وهكذا في أقلام جميع الملل من العبراني وغيره في عقود هذه الأعداد ووضع
الأصفار في مكاناتها ودالاتها على ارتفاع خاناتها . حيث لا يكتفى عنها بما يقوم
من الأعداد بدلاً منها .

فهل سمعتم ما معاشر المسلمين أن حذف مثل هذا وتركه سواء عند أحد من
المسلمين أو المشركين أو يبله عقل عاقل غير هذا المنذرى الذي لا يكاد يبين
وأنا لا أعلم مما يصح أبداً في رأى ولا دين لعدم العلة الجامعة بينه وبين النقط
من الخط العربي المبين .

والفرق بينهما أن الخط العربي قام الأعراف كامل الصورة ظاهر لعيون
المبصرين .

وإن استعانت النقط من حروفه بالحروف موجودة في الخط بذواتها . وليست
للفنط من ذوات الحروف ولا من لوازم صفاتها وإنما وضعت طارقة بينها مخصصة
لها مخافة الابس في بعض حالاتها وفي القرائن ما يدفع الابس غالباً فلم تسكن به من
ضرورياتها مع ما علمته من قول في أصل وضعها دال على جواز قطعها .

وإن هذه الصورة هي المتربى هي بعض أصوله وعليها ترتيب نصوصه لأن

الأعداد لم تكسب أسماؤها بالحروف والكلمات . وإنما هي أشكال للمعاني الأعداد
مفاهيم تسعوى فيه أسماء الأعداد في اللغة العربية وغيرها من اللغات وابتست
الأصفار في حالها إلا بعض أشكالها . فهي نوع منها لا يخرج لها عنها ولا يستقيم
بدونها للجهة . مازاد على عقودها السبعة إلا ما تركب معه شيء من هذه العقود
عنها . فكأن بدلها منها . وإلا نهى في مفارها قطب مدادها . وبأخلاقها
في زيادة أو نقص بصير للقليل كثيرا والكثير قليلا ولن تجدد إلى جواز ذلك
في العقل ولا في النقل سبيلا .

ولا تنسرك أن تسمى هذه السطور نقاطا في العرف لكن نفس التسمية لها
غير معتبرة في الحكم لأنها من الألفاظ المشتركة التي تتعلق على المعاني المختلفة التي
لا جامع بينها في الأحكام فلا يجوز أن تعطى لذلك ما ينفط الخط العربي مع تباين
ما بينها في أصل وضع الأرقام فهذا لم يهدى ، وذلك عربي . والفرق بينهما جلي .
فاللغة العربية تستوي فيه الأعداد وغيرها في رسم الأسماء كلها بحروف هجائها
المطابقة لفظها .

واللغة الهندية بخلافه في ذلك فلا رسم فيها للأسماء أصلا . وإنما هي أشكال
وأصفار يعتبر بها عن مسمى العدد لا عن اسمائه .

فيستوي فيها اللسان العربي وغيره لعدم رسمه في الحروف أصلا لا بالعربية
ولا بغيرها فيلزم القبحكم جهلا .

ويسمى هندية لأنه قلم مخصوص لأهل الهند وإنما هو نسبة إلى واضعه وهو
هارش الحكيم الهندي .

ومما يقال : إنا استخرجناه من صور فلسكية . للوحود المطاردية . فغيرها
عن حقائق تلك الأعداد لمعقودها النسبة كما هو مشهور مقداول في البلاد فجز أن
تكون كذلك فيما نطق به من اسم لعدد ذلك فهي سواء في كل لسان ولا بأس

فليس المراد إلا تجهيزها به عن الالهاس . وقد حصل به تعريفها عند من هو بها خبير من الناس .

وكما رأيت أنه لا ملة تجمع بين النقطتين كلا ولا بين الخطين وإنما هو من جملة ما لا يستغرب من تخطيطاته . ولا يفسكر من أغلوطاته .

سادى عشر : قال الشيخ : وأى حواز أجوز مما هى عليه لكون مخرجها من الثالث مع صحة لفظها وقوة شهودها . فلا أعلم للقول فيها إلا كذلك . انهى .
وأمل أن أقول على أثره إن فتح الله ذلك لى : أما صحة لفظها أو فسادها فهو الذى وضمننا له ذلك الجواب ، وقد ذكرنا فى هذا - بحمد الله تعالى - ما يستدل به على ما فيه من خطأ أو صواب .

وأما جزمه لقوة شهودها محققا به لإلزامها للقول بشيئها . فمضى أن يجازيه فيه الآن ، وإن لم تعرض له بالأصالة فى ذلك البيان فأقول له :

أما معنى قرة الشهود التى يلزمى بها أن أثبت تلك الوصية هى نفي عدالتهم ولو لم يشهدوا أم شهادتهم ولو لم يصح مع أنهم بها شهدوا . أم هو ما رأيت مرسوماً تحتها من خطوطهم الجليلة . أم هى شئ آخر لا ألبا به خبير ولا أنت به بصير . لعزة وجوده فى الوجوه الشرعية .

فدعوى الأول والثانى ظاهرة الحال والتماق بالثالث فرور محض وسفوض فيه - إن شاء الله - من المقال ما يكشف به عن عين بصيرتك البظا ، وبوضوح للبصرين أنه بهم فى واد من الخطا . فأقول :

قدّرنا مثلاً أن تلك الوصية صحيحة اللفظ والشهود عدول وأن كدّاب الشهادة منهم على أثرها هو خط أيديهم بصدق القول . فهل يكون هذا الرسم لديها كامياً عن الشهادة لقيام الحجة عليها ؟

فإن قال : لا أصاب ولكن رجع عن قوله المهود في إثبات هذه الوصية بنفس
قوة الشهود والشهادة هي حجة في الدين لا قوة للشاهدين .

وإن قال : نعم ، قد جعل الكتابة شهادة ورجع عما يرفعه من الآثار أنها
لنكرة الشهود لا غير مراده . وقد أنكر ، إذا فيما قاله فحجته منه عليه لا محالة .
وإن قال : فالظاهر أنهم بها يشهدون .

قلت : وما على ذلك ولعلمهم لا يشهدون بهذه بذلك .

وإن قل : وهى من الواسع أن لا يشهدوا ؟

قلت : هذا محتمل ويمكن أن لا يجوز لهم أن يشهدوا فإذا احتمل هذا
وهذا فكيف يصح القطع بأهم يشهدون بها ؟ هذا لا فقد تقرر أنه لو كان لفظ
الوصية صحيحاً جائزاً فإن لم يشهد به من تقوم به حجة للشهادة فليس هو بشيء
في الحكم .

قد علمت أن الخطوط تنشأه كما لا يخفى فيحتمل في خط الكتاب أن يمارضه
فيه الشبه فيسى فلا يستقيم إن أنهد عليه في جملة ولا نفسه ولا يجوز له بيان
فيما بيده وبين الله أن يشهد به أصلاً .

ولو شهد به والحالة ذلك ، ذلك لأنه كان معذوراً بنسيانه وغير معذور بشهادته
على النسيان ولا ينفعه مع نسيانه لما ما يعرفه من حروف خط يده لأنه صفة محمولة
بالتشابه ولا سيما إن لم تكن الكتابة في يده ولا في يد غيره .

ولو أقسم بالطلاق والحالة هذه أن ذلك خطه لحكم عليه بطلاقها فكيف له
على هذا أن يشهد بها ؟

وإذا احتمل هذا في الكتاب في حق أن يشهد بها أو لا يشهد فهو في
ذلك محق عند الله بترك هذه الشهادة لما له من العذر ولو كان قد أشهد عليها .

ولو أن مائة ألف من العدول أو يزبدون شهدوا جميعاً أنه قد أشهد على ذلك وأنها لخطئه وشهادته وهو ناس لها لم يجوز له أن يشهد على القطع بشهادته ولا أن يعتقد فيه كاعتقاده ولا يلزمه شيء مما لزمهم من هذا وعليه وجوب أن يمسك عن الشهادة .

فإن خالف في هذا كفر دع ما لا يجمع في الاحتمال من وجه غير هذا لمن استبر .

فإذا جاز في حق للكاتب نفسه أن لا يشهد بما أثبتته من الشهادة في الكتابة مائة ألف عدل من أمل الإصابة ما كان في نفس تلك الكتابة كلها ما يجوز من شهادة امرأة واحدة فيما تجوز فيه مع غيرها شهادة مثلها

وقد صرح بهذه المسألة شيخنا أبو نهبان رحمه الله عليه في مسألة البحرین مع أنها ليست بمشكلة فواجبها من إسكارك على عدم القول بثبوتها مع قطعك النظر عن سائر ثبوتها وما أرسلت إلى إلا للنظرة ولضعف القلب من الحزم بثبوتها معان كثيرة :

أولها : إن كان بالنظرة عددي مجهول الحال لا أعلمه بهدي ولا ضلال .

ثانيها : لا علم لي على الحقيقة أن ذلك الخط الربور هو خط الرجل المذكور .

ثالثها : لو صح أنه خطأ وكان عدلاً فلا تقوم به الحجة لانفراده .

رابعها : لو كان معه آخر مثله فلا تقوم بهما الحجة عددي حق أعلم عدلتهما .

خامسها : لو علمت عدلتهما فلا تقوم الحجة بنفس كتابتهما إلا على قول

من يحكم بالصكوك وليس بمذهبي وتزعم أنك لا قرأه أيضاً ولعلك خبير بأههما لم يشهدا بذلك معي .

سادسها : لو شهدا بلسانتهما على نقل تلك النظرة على تلك الورقة المكتوبة

فليس ذلك بحجة لأنهما قد شهدا على الكتابة ونفس الكتابة ليست بحجة على الأصح فالشهادة عليها مثلها .

سابعها : لو شهدا عليها على قول من يميز الحكم بالصكوك فلا تجزى شهادتهما على نقل مطلق الخلط حتى يشهدا أنه خط ملان المذكور .

ثامنها : لو صح النقل بشاهدي عدل عن نفس الوصية مع تأييد الكاتب والشهادة فلا يحكم بثبوتها على هذا القول أيضا على هذه إلا أن يكون كاتب الوصية للفقولة عدلا وعدلته إلى الآن لم تصح مى .

تاسعها : لو عرضت على الوصية نفسها فليس لها إلا هذا الحكم فكيف ينقلها .

عاشرها : أن حكم كتابة الشهود كحكم رضى كاتب الصك فلا تكون حجة على المذهب الصحيح إلا بالشهادة .

حادى عشرها : لو شهدوا بها مى لما أجزت شهادتهم إلا أن أكون خبيراً بصدقتهم أو بعدلهم من أن أجوز تعديله عقدى .

ثانى عشرها : أن التعديل لا يقبل إلا من أهله .

وقيل فى صفة من يجوز الأخذ عنه : أن يكون عدلا عالما بالولاية والبراعة فما بين هذا المذهب وبين جزمه فيها بالنيات إلا قطعه لأمثال هذه المقامات . أو ليس هذا بالحق فأجبنى بالصدق إن كنت العالم الفقيه وإلا فلا تعارضه بالأباطيل فتكون القمر الجاهل البليد الفقيه . فإن سيوف الحق تقطع وأنواره تسطع .

وفى ثعب من يحسد الشمس نورها ويجهل أن يأتى لها بعرباب
أو لا تعجب من قطعك بثباتها على قياد هذه الطريقة وأنت فى محل البعد

حسنا على الحقيقة ؟

زعم أنك لا تثبت الصكوك إلا بالشهادة . ثم تظهر خلاف هذا القول .
وعنده فتكتفى من الشهود . برسم خطهم الذي على أثر الوصية موجود . وليس
في جائز ولا واجب أن يكون لها من الحكم غير ما ثبت بخط الذي هو للوصية
كاتب .

ولقد علمت أنه لا يجوز من شهادة فلا اجتزاء بخط الشاهدين أيضا لا فصل
على هذا المذهب إلا فساد . فإثباتكها من غير دعوى أنهم شهدوا بذلك معك .
هو الذي دلت على أنك في خطأ مبين إذ لم تقيده بشرط إذا صح كذا وكذا .
فهو ثابت في رأى أو دين .

وإزاء عنان القول معك في إطلاقه يشهد عليك بأنك في أمر القلط
ووثاقه . وقد رأيت من قبل في جوابنا مقيدا فكنت لنا عليه أشدة جهلك .
مفتدا .

وإن قلت : بل شهدوا بذلك شهودها متى فأجزت شهادتهم مع ما طرقت
مسمى . ولذلك قلت بنيتها على ما يكون من صفاتها . فيقال لك : إنك قد
خرجت عن رتبة المتين وكنت الآن من الخاكين .

وإن ترضى بحكم الخصمان . وممن يجوز عليه رضاه فذلك والله رقيب
على حاكم بما قصاه . لكن لا ينبغي أن سبيل الحكم غير طريقة الفتيا بحكم الحاكم
بدعوى . ودعوى الفقيه على قدر سؤالاته فلا جامع بينهما لجواز أن يكون
في كل من المامى ما ليس في الثانى فلا يلام على صدق من قل بينهما بفرق .
يوصحه بحق .

وأما الملامة على من أجرى بخلط الأصول بعضها في بعض أقلامه .
وإن لم يترض بحكم الخصمان فليست من نقض حكمك في أمان .

وكذا إن حكمت بجرد دعواك لفرط هواك ولست بذى فقه يفيدك في
الفتيا وبغى بك من استبصر من المصطفى . ولا بذى توقف مما تجهله من الأشياء .
فكيف على هذا تصلح للقضاء . ولا يكتفى بمثلك في تعديل الشهود ؟

ومن شهد معك على هذا من قبل أن يحكمك المصوم فتسأله عنها فهو بتقديم
الشهادة مردود . لأنها وإن كانت في هذه المواضع من حق الله الواجب .
فإن لها وصفاً يحاكم عليها ويدنس فيها وسماً بطالب

فإن قلت : لم أحكم بذلك . وإنما قلت بثبوتها على سبيل الفتيا هناك . لما
وجدت لديها من شهادة الشهود عليها ؟

فيقال له : إنك إن سلمت أنها لا تثبت إلا بالشهود فقد أخبرناك .
والحق بما أمدتك أنه ليس المراد بهم وجدان دواتهم في البلد ولا ما رسموه
تحت الوصية من خطوطهم السود .

وإنما يعتبر مع كونهم معروفين بالمدلة إظهار شهادتهم في الوجود في حالة
ما يجوز لهم القيام بها صحيحة اللفظ والمسمى أو وجدان هذا أو أكثره بنفس النظر
في الوصية مفقود فلا سبيل إلى معرفته والوصول إلى حقيقته إلا إذا قيد بالشروط
وقد عدلت على هذا التفتيد من فعله في إبطال ما موط .

وتركك لتفتيد هذه المسألة هو الذي أوجب إطاله وبه دخلت في مسألة
القصص من حيث لا ندرى لما بك من حيلة .

وعلى هذا قد جرى ذلك للشيخ المذري في قوله : وأين محط الحكم صحة
بطلانها على مطلق قوله برأيه . كلا . لا وهم في ثبوتها شرعاً بشاهد الأداة عليها
رقماً هيندفع بذلك الاستقراء الظني . باختر لدمي إلى آخر ما قال .

فالظاهر أنه أثبتنا قطعا وحرّم ثبوتها شرعا ولم يشترط الشهادة ولا الشهود
جزما . بل صرح أنها تثبت بشاهر الأدلة عليها رقيا . فقد أثبتنا بما رأى حرما
من كتابة الشهود إذ لا راقم عليها إلا ذلك الكتاب المهود . ونسى قوله أنما
إنما الكتابة تذكرة للشهود أو عن ذلك قد رجع تذكرة لهم فما معنى القطع
لثبوتها قبل أن يستشهدوا بما وقع مع تركه باشرط الشهادة أصلا .

وقوله بثبوتها بشاهر عليها نقلا . فما له يسمى بحتفه بظلفه . ويقطع رأسه
بسيفه . كالتى نقضت غزها ألكا من بمد قوة .

ولقد صدق القائل : إن الأحمق يفعل بنفسه ما لا يصيب به الفاعل عدوه .
هذا ينكر الحكم بنفس الصك . ثم يقع فيه ويقول : لا يصح الحكم إلا بالشهود
على الوصال ثم يعرض عنه في هذه من فتاويه . يقول :

لا وم في ثبوتها والوم عليه نازل . ودون ذلك المقبة الشهادة العادلة
المستقيمة . ولم يشترطها . وأين الثريا من يد المغناول

فلو أنه تستر بقول من يحكم بالصكوك إذا كان عدلا لكان له أولى . لأنه
بطريقته أحلى .

وإن كان يرى الثانية هي المثل . فإنه لم يسألها أصلا . فبقى في تيه يتردد
بين الثقلين حيران . كالذى استهواه الشيطان . يصدق عليه المثل : لا ذا حواه
ولا ذا حصل .

على أن القول بالحكم بنفس الصكوك هو الأليق بمن رام به النزلة عند
القضاة وللوك . فكانهم باعتماد هذا الزمان م المشار إليه في قوله مقعدا
ببواورها المشكلة إلى من لديه نصب موازين العدل والرجحان .

ولو أنه فلم على هدى : وأتقدم من ورطة ردى . واحتضه لوجه المولى .

لكان به أولى . من أن يدلهم بفرور . وينصب لهم من الباطل حياثل الشرور .
فلذا يوشك أن يتقلب حبلهم له بنضا . وتقريبهم له رنضا فالباطل مهان . والحق
مهان . والحمد لله رب العالمين .

الفصل الخامس

قال الشيخ : حينئذ لا يضر اعتداه وانحرافه مع أداء الشهود وموجب
شهادتهم لصيرورتها تدكرة لهم وهم الحجة دونها إلى آخره .
ونحن في هذا اللزمل نسأله على ما يقتضيه العدل . وقولنا المهود إغا هو في
هذا من شهادة الشهود إلا أنه قد كان لا يفقه الإشارة . ولا يحسن العبارة . وقد
قلنا له في هذا المقام من ذلك الجواب . ما لفظه فاستمعوا له يا أولى الأبواب .
وإن لم يصح هذا النقل . وثبت غيره بشاهدى عدل . فيعطى حينئذ في مقامه
ما يجوز له أن يكون له من أحكامه .

فاظنوا في هذه المقالة . وقولوا عليها في الحق : أليست صريحة في الدلالة ؟
على أن ما يشهد به الشهود مما يخالف ذلك النقل غير داخل في إبطاله للشهود
فلا يزيد على هذا قوله : حينئذ لا يضر اعتداه . وانحرافه مع أداء الشهود
موجب شهادتهم .

والمرى متقارب . لا فرق بينهما إلا في حالين : إحداهما : أنه جزم بأنه لا يضر
مع أداء الشهود موجب شهادتهم وهو باطل لأن شهادتهم معيبة في الحال .
لم يصرح لفظها فهي محتملة للشبوت والإبطال . لأن غير ذلك النقل يشمل كل
شهادة ومعها الجائزة والمسحوقية قلا وعادة . كما مضى .

ويحتمل أيضا في تلك القضية . أن يشهد شهودها بنص تلك الوصية . من
تاريخ وغيره كما أسلفناه . فجزمه بجوازها باطل كما قررناه .

وثانيتها : لم يشترط عدالتها كما قد اشترطناه . فدل على قصور قوله في كل موضع كما أفدناه .

بيان :

وأما قولنا : وإن لم يصح هذا القتل ويثبت غيره بشاهدي عدل . فهو على حينئذ في مقامه . ما يجوز أن يكون له من أحكامه . فإنه كلة جامعة لأحكام الشهادات والشهود . يدرج تحتها كل مقبول ومرسود .

وتفصيل جلها لا يكون إلا باستقصاء ألفاظ الشهادات كلها وإحصاء صورها . ومعرفة الجائز والباطل . والضعيف والقوى . والجيد والردى منها على اختلاف الألفاظ والأقوال . في جميع ما يمكن أن يشهد به العدلان من مطلق الوصايا . ثم قصر الحكم فيها على وجه إجمالي لا يضل من تمسك به وهو قولنا ما يجوز له أن يكون من أحكامه .

وإن ثبتت فالجائز في حكمها أن يحكم فيها بالثبات والجواز .

وإن بطلت فالجائز أن يحكم عليها بالهطل والفساد .

وإن أشكلت فالجائز في حكمها أن تكون موقوفة حتى يتضح صوابها .

واستقصاء أصول القضايا التي يشملها الجواب موضعه كتب الفقه .

وأما الفروع فأكثروا من أن " هي فإنه قول شامل للجل كثيرة كاد في

ال نظر أن يشبه جوامع الكلام قد تفضل بإلهامه من تفضل علينا بمعرفة وتوجيه فكان الإسلام والإيمان من بعد إنعامه وله الحمد .

ولما قصر عن إظهار الحق جوابه ولم يصرح بحقيقة الأحكام خطأ . قال

في بعض مواضعه إنه قصد للنظر للأحسان والأعيان فكان ذلك معتمده كما

صرح به قلبه وهو ترجمان اللسان فكان معقدي هو الحق وحده وإرادتي به وجه الله وما عنده .

ولا يجب من الجاهل أن يحمل الشريعة للقدسة قابلة للأحسان . يخالف باختلافها لموافقة أهل الزمان لإرادة المحبة والمنافع من الإخوان . أو لكثرة التبع والأعوان . ثم لا يجز أن يقول في ذلك : إنه ناظر للسليين . وسالك بهم إلى الله تعالى طريق الرفق المهيئ . نظراً لمصالح دنياهم . وإن أبعد في الآخرة عن مولاهم .

ثم يقول من دعواه على من يخالف . فلم يزل في قيد تقصيره كالتقوى الواردة من مدرّس كان تلميذاً لبعض العلماء إلى آخر ما حكاه في معرض الانتصار من مسألة الانتصار .

ولمته أن يأتي بمثل ذلك الإجمال . فتمده من أحسن الأعمال . ولكنه أعرض عن الحق بالكلمة ومال وجادل بالباطل ليدحض به الحق أي جدال ، فكانت حجة . بحمد الله داحضة لا استقامة لها ولا اعتدال

وبالجملة : فهذا زمان قاض فيه الوفا واستفاض منه الجفا . ونضبت فيه هون العلم ، وفشت فنون العلم ، وجهل الناس فيه منازلهم وعظموا فيه جاهلهم حتى كاد يردده ويرد عليه من بظن أنه يعلم وهو لا يعلم ولا يعلم أنه لا يعلم .

ولهذه إذ كان لا يعلم كان يعلم أنه لا يعلم . ولم يبق من يعلم ويعلم أنه يعلم . فيؤخذ العلم عنه ، ولا من يعلم ولا يعلم أنه لا يعلم فتنبه ليعتقاد منه .

وإلا فتلى ومثل هذا للدري المتعسف انتهى لا يصلح أن يدخل في زمر القلامنة لخدمة تحارير العلماء الجهابذة بضلال من دعوى نيل مراتبهم ، وبلغ منازلهم التي يرفع بها الدين آمنوا وأولو العلم درجات .

وإنما تكلف القول فيما قدره الله لي أن أقول من هذا وغيره بعد سابق علم الله في قضائه وقدره لفرط ما يظهر عامة إلى من التمسش واللجاج مع علمي لشدة ما بهم من لجاج إلى الأخذ من أضف الضمفء موت الفتهاء وجراوة السفهاء على القول بالأهواء المضلة والدعاوى المذاة

ومن حي في كل ما يصدر عني أن ينظر فيه أهل النظر وعزيمة مني إلى كل من وصل إليه شيء من قولي أن لا يأخذ منه إلا الحق إني ظهر ولا يعكس على الحسن الظن إن خالفت شيء منه من الأثر فإنما أنا بشر وإني لأعرف من نفسي غلبة وهي حسبي وكثرة خطئي وذنبي إلا أن يقداركفي ربي فيعتذني من الردى وينعم علي بالمهدي .

وإني لعل مخافة مما بليت به من لفتها أن أكون فيه من المتكلمين فيحمدي طبع غلبة الهوى وربن الطبع من الحق المبين . وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي . وكل هذا من عهي فلو علمت في ذلك الجواب ما يكون الحق في غيره لرجعت عنه إلى الصواب .

فانظروا فيه يا أولى الأبواب فإنه وإن جهله أهل الصبي . فهو كما قلنا فيه آتفا . وذلك على المبصرين به لا يخفى ، ولكن الكلم الجوامع ربما تنقصر عنها أنفهام الجهلاء .

ولقد نادى بصريح القول بين الملا وقال : ومن جهله فليسأل عنه أهل الذكر من الوري واسكنهم قلوب في زمانك كما ترى وأي عبادة أضرح في هذا وأوضح من قولنا فيه ولم أطل فيه الجواب اقتصاراً على الواقع من القتل كما ترى ، لأن توجه السؤال عنه لغيره في الحال انتهى . فقد صرح بخمس حالات كلها دالة على معنى .

الأولى : قوله اقتصاراً على الواقع من النقل . فهو صريح بأنه لم يتعرض لما يخالف النقل من شهادة .

الثانية : قد صرح لأنه متصور على حكم مقتضاه نقل الشهادة لأن النقل الواقع هو لا غيره .

الثالثة : أكد ذلك بقوله كما ترى أى كما تراه بهين المصير أو بالهزيمة من دون اكتفاء بمجرد الخبر أنه لم يتعرض لغير حكم ألفاظ ذلك النقل من أحكام الشهادات رد الخبر إلى المعاني ليسكون أدخل في العلم به وأثبت للبيان .

الرابعة : اعتذر على اقتصاره عليه بملء وهي أن توجه السؤال عنه أى عن ذلك النقل الذى هو لفظ الشهادة المروضة كما قلناه فكان الجواب بمقتضاه ليطابق الواقع منه ولا يلزمه الاستطراد إلى ما سواه كما أصلناه .

الخامسة : أكد ذلك بقوله أيضاً لا غيره وهي مجرورة بحرف الخفض عطفاً على الثانية على الضمير من غير إعادة له لفظاً حملاً بقول من حده في النقل وإن قل وجوداً وقد نفى بها أن يدخل في ذلك الجواب غير ما تضمنه النقل من حكم تلك الشهادة المروضة .

وكان الجواب في ذلك النقل بمقتضاه وهو الحق الواضح فيه . وقد منع أن يدخل فيه سواه .

فأى وم في الجواب على تلك الصورة . وقد أوضحنا فيه من القول ما يظهر نوره ويكشف عن الوم ستوره ؟

وكيف يلزمنى الجواب بقهر ما تضمن السؤال . وقد علمت فساد إلزامه بما أسلفناه من مقاله .

خاتمة تنبيهية

في أحكام تلك الوصية . بمنتهى الدواميس الشرعية . من حيث الشهادة على ألقاظها الجلية وفيها وجوه :

أولها : إن شهد الشهود بمنتهى ذلك التاريخ الذى فى القتل فهى باطلة لأنها شهادة غلط أو كاذبة . وهذا الفصل الذى بظاهر القتل أسدناه .

وثانيها : إن شهدا بذلك اللفظ بعينه أو بمقتضاه لكن بتاريخ ممكن محتمل للصدق مع طرح ذلك للتاريخ الفاسد فهى جائزة لأن العبارة بشهادتهما لا الوصية المكتوبة ولا نقلها كما أسلفناه .

ثالثها : إن شهد علمها شهادة مجردة عن التاريخ فهى جائزة أيضاً لأن التاريخ لا من لوازم الشهادة كما ذكرناه لكن فى صورة الشهادتين بمنتهى القتل بمضى التصور من حيث اللفظ وهى الصحيح فلا يبلغ به إلى فساد كما أوضحناه .

ورابعها : وإن شهدوا بنفى ذلك من الصور فلها ما يقضيه الحال من أحكامها إذ لا يمكن القطع فيه بشئ من التيب كما حققناه .

وخامسها : وإن لم يشهدوا بها فهى جسم لا حياة له فى عالم الشهادة لفقدها ما يكون به حياتها . ألا وهو روح الشهادة . وإذا هى ليس بشئ . كما مرّ قبل أسدناه .

وسادسها : وإن كان الشهود غير مدول فلها حكم عدم الشهادة كما بيناه .

وسابعها : وإن كانوا مدولا فى أنفسهم ولم تقدم الحجة بدلائلهم . لقبول شهادتهم . فهى كلاً شهادة وكفى ما فى ذلك أرددناه .

وثامنها : وإن صدقهم الورثة والوصى وهم ممن يجوز تصديقه عليه جاز للوصى إنفاذها على ظاهر ما ادعاه .

وتاسعها : إن لم الرجوع عن تصديقه إلا فيما أنفذه وقضاه .
وعاشرها : إن إقرار الورثة بأن إقرار المالك قد أوصى بذلك هو الزم
من المصدق وأثبت حجة من شهادة المدول بتصريح محقق .
حادى عشرها : إن لم تتم الحجة بها وكان الورثة عن لا يجوز أمره عليه
فهى موقوفة إلى بلوغ اللوثةم وحضور الغائب وإفاة المجنون فانهموا لما فى الفصل
على وجه التبرع زدناه .

ثانى عشرها : إن كان الوصى عالما أن المالك قد أوصى بذلك ولكنه لم تتم
له الحجة بها هناك فمتخلف فى جواز إنفاذه لما من مال الوصى فى السريرة والجمهور
ما لم تمارضه من الورثة أو من يقوب عنهم فى ذلك حجة بالمنع .
ثالث عشرها : إن قامت عليه فى الظاهر حجة تمنع لم يكن عليه إنفاذها بدعواه
من مال المالك فى ظاهر الحكم بإجماع والحق أولى بأن يتبع .
رابع عشرها : إن أنفذه من مال المالك على ما يعلم من صحة الوصية من
إنكار الورثة لذلك . فهو لما أنفذه من مال المالك حرام .
وأبى أن يسله لأدله غرما من ماله . إن لم يقدر على استرجاعه بعينه فى حاله
فهو فى دين الله ظالم .

خامس عشرها : إن تيسر له إنفاذها منه سريرة . ولم يكن فى إنفاذه على غير
بصيرة . فهو على ما يجوز فيه من الاختلاف بين نقباء الأسلاف . والسلامة أسلم .
والله أعلم .

هذا ما قدّر الله أن يظهره فى هذا الموضع من كلى بواسطة قلمى . وكثير
ما أ كفكف من همى . عن استقصاء المقال فيما بجواب ذلك المنذرى من الاختلال
فإنه أمر بطول به الخطاب ويمتلىء منه الوطاب . ولم يكن غرضنا منه إلا دفع
تمويهاته . وكشف تلبيساته .

ونما أوردناه من الهميان مقنع . لمن يتبع الحق فوطيع له ويسمع . وما أنا في
حالي . أكره أن يرد الهاطل من مقال . فجزى الله خيراً عني من رد ذلك أو
أصلحه إن علمه مني فإني بالجهل معترف . وبالقصور موصف .

ومن هذه حاله فكيف يخلو من الغلط . ومن ذا الذي ينزه عن السقط
والحكيم كل الحكيم من عدت هفواته وغير المعصوم لا تؤمن مثراته .
ومني عظيم حاجي في قوم منهاجي على ما بي من الاعتراف بضمة قدرى .
أن أجد من ينصرني على غير الثلب والماب . بما بي من العاب . حيث به
لا أدرى .

فإن مقصودي في السلوك لمهودى . تطهر أنفسي من معايها . وإن اذها
من شوائبها . حتى تغفل من هواها . ففصلح لأن تقبل خدمة مولانا . فإني لم
أخلق لسواها .

وإن اخطفتني عن القيام لحقوقها العوائق . وأوقفني مع حظوا منها الملائق
فسي أن يقتضى ربي من طبع الأخلاق والخلائق . فيمن بمقاب وتحتق مقاب .
وحط ما أثقل ظهري من أوزاري قطع سهري إلهي في ليلي ونهارى وبيميني
إليه بين الشاكرين في زمرة الأكرمين . متحسماً في ذكره بعد الحضور بالغيبة عن
وجوده ذكر في شهور المذكور . قائماً لحق الربوبية بمبودية تحقق اليهودية .
منتهجاً لمعرفة إلهي سهيلاً . متبعلاً له عن الأغوار كلها تبتها . حتى ألقاه . لي
ما يرضاه في مقعد صدقه ورضاه لا أبني به بديلاً وحسبي الله لا إله إلا هو عليه
توكلت وهو رب العرش العظيم .

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

• مسألة :

ومنه : وفي تاريخ الوصية بالتربي إذا كُتب تحت الممدد المتأخر نقطة أنضر
أم لا ؟ وهي هكذا سنة ١٢٠٨٤ .

• الجواب :

الليقط في التربي يفسده إذا وقع في عهد محله . والله أعلم .

الباب الثاني عشر

فيما يثبت من الوصايا وما لا يثبت وما يجوز للمريض أن يوصى به
وفي حد المرض الذي تلزم فيه الوصية

* مسألة :

بسم الله الرحمن الرحيم

أوصى الشيخ حمد بن سالم بن سليمان السمرى الحائى بجميع ما يحتاج إليه
لنفسه من ماله بعد موته من جمع جهاز الموتى إلى أن يوارى في قبره وبما يرزله
من يحضر عزاء أو مأتمه من الناس من طعام وإدام وحل وحرص ينفذ كل ذلك
من ماله بعد موته على رأى وصيه . وبقرشى فضة لفسله غسل للموتى بعد موته .
وبقرشين من فضة لحافرى قبره الذى يدفن فيه بعد موته وصية منه بذلك .
وبخمسین قرشا فضة لأقربيه الذين لا يرثونه وبمشر كفارات صلوات كفارة
كل صلاة منهم إطعام سقین مسكينا .

وبأجرة من يصوم عنه عشرة أشهر زمانا بدلا وقضاء عما لزمه من فساد شهر
رمضان ينفذ ذلك عنه من ماله بعد موته على رأى وصيه .

وبمائة قرش فضة يؤتجر عنه لمن يحج عنه حجة الإسلام إلى بيت الله الحرام
الذى بمكة شرفها الله تعالى وأن يزور قبر نبيها محمد ﷺ الذى بمدينة يثرب
وأن يسلم له عليه وعلى صاحبيه : أبى بكر الصديق وعمر الفاروق رضى الله
عنهما .

وأن يفعل عنه فى هذه الحجة والزيارة جميع ما يفعله الحاجون والزائرون من
فرض وسنة وما شاء الله من المستحب من ثلث إحرامهما إلى تمام مماسكهما
ووداعهما .

وأوصى بهذه الأجرة عنه من ماله بعد موته على رأى وصيه .
وبالفئة الكبرى لكل زوجة يموت عنها وتعد منه عدة الوفاة فلها نفقة
وكسوة مصهوعة بالنخل ونخل من جلد وصية منه بذلك .
وأوصى بمقتضى كل سرية بطؤها بمالك يملكه نفى حرة لوجسه الله عز وجل
ولا فتحام العتبة وأن لا سبيل لورثته من بعده عليها إلا سبيل الولاء .
وأوصى لكل واحدة منهمين بعشرين قرشا فضة بعد استحقاقها المقتضى منه .
وأوصى بمقتضى مما يليكه : صابر وزوجته وردود ومكبره وزوجته التي هي أم
أولادها ومنه ورثته والسهميا وولده وسعد وأمه وأبيه وبخيت وزوجته وابنته
وزنجور راعي كلوة ودادى القصاد وأولادها فمؤلاء أحرار لوجه الله عز وجل
ولا فتحام العتبة ولا سبيل عليهم لأحد من ورثته من بعده إلا سبيل الولاء .
وأوصى للذين هم بزنجبار خاصة بشانبة التي هي بموضع فنجاني وهي التي إلى
ساحل البحر وحدها إلى نفاقة شانبة بنت حميد بن راشد السمرية لهم منحة
ولأولادهم وما تفرسلوا إلى يوم القمامة لا لهم بيع ولا هبة ولا تصرف بل هي لهم
مأكلة ولا يمارضهم في غلتها معارض وصية منه لهم بذلك بعد استحقاقهم
المقتضى منه .
وبخمس عشرة قرشا فضة أفرنسيا لفقراء المسلمين من بنى راسب أهل الوافى
دون غيرهم من ضمان لزمه لم يعرف ربه . وبمشرة قروش فضة أفرنسيات لفقراء
بنى بوعلى أهل السبيح من ناحية جعلان من ضمان لزمه لهم لم يعرف ربه .
وبقرشى فضة لإصلاح ملج القابل من ناحية بديعة من ضمان لزمه منه .
وبمائة قرش فضة لابنة أخيه سليمان بن سالم بن سليمان السمرية وصية منه
لها بذلك .

وبجميع ما خلفه من السلاح من تفاق وأسواف وخناجر لأولاده أخيه سليمان
ابن سالم من ضمان ثمنه لهم .

وبما يخلفه من المصاحف والكتب الجهم كائنا ما كان وفقاً مؤبداً إلى يوم
القيامة على يدي أبى أخيه راشد وسالم ابني سليمان بن سالم وينظران فيهن
للمصالح مع العارية لمن وصية منه بذلك .

وبما يخلفه من الآنية من صيني وبلور وصفر وكواتل وفراش كائنا ما كان
زوجته بنت حميد بن راشد السمرية .

وأوصى لها فوق هذا المذكور بثلاثمائة قرش مضمة من ضمان ثمنه غير شيء
من مالها إذ هي في حال اليتيم وصية منه لها بذلك .

وقد جعل حمد بن سالم هذا زوجته بنت حمد بن راشد السمرية وسليم بن علي
ابن سيف السمرى وصييه بعد موته في قضاء دينه واقتضاء ديونه وإنفاذ وصاياه .
وأوصى لهما بأربعين قرشاً مضمة بينهما بالسوية أجرة لهما على ذلك .

وقد أثبت جميع ما كتبته عليه هما وأوصى بقضائه عنه وإفاده من ماله
بعد موته بتاريخ يوم ١٨ من شهر ذي القعدة من سنة ١٣٤٨ .

وكتبه هلال بن سعيد بن ثاني بن عرابة بهذه بما مكتوب في هذه الوصية
ثابت أو غير ثابت فقد أثبتته على نفسه فن بذله بعد ما سمعه فلما أعلمه على الدين
يبدلونه إن الله سميع عليم . وهم الأخوفون به هوني . والله ورسوله بري منهم .
وكتبه الأقل لله عز وجل حمد بن سالم بتاريخ يوم ٨ من ذي الحجة
سنة ١٣٤٨ وكتبه الأقل لله حمد بن سالم .

ما تقول شيخنا في مثل موصى أوصى بهذه الوصية كما ترى ثم أحضر وارثه
في حياته فقرأها عليهم وقال لهم : إن هذه وصيتي وكان فيهم من لا يعرف العربية

أو يعرف بعضها ثم توفي وقد جعل زوجته هي وصيته ورجلا آخر كيف ترى حكم هذه الوصية من حيث اللفظ أي ثابتة كلها أم بعضها ؟
فإن قلت إنها ثابتة من حيث اللفظ أيلزمهم إنفاذها على هذه الصفة حيث صح منهم بإقراره أنها وصيته ؟

فإن قلت مثلاً : باطلة من حيث اللفظ أو علة أخرى ، فأثبتها الورثة على أنفسهم وأسروا الوصيين بإنفاذها فجعلت المرأة لإنفاذها على يدي شريكها وهو مجهول الحال عندها أنراها سالمة أم يلزمها التخلص حيث لم تطلع على فعله إلا من قوله ؟

وإذا لزمها التخلص والوصية مثلاً باطلة أيسمها أنت تتخلص من الورثة وتترك الإنفاذ ؟

تفضل بين لنا ما هو ثابت منها أو غير ثابت وما غفلنا عن البحث ونرجو أن تقبرع به علينا فضلاً وإحساناً وإفادة لنا ما جوراً إن شاء الله ؟

الجواب :

قد نظرت تلك الوصية المثبتة في بطن هذه الفرطاسة ويخرج للنظر فيها من معان منها ما ثبت في الشرع إن صح ومنها خلافه ولو صح فإذا أثبتنا الورثة وهم ممن يجوز عليه أسرهم جاز ذلك .

وإذا أسروها بإنفاذها فلا مانع وتسليم المرأة لشريكها المجهول الحال إن كان بغير أسرهم تنصير منها ويمجبنى لها الخروج منه بإذن أو حل أو براءة وليس لأوصى ذلك إنفاذها وحده إلا برأيهم أيضاً فهو وإياها سواء في الحكم .

ومن فعل ما ليس له بغير إذن من هو له لم يتم له فعل إلا بإتمامهم له وإلا فهو

ضامن فهو نيا حضري إن صح ذلك فينظر فيه فقد كتبته على مجل ووجل -
والله أعلم .

قلت له : أفلا تجربني عن الماني التي تثبت شرعا إن سحت والقي لا تثبت
ولو سحت ؟ فإن الحاجة إلى معرفتها داعية . والبلية بأهلها نازلة ولأن في معرفتها
سبيلا إلى الخلاص . قبل ولات حين مناص . تفضل عليهما بإيضاح هذا وما
يقضيه سؤالنا الأول لكون جوابك الأول كان على مجل ووجل كان حسب
ما أثرت مأجورا وعليك السلام ؟

الجواب :

أما ما لا يجوز أن يثبت في الحكم ولو صح بالبيينة العادلة فكالوصية
لكل زوجة تبقى من بعده وتمتد منه عدة الوفاة فهذا باطل مخالف للنص الثابت
إنه لا وصية لوارث .

ولا ينفع إشهاد المدول عليه وليس لهم أن يشهدوا عليه أيضا ولا أن
يكسبه لأنه من الباطل فلا تسع المعونة عليه بهذا معنى قولنا : لا يثبت ولو صح
بالبيينة العادلة فإن قيام البيينة للعادلة عليه وعداها سواء وليس بالصحة في الموضع
إلا قيام الحجة به بالبيينة المدول .

وأما سائر الوصية فهي تثبت إذا أقر بها الورثة وهم ممن يجوز إقراره عليه
أو سحت بالبيينة العادلة وإن كان في بعض ألفاظها خال كتولاه في الحجة والزارة
من لدن إإحرامهما إلى تمام مفاسكهما ووداءهما فجمعهما خطأ لأن الزارة لا إحرام
لها ولا مفاسك ولا وداع وإنما ذلك في الحج فلا معنى للثنية لكن هي لا تبطل
للوصية في الحج والزارة ما تمام المافظ بدونه وكثرة زيادة هاء للضمير في شائبة بنت
حميد وعبارته في توقيف الكتب ضعيفة جدا .

قال: وبجميع ما خففه من الكتب والمصاحف وقفا مؤبداً نهينى للنظر فى عامل
النصب فى قوله وقفا ما هو فإن كان انحصاره بخلفه أى بما خلفه حال كونه وقفا
فهو فاسد ولا يصح المعنى وإنه كان مصدراً لاعامل له من انطه كقول
أبى الطيب:

مغنى الشعب طهياً فى الغنى

إلا أنه ضعيف كما لا يفتى الامتداد عليه .

ومضى صار اللفظ محتملاً لرجوه فالحكم بأخذها ضعيف وأما حذف النون
من ينظر فى التثنية فلا يقدح فى الحكم وإن كان معطوفاً على وقف نفسى أن
يحتمل للنصب .

وفى الوصية بالآنية والقراش ونحوها مما يزداد ويقتص ويكثر وينقل من
يوم أوصى الموصى إلى يوم وفاته فإن يحسن للنظر ويتروى رأى للفتاء فى جوازه
أو تضمينه أو منعه لقول من يرى حكم الوصية مع الموت فيثبته أو يراها أن
الحكم بها يوم الوصية فكيف يدخل فيه المجهول لاعتبار الزيادة والذات ما لم
يميزه الموصى فيعزله للوصية وإلا فهو وصية للمجهول مخاطب إن صح فيه النص
والمزيد وما كان كذلك شأنه فهو ضعيف .

وقيل بمدى ثبوته لأن الغمان إن كان صدقاً فله حد يعرف به وما خرج عن
التحديد فهو عدم الصدق فى الوصية فلا جواز له إلا أن يتمم الورثة كما قلناه
آفنا والله أعلم هذا ما حضرنى فى هذه فإينظر فيه .

قلت له : لورثة في دينهم أن يفكروها بعد أن قرأها عليهم. وقال لهم : هذه وصيتي إذا لم يحفظوا نص حروفها الشاذة من لسانه ؟ وهل إذا حفظوا عنه المعنى الثابت منها يكون عليهم تابعا ويلزمهم إنفاذه وإن لم يحفظوا لفظه في ذلك ؟ تفضل بيانه مأجورا إن شاء الله .

الجواب :

أما قراءتها عليهم فلا تقوم عندي مقام الإشهاد ولا مقام الحجعة بها ما لم يأت على ذلك بما يدل عليه أى يشهدم عليها ويعرفهم بها على سبيل ما ثبت من لفظ الإقرار لا على وجه الحكاية .

وقوله : هذه وصيتي إذا كان لفظها كله جائزا أو تابعا فقد قيل : إنه يقوم مقام الإقرار أى هذا ما أوصيت به وكأه أقر به في الجملة فيثبت معه ما هو ثابت إذا أقر به ويهطل ما هو باطل لو أقر به في الجملة كذلك .

ويخرج عندي في قول ثان : أن هذا من قوله ليس بشيء لأنه أثر بكتابة في قرطاس أنها وصية والإقرار لا يكون إلا بالكلام والكتابة ليست كلاما ولا في حكمه فالإقرار بها إقرار بمداد في قرطاس وليس هو شيء في معنى الحكم فالأول أوسع لو كان الإقرار صحفا صريحا لكنه ليس بصريح فيما عندي لأن الإشارة هذه وصية إن أشار بها إلى نفس القرطاسة ليس بشيء .

وإن أشار إلى القرطاس والكتابة فهي مختلطة .

وإن أشار بها إلى الكتابة وحدها فهو محتمل للجواز لكن في إطلاق اللفظ ما يدل على أن الإشارة محتملة بهذا وذلك لذلك ضعفنا الحكم بها ولم نحل بخروجه من الصواب لو قيل فيه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفهمنا أوصى بوصية إلى مجهول الحال مع الشهود في حال الإحصاء فأرد الرضى إنفاذا فأتى الورثة ذلك لاستعانة الوصى بأحد الشهود عليهم فجبرم المستعان به على أن يسلموا ما في الوصية أو يحاكموه مع حكام المسلمين فاحتار الورثة تسليم الحق عن المحاكاة على شرط أن يسلم لهم الوصية وكان في الوصية مال وقفه لهم هالكهم وفي ظننا أنهم ظنوا بطلانه بحصول الوصية بأيديهم فأجابهم على ذلك .

وكان هذا المستعان به شاكا في بعض شهادته أن لو جُرَّ بِحِينٍ من الشهادة ولكنه خاف تعطيل الحق وأظهر لهم المعارض كان يقول لهم تارة الذي هو ثابت عليكم بالحق لا بد أنكم من تسليمه وإن امتنعتم من الحق فلا بد من حبسكم وكان له يد عليهم في ذلك الحل .

وأيضا بالوصية أجرة الوصى من الوصى أكثر من أجرة النخل كيف ترى على هذا المستعان به إذا سلموا ما في الوصية على هذه الصفة مجهول الحال أرى على هذا المستعان به ضمما حيث خبرم على هذه الصفة ؟ وإن لزمه ضمان ألزمه الخلاص إلى الورثة أم لا لإنفاذ الوصية ؟ تفضل بين لنا جميع ذلك .

الجواب :

الله أعلم والذي عددي أن الوصى المجهول الحال لا يحكم بطلان الوصاية إليه وهو وصى في حكم الظاهر لأن المالك قد ائتمته على ذلك ولم يصح خيانتته بعد فالداعي للشهود إلى أن يعطوه أحكام الشرع عند حكام المسلمين أو يسلموا الوصى المالك ما أوصى به عليه برضاهم من غير حكم بنفس التسليم إليه لا يبين لي

خروج فله من الجائز إذ لا بد في الحكم من أحد الأسرين : إما بطلان الوصية
بسبب الجهالة بحال الرضى وليس كذلك .

وأما ثبوتها إن كانت ثابتة في الأصل فتلوصى المطالبة بها والمحاكمة فيها
ودعواه فيها مسموعة وقهاام الحجة عليها يمكن عند المحاكمة بإقرار الورثة أو بشهادة
غير أولئك الشهود والمكانين .

وإذا اختار الورثة عدم المحاكمة والتسليم إلى الوصى ولم يحتجوا بحجة في
ذلك تنفى المطالبة عنهم في الأحكام فلا يبين لي ثبوت إثم ولا ضمان . على من
أزعمهم ثبوت الواجب عليهم . وفي الأثر أن الوصية تندفع إلى الشهود نذكرة
لشهادتهم لا إلى الورثة .

فإن نفى الشهود منها وطرم فتذكروا ما كان بها من شهادتهم فرجمها
إلى الورثة لا بأس به وكان هو الأولى بل اللازم إن كانت القرطاسة هي من مال
المالك ما لم يوص بها للشهود أو غيرهم لأنها من جملة ميراثه ولا بأس بذلك .

فليس المراد بدفعها للشهود إلا إنادة للتذكرة لا غير وذلك يحصل برؤيتها
أن يستيقنوا الشهادة بها على ما حاز وإلا حصل للمذرم منها ولم تملك الدائدة بها
والله أعلم . فانهظر في ذلك كله .

• مسألة :

ومن جوابه - رحمه الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

أوصى الشيخ حميد بن سالم بن سليمان السمرى بوقف شائبة بمد موته التي
هي بموضع كز بجاني بمحودها وحقوقها وبما فيها من الدارجيل والأشجار كأنها
ما كان بمد موته وقفا مؤبدا إلى يوم النيامة ينفذ بغلتها من يقرأ القرآن العظيم

في المسجد الذي بهاء بموضع بقدر عباس ويقرأ هذا التمجيد في المسجد كل يوم خمسة أجزاء على الدوام وصية منه بذلك .

وقد أثبت هذا جميع ما كتبه كان تابعا أو غير ثابت فقد أثبت على نفسه فمن بدله بعد ما سمعه فلانما إثم على الذين يهدلونه إن الله سمع عليهم .

بتاريخ يوم ١٨ من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٣ وكعبه الحفيد لله هلال ابن سعود بن عرابية بيده .

هذا خط الشيخ هلال بن سعود بن عرابية ثابت على وعلى ورثتي من بدى فمن بدله بعد ما سمعه فلانما إثم على الذين يهدلونه إن الله سمع عليهم .

كعبه الأفل لله حمد بن سالم بن سليمان السمرى بيده بتاريخ يوم ١٧ من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٣ .

ما تقول شيخنا في الموقف على هذه اللفظ أهو ثابت من حيث اللفظ ؟ وهل يصح الدخول في هذا إن تملن المؤتمر في المسجد أو لم يكن بالمسجد حاتم ؟

وكذا الدخول فيه من غير تأخر ؟ وإن كان غير ثابت فأتبعه الورثة أو صح أنه أخرجه في حياته وأجراه على نحو المذكور كيف الحكم في ذلك ؟

الجواب :

الله أعلم . وإذا صح أنه أخرجه كذلك في حياته أو أتبعه الورثة كذلك بعد وفاته وهم ممن يجوز عليه أسرهم فلا كلام فيه إلا ثبوته .

وإن لم يكن له شيء من ذلك ورجعت إلى أحكام اللفظ فأننا غير بصير .

وقد تأملت في قوله : أوصى فلان بوقف شائبه قالوقف ها هذا مصدر من وقف الشائبة كوحدة لة في أوقفها لكنه لم يذكر الفاعل ولم ينسب الله الوقف إليه بنفسه فتشبهه عندى مسألة من أوصى بموقف عبده إن العبد لا يستحق بمونه حتى يصفه الوارث أو الرصى .

وكذلك هذه العناية لا تكون وقفا بمجرد اللفظ حتى يوقفها من يلزمه ذلك أو قامت عليه الحجة به من وارث أو رصى .

وقوله : وقفا مؤبدا إنما هو تأكيد للمصدر الأول لا يفيد حكما آخر . وإذا تبرع الوارث بذلك فأجازه على نفسه وهو ممن يجوز عليه أمره أو قامت بها الحجة كذلك نهى جائزة إن صح قوله ينتفع بها المكون بياناً للنوع الموصى له بها من وجوه البر . لأنها جملة فعلية إن قدرت استثنائية فسد المعنى أو حالية فكذلك أو نمتاً للشائبة فلا تصح لأن المعارف إلا توصف بالجل لكن بحمل كونها نمتاً .

وقوله :

وقفاً مؤبداً إن فسر المصدر بالمنعول وحينئذ فيكون إننا نبث الضمير في قوله : بثلثها من باب المدول عن اللفظ إلى المعنى قصداً للشائبة ولا بأس فهذا وعكسه جائز كقول الشاعر :

أنت زائر ما خامر الطوب ثوبها وكالمسك من أردانها يتضوع

فيكون قوله : وقفاً ينتفع بثلثها من نحو قولهم : أوصى بطعام يأكله الناس ولو زاد اللام فقال : لينتفع لكفانا عن التمرض لهذه البحوث ولكن أكثر الكتاب في زماننا يتساهلون في إتيان اللفظ فهذا ما حفرني فيه . والله أعلم . فليتنظر فيه .

• مسألة :

ومنه : ومن أوصى بشيء من الأصول أو العروض من ماله بعد موته وفقاً لمسجد معلوم أو لإنسان معلوم أو غير ذلك أنه أن يرجع مما أوصى به في حياته ويقصر فيه بما يريد أم لا ؟

الجواب :

لا بأس على الموصي أن يرجع في وصيته في كل ما يخرج على معنى الوصية له إلا فيما جعله لنفسه بنفسه وعلى نفسه بعد موته مما جار فعله فيه ويثبت كقصد بوعده وجعل طئفة من ماله وفقاً بعد موته لمسجد أو غيره مما جاز الوقف له فهذا ليس من الوصية في شيء .

وإن كتب في وصيته فلا رجوع له فيه وإنما نهت عليه نافذة من عند التأمل يلتبس عليك فتظن أن حكمهما سواء .

ولا معنى للوقف في إنسان معين لسرعة انقطاع الموت فلا يكون رقفاً وأخاف ألا يثبت أصلاً إلا أن يكون هذا في حكم لفظ السؤال من باب المجاز عبارة عما يوصى له من غلة شيء معين أو نحوها ما دام حياً فيثبت له في أيام حياته إن كان في الأصل على وجه ما يثبت من الوصايا ثم إذا مات رجع لورثة الموصي بخلاف نمله يصح فيه . والله أعلم ، فينظر ما كتبت في هذه الدراسة فقد كتبت في سفر ورسمته على عجل مع تزاحم شغل منع من المطالعة وشغل عن المراجعة ولا يؤخذ إلا بما وافق الحق وطابق الصدق .

• مسألة :

ومنه : وفيمن أوصى أن يلقه العلاءي بعد موته يكون وفقاً مؤبداً سكناً لمن يقيم في مسجده الذي بناه أيام حياته أو كتب في الوصية أنه لمن يتولى مقام

مسجده الفلاني أو أوصى به لمن يصلي بالناس في مسجده وحضر من يرجو أنه أعرف منه بأحكام الصلاة فقام يصلي عنه بالناس صلاة أو صلوات أخرى بأساً على القائم بأمور القبل للسكن على ذلك أم لا ؟

أرأيت إن قدمه غيره وقد أوصى له للموصى بمسجده لم يقل قىام مسجده أيجوز له ويحل له لكل أم لا ؟ بين لنا ذلك ولك الأجر إن شاء الله

الجواب :

إن أوصى به لمن يقيم في مسجده أو لمن يقول قىام مسجده فلا يضيق عليه أن يصلي غيره فيه بأسره في نواذر الأوقات فاختيار الأفضل له هو من قيامه .
وأما إذا أوصى به لمن يصلي بالناس في مسجده فن صلى في ذلك للمسجد إماماً للناس فله بقدر نصيبه من تلك الوعوة بالحصص لأنها من يصلي بالناس من واحد أو جماعة من صلاة فما فوقها فليسكل من صلى حق في تلك الوعوة يحسب له ما لم يقمده للموصى بصفة أخرى يخرججه وإلا فهو كذلك فيما معنى . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما قولك شيخنا في إنسان أراد منى أن أسقوصى له بعد موته فرضيت بذلك .

وتم أناني فقال لي : إني كتبته وصياً ما ظهرت له بالقبول وهو أوقفني على وصيته تلك وما فيها أم لا فقد أخذني التسيان من قبل ذلك لا أدري كيف كان ثم توفاه الله تعالى .

وبعد مدة أناني عهد لاسرأة الهالك بقرطاسة مكتوب فيها الله بخط الهالك على ما ينلب في ظني وهذه نظيرة ما في القرطاسة المذكورة حرفاً حرفاً من غير تقديم ولا تأخير ولا تحريف شيء عن موضعه .

بسم الله الرحمن الرحيم

أوصيت وأنا لأقير الله سالم بن خيس بن محمد بن صالح الحاجري الرستاق خادم
حتى صبح ما أحاج إليه لنفسى من مالى بعد موتى لعطرى وكفى وحفوظى وغير
ذلك من جميع جهاز الموتى إلى أن أوارى فى قبرى .

وأوصيت بأجرة من مالى بعد موتى لمن يسلق خمل الموتى على رأى وصي .
وأوصيت بأجرة من مالى بعد موتى لمن يحفر لى قبراً أدفن فيه على رأى وصي .
وأوصيت بخمسة قروش أفرنسية فضة من مالى بعد موتى لأقربانى الذين
لا يرثون من مالى شيئاً .

وأوصيت بخمس كفارات صلوات كل كفارة منهم إطعام سقين مسكها
يفقد ذلك عني من مالى بعد موتى .

وأوصيت بأجرة لمن يصوم عني شهراً زماً بدلاً وقضاء عما لزمنى من فساد
شهر رمضان يفقد ذلك عني من مالى بعد موتى .

وأوصيت بقرش أفرنسى فضة من مالى بعد موتى لمسجد جد أبى صالح بن خيس
الذى بالموضع المسمى الموضع من ولاية بلاد الرستاق من ضمان لزمنى له يفقد
ذلك عني .

وأوصيت بثلاثة أرباع قرش أفرنسى فضة وبخمسة قروش أفرنسية فضة لفلاح
أبى ثعلب من ولاية بلاد الرستاق من مالى بعد موتى من ضمان لزمنى يفقد ذلك
عني فى مصالحه .

وبثلاثة قروش أفرنسية فضة لفقراء المسلمين من ضمان لزمنى لهم يفقد ذلك
عني من مالى بعد موتى .

وأوصيت بثلاثة قروش أفرنسية فضة للى بن سعيد الوشيل من ضمان لزمنى
له يفقد ذلك عني من مالى بعد موتى .

وأوصيت بستة قروش أفرنسية فضة من مالى بعد موتى لأخى سلمية بنت خيس بن محمد من ضمان لزمى لها ردها وأما سالم بن خيس بن محمد بن صالح ينفذ ذلك عني .

وأوصيت لولدى عدنان بن سالم بن خيس بائى عشر قرشاً أفرنسية فضة من مالى بعد موتى من ضمان لزمى له ينفذ ذلك عني . وقد مات الشيخ مبارك ابن حلفان بن محمد الموسجى وصي فى قضاء دينى واقتضاء ديونى وإفناذ وصاياى وقد أجزت له جميع ما يجوز لى أن أجزه له من أمر الوصاية وقد جعلت له قرشى أفرنسية من مالى أجرة له فى إفناذ وصيقي هذه وغيرها من جميع وصاياى .
وذلك بتاريخ سابع من شهر صفر من سنة ١٢٧١ .

وكتبته يمدى وأنا سالم بن خيس بن محمد بن صالح الحاجرى الرستاقى خادم فى صبح فهذه نظيرة الوصية المشار إليها .

ووجدت على أثر هذه الوصية سطرين أحدهما مكتوب وأنا شاهد عليه بإقراره همدى أن هذا خط يده .

وفى أوصى به هنا كتبه الفقير محمود بن سيف بن مسلم القرعى يده .
والثانى أنا شاهد على ذلك كتبه الفقير لله على بن ناصر بن حبيب أمجو سميدي يده . فرضتها على المذكورين فأقرتا على ما كتباه وفى ورثة هذا المالك أبلغ وأيتام . فعلى هذا يجوز فى هذه الوصية فى قضاء دينه واقتضاء ديونه وإفناذ وصاياه فيما بينى وبين ربه شئت أو أبيت أم لا ؟
وهل هذه الوصية ثابتة اللفظ والمعنى أم لا ؟

وإن لم يحز المدخول فيها فالقرطاسة المذكورة انقضاه العهد الذى أنا فى بها أم الورثة حق أبرأ منها بفضل بين لنا ذلك مأجوراً إن شاء الله .

الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم

قد نظرتُ في هذه الوصية من حيث اللفظ والمعنى فقوله : بأجرة من مالى لمن
يفسلى تدخله الجهالة لكن يصلحه قوله : على أى وصي
وكذلك الأجرة لحافى القبر فانظرهما سواء فيجوز إفاذ الأجرة على ما يراه
الوصى .

وبأجرة من مالى لمن يصوم ذى ولم يذكر هذه الأجرة أسها أجرة الصيام
ولا أساسها على رأى الوصى فهي ضعيفة .

وكان الشيخ ناصر يبطلها وأنا لا أقوى على ثبوتها إلا أن يرى الوصى رأيا
فيها فقد أجاز له الوصى ذلك لأنه غير خارج عن نوع ما يجوز له أن يجيزه له
كما أثبتته له فى آخر الوصية وباقي ألفاظها لم يبين لى فيها خلل إلا ما فيها من بياض
قبل الوشيل .

وإذا شهد العدلان أنه هو صفة لعل بن سعيد المذكور فلا يضرها وإلا قوله
فى حق الوصى : وقد جعلت قرشى أمرنى فضة فسكانه ليس شىء فباع عندى ولا
أرى ثبوته لكنه لا يبطل سائر الوصية .

وإن شهد العدلان فيه بنير ذلك فيعطى حكم شهادتهما فهذا حكم اللفظ ،
وأما ما تقوم به الحجة فإن أقر الورثة بالوصاية وهم ممن يجوز إقراره عليه
فيكتب عليهم للثابت منها .

وإن أنكروها أو كانوا ممن لا يجوز عليه أمره فلا بد من إشهاد العدلين
لإقامة الحجة عليها .

فإن كان كاتبها هذه الشهادة عدلين فشهدا عليها باللفظ صحيح جائز فى هذه

الشهادة نهى ثابته إلا ما قلنا ببطلانها من حيث اللفظ إن لم يصاحبه ولا يكتفى من شهادتهما بلفظ ما على أثر هذه الوصية كقوله

يقول الشيخ الفرعي : وأنا شهد عليه بإقراره عندى أن هذا خط يده ليس بشهادة على أنه أوصى به وإنما هي شهادة على أنه كتبه بخط يده .

وكما تعلم أن الخط ليس بكلام يثبت الإقرار به على الأصح إنما هو صفة خلافا لمن جعل له حكم الكلام وإلا ظهر غيره كما يقترب الخلاف في أحكام الصكوك هل هي حجة بنفسها أو لا .

والأصح الثانى كما هو المشهور فخط الشاهد بلفظ الشهادة ليس بشهادة حتى يشهد بلسانه .

وخط الوصى كذلك حتى يقر بلسانه أيضاً .

وهذا الشاهد إن كان أشهده الوصى على أنه خط يده فقط كما هو ظاهر لفظه فلا يجوز له أن يشهد على المالك أنه أوصى بذلك حتى يشهد على ما جاز من لفظه .

وإن أشهده بما يثبت الشهادة عليه فلا يشهد في موضع الشهادة عليه أو جوازها له .

قوله أيضاً : وفيما أوصى به هنا كلام منقطع لا يدل على معنى فلا أرى له حكماً في هذه الشهادة ولفظه شاهد عليه في قولهما محتملة في الماصى والحال والاستتعال .

فعلى تقدير الأولين فلا بحث وعلى تقدير الثالث فلا بد من تقريرها لغيره لأنها تكون بمعنى ما شهد عليه .

ويمحتمل أن يكون أن أحد للشهود عليه فهو إخبار عن كونه أحد للشاهد ن .

وعلى الشاهد مع ذلك أداء الشهادة نصا لا يكتفى منه بالإخبار أو صح ما يتوجه لى فى هذا وكأنه غير بعيد من الصواب لكن إذا قلناه فى موضع تطلب شهادتهما فقيمة الحال تقرب به إلى الحال فى أخذ ذلك به لم نقل بخروجه من الصواب .
والشاهد لى أنى أخبر أنه شاهد على ذلك فلا بد من بحثه من هذه الإشارة للجهدة أى إشارة إلى خط الوصية أم معناها إشارة إلى ما يشهد الأول به فقط .
ومتقضى القول أشهد المدلان على الوصية من غير تفصيل على ما ثبت من اللفظ فى الشهادة على جملتها كذا مجرلا لا على الخط .

فمختلف فى الاجتزاء بها على تفصيلها شيئا فشيئا لكن أرجو فى كلام الشيخ أبى سميد جواره لأن التفصيل تبع للجملة لا حوله فى عمومها فحين فى مثل هذا يجتزئ ولا بأس .

وأنت فانظر فى أحكام هذه الوصية فإن ثبتت شرعا فلا أحب لك الخروج منها بعد ما أظهرت لصاحب الرضى فى حياته وصار فى دار لا يستطع النظر فيها لنفسه .

وإن كنت لا أقول بلزومها عليك ما لم تستيقن على أنه أرقفك على ما أوصى به فرضيت به فى حياته فهلزمك فى الحالة هذه إلا لصدور بخرك منه وحكم القرطاسة التى بها بيان الوصية لورثة المالك فى حاقى ثباتها وظلها فلاها من ماله إن صح أنها للمالك وإلا فردّها فى موضع ما نكتفى منها إلى اليد التى قبضتها منها أو إلى من أرسلها إليك هو للصواب .

وإن تلفت على يدك فاخلص منها قيمتها بفضة أو قرطاسة مثلهما أو أصل منها إن تبرعت به من عندك احتياطاً لا حكماً إلا ما زاد على ذلك حزماً فهذا ما حضرنى فى هذه قد قلت به فلينظر فيه كله ثم لا يؤخذ بغير الحق منه ولا من غيره . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي وصايا مكفوفه في إحداها : ولما يحتاج إليه من يحضر عزاءه ومآمه من الناس من طعام وإدام وحلاء وخل .

وفي الثانية : وبما يحتاج إليه من يحضر عزاءه أو مآمه من الناس من طعام وإدام وحلاء وخل .

وفي الثالثة : وبطعام وإدام وحلاء أو إدام أو حلاء لهما كله من يشاء الله من الناس ممن يحضر موضع التعزية فيه ومن يحضر مآمه .

ما تقول في الأولى على ذلك اللفظ أيجوز لمن يحضر للعزاء إذا صبح سمه أن الوصية ثابتة وأن ذلك الطعام من مال الميت أن يأكل منه ولو لم يحضر المآثم أم لا يجوز له حتى يحضرها جميعاً ؟

وعلى لفظ الثانية أيجوز له الأكل بحضور أحدهما كان الحاضر رجلاً أو امرأة أم تختص الرجال بالعزاء وللنساء بالمآثم ؟

وكذا لفظ الثالثة ، فالحكم فيه كما سبق أم بينهما فرق في الأحكام ؟ تفضل أوضح لنا ذلك . وما الأحسن للكتاب أن يكتبه من تلك الألفاظ ولك الأجر إن شاء الله .

الجواب :

إن لفظ الأولى الذي فيه لمن يحضر عزاءه ومآمه بعطف المآثم على العزاء بحرف الواو فلا يكون الأكل إلا لمن يجتمع بين حضور العزاء والمآثم على أن هاتين اللفظتين ماعنا لفظة يحتاج ولفظة عزاء محل إشكال في الوصية من حيث المعنى كذلك في علم العربية لأن لفظة يحتاج تقتضي أن لا يأكل من ذلك الطعام إلا من يحتاج إلى الأكل منه وما كل حاضر عند ذلك أمره كذلك .

● مسألة :

ومنه : وما وجد بخطه - رحمه الله - :

بسم الله الرحمن الرحيم

أوصى سيف بن أحمد بن سليمان بن الشيخ سعيد بن أحمد الكندي بما يحتاج إليه لنفسه من جهاز الموتى إلى أن يوارى في قبره .
وأوصى لكل أحد من أقربائه من أهل للرتبة الأولى منهم بقرش فضة أفرنسي .

ولكل واحد من أهل الدرجة الثانية منهم بنصف قرش فضة أفرنسي .
ولكل واحد من ذوى للرتبة الثالثة منهم بربع قرش فضة أفرنسي .
ولكل أحد من أهل الدرجة الرابعة منهم بثمان قرش فضة أفرنسي .
وبمشر كفارات صلوات كل واحدة منهم إطعام سبعين مسكينا .
وبأجرة من يصوم عنه خمسة أشهر بدلا عما أحب أن يحقن بدله من شهر رمضان .

وبأجرة من يحج عنه إلى بيت الله الحرام ويستقر عليه عمرة كاملة بالتأم .
وبزور عنه قبر النبي عليه أفضل الصلاة والسلام فيسلم له عليه وعلى صاحبه رضوان الله عليهما ورحمة تفشاهما إلى الدوام .
وبثلاثين قرشا أفرنسيا فضة تزوجه زهرة بنت قيس بن سليمان الكندي من ضمان عليه لها .

وبقرش فضة أفرنسي لجدته سائلة بنت محمد الحارثية من ضمان عليه لها .
وبخمسة قروش فضة أفرنسية لجدته شبيخة بنت عامر من ضمان عليه لها .
وقد صار هذا الحق لورثتها على قدر مهراتهم عنها وأي حق لهم بذلك .

وبقرشين فضة أفرنيسيين لإخوته من أمه المذكور مثل -ظ الأثنين من ضمان عليه لهم .

وبثلاثة قروش فضة أفرنيسية امامة للمسجد الجامع من بلد نخل من ضمان لزمه له .

وبقرشين فضة أفرنيسيين امامة مسجد القربض من ضمان لزمه له .
وبعشرين قرشا فضة أفرنيسية لفقراء المسلمين من ضمان لزمه ولم يعرف ربه

وبخمسة قروش فضة أفرنيسية لفقراء المسلمين لكل فقير منهم عباسية
ذا دونها من ضمان لزمه لهم على هذه الصفة .

وبقرشين من فضة أفرنيسيين لفقراء المسلمين لكل فقير منهم محمدية فما
دونها من ضمان لزمه لهم على هذه الصفة .

وببضلة اللؤلؤ التي له في الموضع المسمى جلوة العين على عاخذ منج كبة من
بلد نخل تنفذ غلتهما في فقراء المسلمين وقفا أبدا .

وقد جعل وصيته في إهداء وصيته هذه من ماله بعد موته على بن ناصر بن محمد
ابن سايان الحمدى أو أجار له من أسر الوصاية من ماله لإفاد هذه الوصية منه
كل ما يجوز له إجازته فيه .

وأوصى له بخمسة عشر قرشا فضة أفرنيسية من ماله بعد موته وقد أشهدني
على ذلك كله بقا نوح يوم ٤ من شهر جردى لآخرة من سنة ١٢٨٤ .

مكتوب آخر : وكتبه وشهد به القمهر الحنفى سعيد بن حليم بن أحمد
بيده .

وقد سأل الشيخ أحمد بن سايان : هل يجوز له إذا قضى شيئا من هذه
الوصية أن يدفنه ويشهد على ذلك ؟

قلت له : نعم لأن هذه الوصية شهادة .
وإذا شهد على الرجوع في شيء منها جاز ولا نرى غير ذلك إن شاء الله .

* مسألة :

ومنه : وفي الذي عليه الديون والضمانات للناس فرض فاحد المرض الذي
تلتزمه فيه الوصية وإن لم يوص هلك ؟
وإذا لزمه أن يوصى ولم يجد بحضرته من يحسن الكتابة والأتمظ وبطلت
الوصية وكان الورثة عالمين بالوصية من المالك أيرأون من الوصية إن لم
يفقدوها ؟

وهل تثبت الوصية إذا كان الكاتب عدلا بدون الإشهاد عليها إذا عرف
خط الكاتب .

وإذا لم تثبت الوصية لما بها من خلل في الألفاظ هل يجوز للوارث أو الوصي
أن يفقذاها إذا كان في الورثة أيقام ؟
وإن ثبتت على البالغين العاقلين العالمين بها والشاهدين بها دون الأبنام
أثبتت عليهم جميعا أم الذي يفوبهم منها ؟

الجواب :

حد المرض الذي تلزم فيه الوصية أن يخاف منه على نفسه الموت . قال الله
تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية » .
وإذا لم يجد في تلك الحالة شهودا عدولا فهو معدوم بجزءه وعليه أن يشهد
كل من قدر عليه .

وإذا علم الوارث بالوصية الثانية لم يجز إلا إنفاذها ولو لم يكن فيها شهود
حلول .

وإن كان في الورثة أيتام ولم تقم عليهم الحجة بذلك لم يحكم عليهم بإنفاذها
إلا أن يتسوها بعد البلوغ وعلموه إنفاذ مقدار ما يقوبه منها .
ويجوز له على قول أن يفرض ما يملكه السكن في غير الحكم . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفيمن أوصى لابن ابنه بأثر من مائه من راد مسمى من فنج تفلاني
بضمان وحق واعتراف . ثم مات الموصى وخلف جملة مياه من أودية متفرقة غير
أنه لم يصح له من ذلك الوادي إلا تسع قهاسات ونصف أخرى يثبت للموصى له
بهذا الأثر تماماً أم لا يثبت إلا ما صح للذي صح للمالك من ذلك الوادي ؟
وإن كان لا يثبت إلا ما وجد في ذلك الوادي وظن الورثة أنه يثبت له الجميع
من جملة ماء المالك ولا يطلب حصة بالشرع فأمر الذي بيده دفتر القج أن
ينقل له أثر ماء من ماء المالك لهذا الموصى له . فنفله من كل واحد شيئاً حتى
كل الأثر وحازه الموصى له لسنة أو أكثر .

ثم رجع للوارث يطالب بحجته ويقول : إني كنت غير عالم أن الموصى له
لا يثبت له غير هذه التسع القهاسات والاصف أو إني كنت أظن أن الموصى
خلف أثراً من ذلك الوادي فلما صح معي غير ذلك إني لا أرضى إلا بما صح
للموصى أنرى جهالة على هذه الصفة حجة له بعد جواز الموصى له وأمره بنقل
الماء من جملة ماء الموصى ؟

وإن كان من عادة أرباب هذا النبلج التأليف ماء هذا يسقى به الآخر وماء

الآخر يسقى به هذا من أجل الضرورة ومقراضون بذلك ولا يستقيم ترتيب
الفلج إلا على هذا وعلى ذلك خلفا عن سلف ولو رجع كل أحد يرد أصل مائه
لوقع الضرر وخيف على البلاد العطش ومن العادة يوصى الموصى ويبيع البائع
ما من واد ويعلم البائع والمشتري أنه ليس له من ذلك إلا قدر الذي باعه أصلا
وإنما له ردود يؤلف من ماء غيره أتري هذا التأليف بثبت حجة في الرضا
والإقرار والبيوعات أم لا تثبت إلا في الأصول ؟ تفضل صرح لنا هذه
المسألة فإنها داعية .

وأیضا إذا أوصى له ببيعته الحديث ولم يصح للموصى بيت يسمى بيت
الحديث إلا أنه حلف ببيت أثبت له شيء من بيوته أم لا يثبت ؟
وإن حوזה الوارث بيتا من بيوت المالك ثم عاد بطلب حجة ويقول : إن
المالك ما معه بيت يسمى بهذا الاسم ولا أثبت له إلا صح أتري له حجة والصفة
كما تقدم في دعواه الجمالة ؟

الجواب :

أما في حكم الظاهر إذا أوصى له بأثر من بادة معلومة فلم يوجد له من تلك
للবাদة إلا هذه التماسات المذكورة ففي الظاهر ليس له غيرها لأن الوصية مملكة .
كما لو أوصى له بعشرة دنانير من دنانير فلم يوجد له إلا دينار واحد فليس
للموصى له غيره .

والوارث وإن أعطاه ما ليس له في الوصية بسبب جملة فله الرجعة فيه .
وكذلك إذا سمى ببيته المسمى ببيوت الحديث ولم يوجد له بيت يسمى بذلك
فالوصية باطلة .

لكن إذا كان في عرف أهل الفلج ولقنتهم في الإقرار والوصايا والبيوع
يبيع من بادة كذا معينة مسراهم بذلك من أي بادة وجد لهم ماء ويمكنون له

بذلك في لسانهم وعرفهم لا يحفل ذلك عندهم فنرى أن ذلك ثابت لهم وعليهم
ولسكل قوم لغتهم إن صح ذلك .
وعلى هذا فالوصية بالآثر ثابتة في سائر مائه من الفلج .
وعطية الوارث لذلك الآثر واقعة في محلها ولا رجوع له في ذلك .
والله أعلم .

• مسألة :

ومعه : وفي أخوين لهما مال مشترك وأوصى أحدهما بقفريق غلة حقه ونصيبه
منه ستة على الفقراء ومات الأخ الآخر وورثه أخوه وصار المال كله للموصى
ومات الموصى وبقيت الوصية على حالها هكذا أثبتت قفريق المال كله حين صار
المال إليه أم نصفه كما أوصى به أو لا ؟ عرفنا الصواب في ذلك .

الجواب :

يختلف في ذلك فعلى قول من يقول : إن حكم الوصايا على يوم أوصى بها
فلا يثبت غير النصف .
وعلى قول من يرى الحكم بها على ما مات عليه الموصى فيثبتها في غلة المال
كله وأنا بمجيبى القول الأول . والله أعلم .

• مسألة :

ومعه : وفي الورثة إذا لم يعرضوا وصية هالكهم ولم يعرفوا حقها من باطلها
وخاضوا في بحر الجهالة ومزقوا الوصية وطاملهم الموصى على ذلك ؟ أتجوز
الكتابة للكتاب في مال هذا للمالك ؟
ويجوز للشراء منه على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب :

نعم يجوز الكتابة فيه لمن يصح معه ثبوت الوصية فيه بحكم الشرع الذي لا يجوز الاختلاف فيه .

ويجوز للشراء منه ممن هو في يده والأكل منه لأن الوصية في الأصل غير محكوم بها نهى كالمدم حتى تقوم بها الحجة والأصل عدم قيام الحجة بها حتى يصح قيامها ولليراث أصل حلال بكتاب الله تعالى فلا يحرمه إلا أن يمارضه أصلاً مثله لا يرتاب فيه فيعطى حينئذ حكم ما يجب فيه . والله أعلم .

* مسألة :

ومعه : وفي الوصي إذا أوصى لورثة فلان من ضمان على له هذا لفظه ، وفيهم ذكور وإناث أيسكون بالسوية أم لا ؟
وإذا قال : من ضمان على لهم أيسكون القول سواء إذا لم تكن للوصية للمالك ؟

أريت إن قال : لورثة فلان ومعهم زوجة أم لا ؟ بين لنا جميع ذلك .

الجواب :

إذا قال : لورثة فلان من ضمان على له فمذه تقسم بينهم قسمة مهرات يكون كلهم في العطاء سواء مهرات فلان المذكور لأنه قد أقر بالامان لهمالكهم لا لهم فلا يستحقونه إلا بالإرث منه .

وإن قال : من ضمان على لهم فهو بينهم بالسوية الزوجة والأولاد . والله أعلم .

* مسألة :

ومعه : وما تقول شيخنا فيمن أدركه ألم الطاعون فلما أن أحس به قبض

رجلين وقال لهما : لأوصي عليكما وأنا غير صحيح قتال في لفظة : أوصي افلان بكذا وأعطوا عني فلانا كذا واقضوا من مالي كذا وخذوا من مالي كذا أثبت هذا اللفظ أم لا ؟

قلت : أرأيت وإن قال : أنا قد أعطيت فلانا كذا وقد مات ولم يحرز للمطلي لأنه لم يقطارل به الألم أنثبت هذه العطية أم لا ؟
وإن كان يقدر على القيام بلا ممك أحكمه مثل الصحيح في المطاء والبيع والشراء والهبة والطلاق غير أنه فيه ألم للطاعون ؟
وإن كان لا يقدر فهو صحيح العقل واللسان أتجوز وصيته وإقراره للوارث وغير الوارث أم لا ؟

الجواب :

أما وصية من به المرض فهي جائزة .

وأما قولهم : أعطوا فلانا كذا واقضوا من مالي كذا فليس هي بوصية في الحكم لكنه إذا كان يقدر على القيام بنفسه فحكمه حكم الصحيح في ظاهر قواهم ويحسن فيه الاختلاف إذا كانت اللفة خطيرة يتوقع منها الهلاك والطاعون كذلك هو أشد الملل وأخطرها . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وإذا ظهر دفتر بخط الكاتب بيده معروفة بما عليه للناس وقال : على فلان كذا وكذا وعندى افلان وفلان كذا وكذا بيسة ولفلان وفلان كذا وكذا بيسة والكتابة بالترجي وليس للدفتر تاريخ ولا وصى به يقضى من مالي بعد موتى لو كتبه بيدي مقرا به على نفسه فهذه صفة اللفظ الذى ذكرته لك غير أنه يعرف أنه خطه وكتبه في موضع من الدفتر : كتبه فلان بيده .

وبقية المواضع لم يكتب فيها وترك أيتاما يحكم به ويجوز للرعى إنفاذه على هذه
الصفة أم لا ؟

ويعتاج من له الحق أن يحلف أم لا ؟

وتحوز كتابة المترى في اللوصايا أو في الحقوق أم لا ؟

وكذلك للبيعات عرفنا ذلك .

وأيضا قال أول كتابه : هذا بنا على وأنا فلان بن فلان ولا يسمى اسمه خير
عندي .

الجواب :

أما في الأحكام فهذا لا يحكم به وأما في معاني الاطمئنان فذلك إليهم .
والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وهل تجوز اللوصايا بغير شهود أثبتت أم لا إذا لم يجد للثقات
يشهدون - على ذلك ؟

الجواب :

أما اللوصايا فلا تثبت بغير شهود . والله أعلم .

* مسألة :

وفي الرجل إذا كتب أزوجه نفقة وكسوة فكم لها من النفقة والكسوة .
أعني الميئة وكم لإدامها وخلها بصرف هذا اليوم ويجب لها كوش وخل وصنف .
فيل أم لها ما كتب لها ؟

الجواب :

لا تثبت وصيته لها بنية ولا كسوة ولا شيء لها لأنها وارثة والحجة فيها قول النبي ﷺ : لا وصية لوارث . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وما تقول شيخنا في رجل أوصى بدراهم لمن يحفر له قبرا يدفن فيه ثم مات هذا الموصى ودفن في قبر محفور قبله من مال موقوف لحفر القبور أو مقطوع بحفر ذلك القبر رجل لمن تصير هذه الدراهم الموصى بها على هذه الصفة ؟ عرفنا شيخنا وجه الجائز في ذلك وأنت الأجور - إن شاء الله .

الجواب :

إن عرف الذين حفروا ذلك القبر الذي دفن فيه فيهجهني أن تكون هذه الوصية لهم ولا يضرهم أخذ الأجرة .

وإن لم يعرفوا فالظاهر أنها ترجع إلى ورثة الموصى لأنه إذا لم يعرف الموصى له فورثة الموصى هم بها أحق إن صح ما حضرني فيه فليفتظر في ذلك والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : فيمن أوصى بمائة محمدية فضة أو أقل أو أكثر كذا كذا وحين الوصية وطاء القرش أربعة عشر محمدية وصرفه اثني عشر محمدية وصرفه في ذلك الحال محامدي فضة وغوازي ومضى ما شاء الله من المدة .

ثم مات الموصى فرجع القرش بعد موت الموصى أقل من صرفه الأول وبطل صرف محامدي الفضة حتى كادت أنت لا توجد بالسكينة إلى ما شاء الله ما حكم هذه الوصية ؟

وما الذى يثبت منها ؟

وما الذى يبطل على هذه العينة ؟ أين لنا حسب ما أراك الله مأجورا
إن شاء الله ؟

الجواب :

قد اختلف العلماء فى حال وقع الوصية على قوانين :

أحدها : أنها واقعة بموت الموصى .

والثانى : وقوعها حال لفظ الموصى للوصية وبيان فائدة الاختلاف ظاهر
فى مثل الوصاية بالعتق ممن حدث له رقيق بعد إيجاد الوصية منه ففى الحادثين
منهم قولان والمطلوب من هذه تمهيد القياس عليه فى هذه المسألة فى صرف القرش
والدنانير مع انتقال صرفها إلى الكفارة وثقله فيه .

ففى أوصى بمائة محمدية والقرش بأربعمائة محمدية ثم مات والقرش سبع محمديات
فعلى القول الأول فلم يمس مائة محمدية لأن الوصية واقعة حينئذ بلا خلاف فى قياس
هذا القول .

وأما القول الثانى فإن كانت الزيادة والنقصان باختلاف القرش ورخصه والتسوير
فلا شبه أن يكون كذلك ولو كثر التفاوت لأنه لو كان بتفاوت الفداء والرخص
فى سعر القرش يكون تفاوت الفوازي والحامد لكان على المشتري كل يوم أن
يسأل عن سعر القرش فإن زاد فيه عن الأمان شاخت أو محمدية أو أكثر أو أقل
وجب على المشتري للبائع الزيادة على حساب القرش والنقصان شيء معين كحامدى
النفضة ثم اختلف للصرف فذلك نوعان :

أحدها أن يكون للصرف الأول باطلا لا يقبل ولا يفيد فهذا يحكم فيه بعد
للمس من الجائز فى المبدأ لمن كان له أربعة عشر محمدية من ذلك الصرف المتروك فله
الآن سعر قرش إن كان سبع محمديات أو عشرين محمدية أو أقل أو أكثر .

وإن كان الصرف الأول يجوز ويفيد نفعه على الصرف الأول إن كان موجوداً فهو بيمينه محامدي نفعه أو سعرها الآن لا حين الوصية .
وإن كانت لا وجود لها فهي تشبه الصرف المتروك وحكمها حكمه فيعطى عدل سعرها حال الكتابة بحساب ذلك من سعر البلد الجائز الآن فيها .
هذا ما حضرني من القول في هذا المعنى فليتنظر فيه وخذوها بالمدى فإن انقطع ركيك ولكن هذا ما سمحت به للتريخ في الحال والله المشكور .

• مسألة :

ومنه : وفيمن كتب وصية ولم يجد وصياً كما ينبغي فلقها على ثقات المسلمين .
وأمناتهم ولا وجد لها أحداً أميناً يتركها عنده فتركها في مأمته وحرزه أو وجد ثقة يتركها عنده فتركها للموصى أيكون سالماً على هذا ؟
وكيف يفعل هذا الذي تركت عنده ؟

ومن يقبضها إذا لم يجد حاكماً في زمانه تقوم به الحجة في زمانه ولا من يقوم مقامه ؟ يتركها بحالها عنده أمانة أم يقبضها ورثة الموصى كانوا ثقات أو غير ثقات ولا عليه شيء ؟ أم ماذا عندك ؟ تفضل لنا بالجواب وجه الصواب .

الجواب :

إذا لم يجد وصياً ثقة يقوم له ولم يكن منه تقصير في طلب ذلك في محل لزمه فند انحط عنه الخطاب بالموصى لثبوت عجزه والله ولي عذره وهو أكرم وأرف من أن يحبب المالك في حكمه على مذكور في علمه ويرجى له أن يجرى من ذلك في أحكام السلامة مع صحة نيته وصدق عقيدته وموافقة أعماله وأقواله على طريقة الاستقامة وكيف لا ولو زاد على ذلك ما رضى وأشهد الثقات ما بها ولم يوسط .

على العمل وصيا فيها مع وجوده بثقة المستطيع للتوصي له فلا نقول بهلاكه وإنما نرجو له السلامة .

وفي كلام الشيخ أبي سعيد - رحمه الله - ما يدل على ذلك فالوصية في محل وجوبها فرض وكذلك الإشهاد عليها ومن قصر فيهما مع القدرة عليهما فلا سلامة له من الهلاك إلا بالتوبة والرجوع إلى الله .

وأما الرضى فهو من الأمور به فيهما ولكنه لا يخرج على الوجوب في الاعتراف وإن تأكيد أمره إلا أن يحسن فيه بثبوت معاني الاختلاف وإذا كتب الوصية فأشهد الثقات عليها فأولى ما بها أن تكون عند أولئك الشهود .

فإن تعذر فعند الثقات .

وإن عز فعند الأعماء وإن عُدِمُوا فآلله أولى بمذره وتكون أمانة عنده ويشهد عليها من قدر عليه لعمى أن تبلغ إلى محلها من أكفأحكام المسلمين أو جماعتهم القادرين على إنفاذها إن عُدِمُوا الأحكام في الحين .

فإن كان في الورثة منهم أحد رشيد فهم أولى بها لأنهم مسئولون عن إنفاذها بعد صحتها ومحاسبون على تضييعها إن ثبتت شرعا ولا يطيب المال لهم إلا بإنفاذها .

وما على الهالك إلا الاجتهاد في تصحيحها والسعى في الإشهاد عليها وبذل الجهود في وضعها بمحلها ومن بذلها بعد ما سمعها فإنما الإنم على من بذلها والموصى قد مضى على طرق السلامة إن وقى بما عاهد الله عليه من هذا وغيره وليس بمسئول عما بعد موته فإنه لا يملك من أمره شيئا والله أولى بخلقه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل أوصى بحل للنساء للقائمات في أيام عزائه ولم يخصص الوصى ما حد هذا الحل إذا كان للنساء قليلات أو كثيرات ؟

الجواب :

نعم تثبت وصيته على قدر كفايتهن لفسادهن تلك وبجهد الوصى في ذلك .
والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل أقام رجل مريض من ألم الجدرى عاقبا الله وإياك منه ثم أوصى المريض للقائم به بسبعة قروش في مرضه بعد ما أوصى بما له وعليه من ضمانات وحقوق وديون وكفارات وقسم أمواله بين أولاده في حال مرضه وهو في ظاهر الأمر أنه صحيح للعقل ثم مات المريض أثبت وصيته هذه أم لا ؟
والقائم له عداؤه أم يثبت ما أوصى له بالدرهم التي أوصى له بها ؟ أم كيف الحكم فيه ؟

أرأيت شهنشا إذا أخبرهم القائم وصية هالكهم بالدرهم التي أوصى له بها من غير إثبات الوصية أتجل له أم لا ؟
وما حد وصية المريض الذي تثبت وصيته ؟ عرفني شيخى ذلك .

الجواب :

نعم تثبت وصيته وتكون في ثلث ماله مع وصاياه . وللورثة إن لم نصح معهم الرصية إلا من قول القائم به فلا يلزمهم إثباتها له لقوله ولو كان ثقة لأن قوله هذا في محل الدعوى .

وأما وصية المريض فهي جائزة ما لم يختلط عقله أو يفرغر بنفسه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفيمن أتاه بدراهم وقال له : هي من وصية فلان المالك له أيسمه قبولها من يده وهو لم يعلم حكم الوصية أنها ثابتة أم لا ؟ ولا يعرف أمانة من وافاه بالدراهم لكنه مالك لأمره أم في ذلك اختلاف ؟ قال : إن كان أسيماً منهم . وإلا وإن كان للورثة بالغين وظهر تقويضهم إليه جاز .

وكذلك إن فعله بملهم أو عدوا به فرصوا أو سكتوا ولا تقوية لهم ولا عذر .

• مسألة :

ومنه : وإذا اشترك اثنتان فاشترتا شيئاً لهما يبقى ليعقبا به على أمر زمانهما من ديهما أو دنياهما ما دام عليه في قيد الحياة فأرادا أن يتواصيا بأن كلا منهما من يموت قبل صاحبه محقه لصاحبه من ذلك الشيء . ولا يكون للوارث فيه سبيل للثبته .

أيسح هذا إذا كانا قبل الشراء اشترطا على بعضهما بعض ذلك الشيء أو في حال عقد صفقة المبادعة بينهما أو بعد ذلك كله قد افقدا ؟ تفضل ببيان ما ترى في هذا الذي جرى .

• الجواب :

الشرط باطل . وإن أوصيا فليرجع بهما إلى أحكام الوصايا . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ويكون سبيل من أراد أن يحج بالأجرة عن فلان المالك من ذير اطلاع على إثبات الوصية ولا أمانة الموصي سبيل ذلك أم ماذا ملك ؟

الجواب :

هذه مسألة الوصية السابقة إن كان أميماً فنعم وإلا فإن كان الورثة بالغين وظهر تفويضهم إليه جاز لسكن تزييد عاينها إذا لم يقر به أنه من مال الهالك فيحتمل أنها من ماله .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في الذي هلك وخلف مالا ووصية وضمانات وتفصلته ولم ينفذ الورثة ما في هذه الوصية لا بإبطال مبطل يعلم بطلانها ولا عرضوها على حاكم لينظر الخلل إن كان بها في أحرفها وألفاظها إلا تسامها وهو عن نقصان المال أيحل لهما المال على هذا الحال أم لا ؟

وإن باعوا شيئاً من الأصول والأروض أيحل للمشتري للمالم ذلك أم لا ؟ ولم يعلم بطلان الوصية ولا إتمامها إلا الشهرة القاضية بالوصية وبقلة تقدم إنفاذها ؟ بين لي عاجلاً وأنت المأجور إن شاء الله .

الجواب :

إن حكم المال للورثة فبهمهم منه جائز إن كان ممن ثبت ذلك منه ما لم يصح في شيء بهينه ما يخرجهم إلى غيرهم في الحكم من وصية أو غيرها . والله أعلم .

ومما يضاف إلى الكتاب عن شيخنا الهطاشي :

• مسألة :

وفيمن أوصى بدارهم لمن يفصل للميت ويحفر قبره وحفر للقبر واحد أو غسله واحد ألهما الأجرة أم لمن يفصله ويحفر قبره ؟ أم ترجع الوصية للورثة ؟ بين لنا ذلك .

الجواب :

على معنى هذا اللفظ الذى فيه عطف الصلة على معنى الصلة الوصول واحد .
فلا تكون الوصية المذكورة إلا لمن يجمع بين الصنفين وهما النسل والخفر لا لمن
يفترد بإحدهما . والله أعلم .

• مسألة :

وهذه : وما تقول فى امرأة أرادت منى أن أكتب عليها شهادة فى مكتوب
سما يوجد بخط الشيخ سيف بن خلفان كتبت فيه لأخيها بعد موتها ثلث مائتها
من بعد إنفاذ الوصية فهل واسع لى أن أكتب شهادتى فى هذا المكتوب
على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب :

لا تجوز الوصية بثلاث سالها بلا حق ولا ضمان إلا أن تكون وصيتها الباقية
تخرج منه فيكون الثلث للجميع . وإذا كان كذلك نهى جائزة .

رجع إلى كتاب التمهيد :

• مسألة :

ومما يوجد عند موسى بن عيسى حيث قال : « لا وصية لوارث » بين لى شرح هذه الرواية .

الجواب :

نعم قد ثبت عن الغنى عنه « أن الله قد أعطى كل ذى حق حقه ألا لا وصية
لوارث » فدل ذلك على عدم جواز الوصية لكل وارث إذا لم يكن بحق قد ثبت على
المالك يوجب عليه التخلص منه فلا تجوز للوارث وصية وإن أوصى له كانت باطلة .

ومن مثل هذا ما اعتاده الناس من الوصية للزوجة بنفقة وكسوة ما دامت في
عدة الوفاة منه وهذا باطل .

ومنه : ما توصى للمرأة لتزوجها من الصداق إن كان لها عليه صداق وهذا
مثله باطل .

ومثله من يوصى بسلاحه وكسوته ونحو ذلك لأولاده الذكور فهذا باطل
أيضا أو بصيغة المرأة وما بقي من عطرها وكسوتها لهناتها بعد موتها وهذا كله
باطل عاطل ليس بشيء وعليه فليقتس . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في رجل أراد أن يكتب يتيمة زوجته بعد موته أيجوز له أن
يكتب لها وهي ترثه أم لا ؟

الجواب :

لا يحل له ذلك وهذا من نوع ما وقع النهي عنه تحريما له بلا خلاف فله .
والله أعلم

• مسألة :

ومنه : ما تقول إذا أراد أحد أن يكتب أو يوصى لأولاده بشيء بعد موته
وليس عليه ضمان لولده بل أراد أن يكتب له من ثلث ماله أيجوز لأولاده ذلك
أم لا ؟

الجواب :

لا تجوز الوصية له بعد الوفاة . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ونظرتُ جوابك كأنك مبطل الذي يكتب لزوجته بعد موته نفقة . وكوش جلد وصبغ نيل ما دامت في العدة في أكثر وصية أهل عمان وزنجبار أيجوز أن يكتب هؤلاء مثل هذه الوصية وماذا على الكاتب هكذا يفعلون أنجزه التوبة أم عليه الضمان بما تلف من المال على كتابته ؟

الجواب :

نعم قد أبطلها الله ورسوله . قال رسول الله ﷺ : « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ألا لا وصية لوارث » .
والزوجة وارثة فلا وصية لها .
والكاتب إذا كتب غير الجائز فعليه التوبة .
والعمان على من فعل ما يوجب الضمان عليه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وإذا كتبت للمرأة لزوجها بعد موتها صداقها الآجل إذا أخذه الزوج أنجزه التوبة أم يرجع الصداق ويكون حاله حال للورثة ؟

الجواب :

وهذا مثله . وليس للزوج أخذه إلا إذا رضى الورثة وأتموه له وهم ممن يجوز عليه رصاه وإلا فعليه التخلص منه إلى الورثة . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وإن كانت الوصية غير ثابتة وأراد الورثة إتمامها ثم رجعوا عن ذلك وهم باغون ألهم رجوع أم لا ؟

الجواب :

إن كانت في الحكم باطلة أثبتنا الورثة وهي مما يجوز إثباته وهم ممن يجوز
إثباتهم فالثبوت جاز وأرجو أنه قد قيل : إنه ليس لهم أن يرجعوا عن ذلك .
وأما أنا فلا أقدر على الحكم بثبوتهم فيما بينهم وبين الله إن كان في
الأصل غير ثابت عليهم شرعا .

وأما في الحكم للظاهر فيما بينهم وبين الناس فلا أبصر ثبوتهم أيضا إذا صح
أن رضاهم كان رضى بباطل وأن ذلك غير ثابت عليهم أو يكون هنالك شيء
لم يحضر في عقل حتى أبصر حكمه إن وضع لي . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وكذلك إن أردنا إثبات شيء للمسجد وكان ذلك موصى به أو
غير موصى به وأنبهوه بقصد القلوب أو بلائظ اللسان أثبت عليهم أم لا ؟

الجواب :

إثبات الوصية غير إثبات الشيء للمسجد .

وإن أثبتوا للمسجد شيئا على أنفسهم فهو يخرج مخرج العطية وحكمه حكمها
أو يخرج الإقرار في ظاهر الحكم إن أحقج عليهم وكمل المسجد أو غيره ممن
يجوز له ذلك أو يلزمه والتمثيت بقصد القلب لا يحكم به لأن ذلك نية وباللسان
محكوم به على ما صح فجاز من حكمه .

وإن كان التمثيت إثباتا للوصية فيما أوصى به للمسجد فلامسجد في ذلك
ما لفه من الحكم وقد مضى من ذلك ما أرجو أن فيه كفاية لمن فهمه .

• مسألة :

ومنه : وأسألت عن شروط إبطال الوصية ما هي ؟ بين لي سيدي ذلك كله
جيافا صريحاً لك الأجر إن شاء الله .

الجواب :

إبطال الوصية لا أعرف شروط ما هي ؟ فإن الوصية تبطل بأسباب كثيرة
وكل ذلك فليس هو بسى ، ينحصر بمحدّد يتميز به كل وجه وحده والوصية قد
تكون باطلة من جهة نفيها .

وقد تبطل من جهة عدم الشهود أو الأحكام بها مع عدم قيام الحجة على
الورثة وكل ذلك مما يطول تفصيل شرحه ولك عن ذلك عني .

فإن اعتنيت بذلك فزمتك الوصية في موضع لزومها فأحضر من قدرت
عليه من العدول وأوض عليهم مجتهداً في ذلك محسباً إحدى الطائفت والإمكان
غير مقصر في شيء من ذلك وصح لفظك معهم وأشهد على ذلك فإن مات
بعد الاجتهاد الواجب عليه مات معذوراً والله أدرى بالحقيقة في القصد وأولى
بالعذر إذا علم صحة النية والقصد من عبده .

• مسألة :

ومنه : وإذا أوصى أحد بشيء لمال الوقف أو لمال زيد أثبت هذه الوصية
أم لا ؟

الجواب :

لا يبين لي ثبوت وصية لمال زيد وإنما الوصية لزيد إن شاء .
وأما لمال الوقف إن كان بشيء مما ينفذ فيه ويجعل في مصلحته فجائز .
والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي الوصية إذا كان بمضى الفاظها غير ثابت أنه بطل كلها أم يبطل.
منها ذلك اللفظ وحده ؟

الجواب :

لا تبطل كلها وإنما يبطل منها ما قد وافق الباطل في حكمه وهذا أصل مطرد.
فلهتمس عليه وإن كان في آثار المتأخرين على اختلاف في المصطوف إذا بطل
المصطوف عليه أو لتصور في لفظه وفساد في حكمه . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : في رجل أوصى بوصايا من حقوق الله وحقوق عباده ولم يجد أحدا
من يأمن به يتوصى له وعلق شرطا إنفاذا على ثقات المسلمين وتركها في بيته
الذي يسكنه وفي حرزه ومات على ذلك أتراه سالما أم لا ؟
ووجدنا في الآثار أنه يضعها عند ثقة من المسلمين فإذا وجد الثقة ووضعها عنده.
ككيف خلاص الثقة من هذه الوصية ؟

وإن لم يجد ثقة ووجد من يستحسنه أيسكون القول فيه سواء أم لا وقد
أشهد على نفسه فيها شهودا كما أسر ؟ بين لنا ذلك مأجورا إن شاء الله .

الجواب :

إذا لم يتركها في يد الثقة أو الأمين فأخاف أن لا يكون قد وضعها في موضعها .
لما في ذلك من أحوال تلحقها في الأغلب .

وإذا تركها عند الثقة ومات الثقة ياتيها إلى الحاكم المدلل أو جماعة المسلمين .
وهم يقيمون لها وصيا يفقدونها على مقتضى الشرع إن شاء الله .

• مسألة :

ومنه : وفيمن أراد الإبقاء ليقضى فرض عهده إلا أنه لم يجد وصيا ثقة فالحيلة له في الخروج من عهدة الوصية ما تقول إذا جعل ثقات المسلمين أوصياء في إنفاذ وصيته أيجوز بذلك مما لزمه من الوصية ويكون قد أدى ما عليه منها أم لا ؟

وإن مات على ذلك أيلزم المسلمين تولى إنفاذ وصيته ويكون ذلك فرض كفاية عليهم أم يجوز لهم الإجماع على تركها غير منفذة من غير ما إثم يحملونه على ذلك ؟ بين إذا صرنا فإني في حاجة إليه .

الاجواب :

يكفئه ذلك إذا عدم الوصى الثقة وعلى حكام المسلمين وجماعتهم في وقت الظهور أن يعملوا بإنفاذ ذلك مع القدرة عليه ولكل ثقة أن يقوم به مع القدرة حيث لا مانع منه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في الذي أوصى به عبد الله بن محمد للمسجد وللنخل والكفن أثبت ذلك أم يكون لبيت المال ؟ عرفنا ذلك .

الاجواب :

إن حكم به لبيت المال لم تثبت الوصية فيه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في صحة لفظ الوصية إن قال : قد أوصيت بكذا وكذا من مالي في حياتي وبعد موتي لكذا وكذا هل يكون هذا لفظا تابعا ؟

وإن كان غير ثابت فما اللفظ الثابت للصحيح ؟ فاشرح لنا فيه شرحا يفهمه
قليل المعرنة .

الجواب :

قد تختلف المعاني فتختلف ألفاظ الوصايا بحسبها ولا يمكن قصر ذلك على
لفظ معلوم وإنما يعرف موافق ذلك من قدر على تأدية المعاني بالألفاظ المطابقة
لها . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : أشهدني للشيخ محمد بن عاصم اللبوسهedy أنه أوصى بما يحتاج إليه
نفسه من ماله بعد موته من جميع جهاز الموتى إلى أن يوارى في قبره وبطعام
وإدام وحلاء من ماله على رأى وصيته بها أكله من شاء الله من الناس أيام
القمزية فيه .

وبثلاث ممدلات غوازي صغر من ماله لمن يفله بعد موته غسل الموتى .
وب نصف قرش أفرنسيسي فضة لمن يحفر له قبراً يدفن فيه بعد موته .
وبعشرين قرشاً أفرنسيسيا فضة من ماله لأقربائه الذين لا يرثونه .
وبخمس كفارات صلوات من ماله كل كفارة منهم إطعام ستين مسكينا .
وبأجرة من يصوم عنه بعد موته خمسة أشهر زماناً بذلك ما لزمه من صيام شهر
رمضان وبإنفاذ هذه الأجرة من ماله على رأى وصيته .
وبمائة قرش أفرنسيسي فضة لفقراء المسلمين عما لزمه من زكاة ماله ومن حق
لم يعرف له صاحباً .
وبأربعة قروش أفرنسيسيات من ماله للفلج المروف بفلج اللطفي من سمد
الشان بحق لزمه له

وبقرش أفرنسيسي فضة من ماله للقاج البصير من سمد للشان بحق لزمه له .
وبنصف قرش أفرنسيسي فضة من ماله للقاج للصويريج من سمد للشان بحق
لزمه له .

وبقرش أفرنسيسي فضة ونصف قرش أفرنسيسي فضة من ماله لمسجد الخنجاه
من سمد للشان بحق لزمه له .

وبثلاثة أرباع قرش أفرنسيسي فضة من ماله لمسجد السوق الذي هو سميلى
حجرة الحقيقيات من سمد للشان بحق لزمه له .

وبربع قرش أفرنسيسي فضة من ماله لمسجد الجامع من حجرة الجهاضم من
سمد للشان بحق لزمه له .

وبقرشين أفرنسيسين فضة من ماله لسالة ونضيلة ابنتي سليمان بن حمد
البوسعيديين بحق لزمه لهما .

وبقرش أفرنسيسي فضة من ماله لحفيد وعبيدومسلم أبناء محمد بن سعيد بن دلى
الذين هم من أولاده حمسيدي بحق لزمه لهم .

وبقرش أفرنسيسي فضة من ماله لورثة منة بنت سالم الهذائفة التي مات عنها
خمس بن حمد بن خميس وهي زوجته بحق لزمه لها الكتم منة هذه .

وبأربعة غوازي صفر من ماله لورثة مبارك بن سعيد البوسعيدى بحق لزمه
لها الكتم مبارك هذا .

وبماله المسعى اللوتية من سقى ملج البحر من سمد للشان مع نصف أثر ماء
من مائه من بادة النصاب من هذا القاج لشربه ليكون وقفا مؤبدا بفرق غلقه في
قراء المسلمين بعد إصلاحه منها بحق لزمه ولم يعرف له ربا .

وبجميع كتبه القرآنية والأثرية لتسكون وقفا مؤبدا ينفع بها من شاء من
المسلمين وإصلاحها كلما احتاجت إلى إصلاح بقلة نخلة المطرحة التي هي بالموضع

المسمى الحجة شرق البيت الذي به وبيوته الذي بحجرة الشريعة من سمد الشان
لهكون وقفا مؤبدا يسكنه من شاء الله من الناس وبإصلاحه كلما احتاج إلى إصلاح
جنته فخلقه المرحى التي له بهذه الحجرة .

وبحقه ونصيبه من البيت الذي بالموضع المسمى الحجة من سمد الشان ليكون
وقفا مؤبدا يسكنه من شاء الله من الناس .

وبنخلته الفرض التي على وجين فلج السمدى .

وبنخلته النشوا التي تحت هذا البيت من الجهة النمشية .

وشجرة الأنبا التي هي شرق النشوا لا يكون وقفا مؤبدا إمار نصيبه الموقوف
من هذا البيت وعمار الرحا الموقوفة في حياته المركبة حول هذا البيت ولإنظار
الصائمين في هذا البيت بما يفضل من غلاته عن هذا العام المذكور هنا .

وبنخلته العاضدية التي قرب المسجد الذي ببناء في الموضع المسمى برية من
سمد الشان لا يكون وقفا مؤبدا تنفذ غلاتها في عمار هذا المسجد وإمار المسجد الذي
ببناء الزاهد سيف بن محمد بن عهد الله البوسميدى المعروف بمسجد سيف الكائن
بالموضع المسمى للشريعة من سمد الشان .

ولكل واحدة ممن يبقى من بعد موته من أزواجه اللاتي عنده الآن بنفقة تامة
وكسوة مصبوغة بالنيل وكوش جلد ما دامت في عدة الوفاة منه بحق لزمه لما .

وقد جعل محمد هذا كل مملوك له يبقى بعد موته حرا لوجه الله تعالى .

وأوصى لكل من يستحق للمعق منه بعد موته من ممتلكاته بشرة قروش
أفريسيهات فضة .

وبالصقة التي بناها مملوكه نصيب وما قدمها من صرمة المدلوكي ونخلة
البرنى ونخلة الفرض ليكون هذا الوصى به وقفا مؤبدا يأكله من يستحق المعق

منه بعد موته من عيالكه وأولادهم إلى أن يقرضوا ثم يكون من بدم وقفا
تفقد غلظه في قراء المسلمين .

وبثلاثة قروش أفرنسيهات فضة من ماله لماشل بن ناصر بن سالم الحرامى .
وقد جعل محمد دندا سعيد بن شامس بن عبد الله البوسعيدى وصيه في إنفاذ
ما أوصى به هذا وفي إنفاذ ما أوصى به من غيره من ماله وقد جعل له من ماله خمسة
عشر قرشاً أفرنسياً فضة أجرة له على قيامه بإنفاذ ما أوصى به إليه .
أوصى محمد هذا بقضاء وإنفاذ جميع ما كتبه عليه هذا ثانياً كان أو غير ثابت
فقد أثبتته على نفسه .

وأوصى بقضائه وإنفاذه من ماله بعد موته على رأى وصيه بقاربخ اليوم
الحادى عشر من شهر شعبان من سنة ١٢٦٤ من الهجرة .

مكتوب آخره : وكتبه وشهد به الفقير إلى الله سلطان بن محمد بن صلت البطاشى
بيده بخط شيخنا الخليلي : قد عرضت على هذه الوصية ولم أرى فيها شيئاً من الخلل .
والله أعلم .

وكتبه الفقير سعيد بن خلفان الخليلي بيده .

* مسألة :

ومنه : ما تقول في رجل أوصى لإطعام من شاء الله من الناس ممن يحضر
عزاه ومأتمه على رأى وصيه أو يحضر عزاه أو مأتمه أو في أيام عزاه أو مأتمه
أو اكتفى بذكر العزاء عن المأتم أو بذكر المأتم عن العزاء في جميع هذه الصور هل
تثبت هذه الوصية ؟

وما معنى للعزاء والمأتم لغة ومعنى وعرفا ؟

وهل الوصية بهما جائزة ؟

قال : أما معنى العزاء لغة وعرفاً فهي اللمة أن العزاء هو الصبر .
وقيل : هو حسن الصبر . لكن قولك لمن يحضر عزاءه : أى صبره فلا يصح
إلا بتأويل .

وإن إضافة الصبر إلى الميت لا تعقل فلا يصح إلا إذا قدر له في الإضافة إليه
معناه في فيكون معناه يحضر العزاء فيه كما قيل في قوله تعالى : « بل مكر الياستل
والنهار » أى مكر فيهما .

أو يقدر له مضاف محذوف بين العزاء والضمير فيكون المعنى : من يحضر
عزاء أهله فيه .

أو يقدر له مضاف محذوف قبل العزاء فيكون المعنى : من يحضر موضع
عزائه أى موضع العزاء فيه .

والظاهر أنهم وضعوا لفظة العزاء في موضع التعزية تسمية للشيء بما يشبه إلى الله
لأن المقام مقام التعزية أى سؤال العزاء والصبر لأهل الميت وماله وجد أن ذلك
منهم أى وجد أن العزاء والصبر منهم فعدل عن التعزية إلى العزاء مهالفة أو تفاؤلاً
يحصل ذلك لهم .

وأما معناه عرفاً فهو معنى التعزية لا غير أى لمن يحضر لأجل تزيه أهله
وتسليتهم .

وأما اللأثم فعناه لغة ما صرح به القاموس أنه كل مجتمع في حزن أو فرح
أو هو خاص بالنساء

وفي شمس العلوم : هو النساء المجمعات في خير أو شر .

ففى القول الأول فلأثم كل اجتماع من رجال ونساء في مصيبة أو عهء أو
عرس أو ضيافة أو خير أو طرب أو غيره .

وفى القول الثانى هو خاص بالنساء المجمعات فى ذلك كله .

وفي قول صاحب شمس العلوم : ما دل على قول الأخير أيضاً إلا أنه أم لأنه يشمل النساء المجتمعات في كل حال .

وعلى هذا فالوصية به مشتقة من حيث إنه أوصى لمن يحضر عزاءه وبحضر أحوالاً آخر محتملة للوجوه المذكورة لكن أشهر ما في انظة المأثم أنها تكون لموضع اجتماع النساء في المصائب فالدب والنياحة ويجوز أن يشاركهن في ذلك الرجال الحاضرون للعزاء على قول .

وعلى هذا فإن كان المعروف من عادة النساء أنهن لا يجتمعن في المأثم مع حدوث المصائب إلا للدب والنياحة لوصية به باطلة لأنها وصية بمعية قد هي عنها للشارع صلوات الله عليه وحرمة فلا معنى لجوازها وقد ثبت أنه وعرفنا أنها بالنساء أخص من الرجال لأن أهل الافة لم يجتمعوا في تخصيصهن بها .

وإن وقع الاختلاف في إطلاق ذلك على الرجال أيضاً . فإن كان إطلاقه عليهن أمرف وأخص ويجوز أن يكون في هذا لكل قوم لفهم .

فإن كان في عرف قوم ولفهم أنها تكون لغير ذلك فالرجع به إلى ما عرفوه منهم الافة .

وكذلك إن كان عند قوم أن اجتماعهن يكون لا لدوح ولا لدب وإنما الأمر جائز . كقراءة القرآن . أو اتعاظ أو تساية لأهل الميت أو نحوه بالوصية به جائزة وإلا فلا جواز لها في أيدي .

ونحن . سب ما شاهده ونراه من عوائد أهل العصر لا نرى اجتماعهن في المأثم إلا من أكبر المنكر وأنبج المصاصي . والحكم في ذلك اللأساب على اختلاف الأحوال من الناس في الأمكنة ولأزمة بحسب العوائد المعروفة معهم في ذلك .

لكن بقي النظر في حكم العطف بواو النسق الداخلة بين العزاء والمأتم عطف
للثاني على الأول .

فإن كانت الواو للجمع فالظاهر إنفاذ الوصية لا يجوز إلا لمن جمع بين الحالين
من العزاء والمأتم فإن كان العزاء عرفاً يجمع الرجال والنساء والمأتم كذلك فيكون
معناها واحداً فالوصية جائزة لكل من حضر .

وعلى قول من يرى أن المأتم خاص بالنساء فالوصية به لا تجوز إلا لمن جمع
بالحضور بين موضع العزاء للرجال والمأتم للنساء . فلا تجوز لمن حضر المأتم وحده
من النساء ولا لمن حضر العزاء وحده من الرجال فهي غير جائزة للجميع إلا لمن
حضر الموضعين جميعاً وهذا كالمعذر .

وأما على قول من يذهب إلى أن المأتم هو الموضع المخصوص بالهدب والنواحة
للرجال والنساء فالوصية به باطلة في الأصل كما مضى .

ويوضح بطلانها في هذا الموضع أيضاً كونها متضمنة للجمع بين الضدين بين
العزاء الجائز والفواح الحرام لأنها لا تصح إلا لمن جمع بينهما في الحضور هذا إن
كانت الواو للجمع .

فأما إن قدرت للإباحة أو للتخيير فهوز لكل من حضر أحد القسمين من
العزاء أو المأتم وتكون في هذا الموضع بمعنى أو لکن الواو بمعنى الجمع أعرف
غير أن مقام الكلام دال على أنها الإباحة أو للتخيير ولا دليل يقطع بذلك
أيضاً لجواز الأول فهي أقرب إلى الإشكال وأدنى إلى الوهن لما بها من
الاحتمال في جملة هذه الوجوه الملبسة بها في المعنى والحكم جميعاً . وفي الأثر : كل
مشكوك موقوف

وجوز أن يكون الرجوع في مثل هذا إلى لغة الموصي إن عرف ذلك منه .
وإلا رجع إلى النواهد الحكيمة .

بأن أتى بلفظة « أو » في موضع الواو المعنى للعطف به في هذا الموضع دل على الإباحة والتخيير صريحا وسلم من كلفة القول بالجمع بينهما لكن يبقى معلولا يجوز الوصية لمن يحصر المأثم كان المأثم حاصا بالنساء وكان المتعارف من حضورهن أنه لا يكون إلا للندب والنوح فيكون الإيصاء وصية به الموصية كما مضى إلا أن يجوز أن يكون منهن خلاف ذلك ف يرجع به إلى المعنى المطلق في الالة من معنى المأثم كما ذكرناه .

وأما إن أوصى بإطعام من شاء الله من الناس أيام مرازته ومأثته سواء عطف المأثم على الزراء بالواو أم بأو فالمعنى واحد .

وفي الظاهر أن الوصية به جائزة في الحكم لكنها لا تختص بإطعام الحاضرين للزراء ولا في المأثم وإنما هي وصية بإطعام قوم مجهولين لا تخصيص لم يثنى فمن أطعم منها في تلك الأيام جازت له .

وإن كان ذلك على رأى وصيته أو على رأى القائم بمرازته ومأثته فلم ينظر فيه . لكن من حى لمن بلى بالنظر إلى ذلك أن لا يعتمد أهل المصيبة به هنالك .

فإن أطعمه في المأثم مع من يطعمه مقبلا على المأثم بالندب والنيابة على الميت فقد وضع أمانته في غير موضعها وأنفذ الوصية في غير أهلها لأنها في الأصل غير جائزة لأهل ذلك الفعل . لظهور ما به من البطل . والمعين على الفجور غير سالم ولا مأجور . فيلزمه في المال غرما . ومن الفعل إثم . وعليه المتأب من الله تعالى بما أصاب .

فإن يكن المال من عهده فقد أضاعه . وتكفيه التوبة لتمام رشده . وإلا لزم ما عليه من الضمان ولا براءة له من ذلك ولا أمان .

فإن سلمت الوصية من ذكر المأثم واكتفى الوصى على ذكر العزاء وحده
كانت جائزة لما أسلفناه . سواء أوصى بها لمن شاء الله من الناس في أيام عزائه أم
قال : لمن شاء الله من الناس ممن يحضر عزاءه . أو آتى بفهم هذه الألفاظ الدالة
على المعنى إذ ليس في الحكم بالظاهر ما يدل على بطلان ذلك ولا فساد له لأن نفس
العزاء طاعة وتمزية للمؤمن في مصابه مأمور بها شرعا .

وإن لم ترد سنة بالإطعام في ذلك لكن نفس الإطعام للحاضر في طاعة
أو القائم بسنة إن كان من ذلك أسره إذا أراد به القربة إلى الله تعالى وما جاز
من هذا أن يفعله من يملك أسره من الناس ابتغاء قربة إلى الله تعالى وإرادة
الوسيلة إليه جاز للوصى أن يوصى به من ماله .

وإذا أوصى به فالوصية به جائزة وتخرج مع الوصايا من ثلث ماله وهو من
جنس الطاعة والمباح في الأصل لولا ما يدخل من المشقة من ذلك على أمل هذا
الميث وبورثهم للفكليف والمصّب .

لكن تختلف المقامات والأحوال في مثل هذا فلا بد من مراعاة النواهد
الشرعية في الخصوص والعموم .

واقعد أوضح الشيخ أبو نهبان - رحمه الله - في مسائل التعزية من ذلك
ما يكتفى به من تنقل فلا حاجة معه إلى المزيد .

وأما إذا كانت الوصية لمن يحضر المأثم فقد مضى من القول في ذلك
ما يستدل به .

وكذا إن أوصى بإطعام من شاء من الناس أيام مأثمه فقد مضى القول في
ذلك مصرحا وكفى فهذا ما حضرني في الحال من جواب هذا السؤال فليتنظر فيه
من قدر على استخراج الحق وبيان معانيه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ورجل حضره المرض فوعدته زوجة ووراث وقال للريض : قد
وقفت المال الفلاني يفرق نهار عرمة ثم قامت الزوجة من المجلس ثم قال الريض :
هذا المال قد وليته عن زوجتي وأنتم كلوه لكم .
كيف صفة هذا المال الذي على هذه الصفة ؟ بين اذا ذلك .

الجواب :

الوصية ثابتة والمال موقوف على هذه الصفة . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ما تقول شيخنا في المال المستهلك في التبعات بعد موت صاحبه إذا
كان قد أوصى صاحبه بعتق ماله من بعده أثبت لهم الحرية أم لا ؟
أرايت إن لم يعلم بصحة وصيقه في ذلك بل يسمع من أفواه الناس أنه قد
أعتقهم وسكت عنهم الورثة كأهم مظهرون الرضى بذلك وصار هؤلاء الخدام
يتصرفون في أمورهم تصرف الأحرار . ولم يظهر من أحد من الورثة عليهم
إنكار في شيء من المأني وجرى شأنهم على هذا السبيل فكيف الحكم فيهم ؟
قال : الله أعلم . والذي عندي في هذا أنه على قول بمن يحكم في هذا المال أنه
للقرءاء أو لميت المال من أجل استغراقه في الحقوق والمظالم والوصية فيه خير وثابتة
لأنه خارج عن ملك الموصى بحكم به لأمله فلا تصرف فيه للموصى وهؤلاء
المبيد في حكم الممسكة على ما سبق فيهم وحكمهم حكم سائر المال .
وأما على قول من يميز حكم هذا المال ميراثا لورثته إلا ما صح فيه بعينه أنه
مقتضب فهو لربه وما سواه فلورثته على قول ولو الأصح في الحكم خلافه .
فعلى هذا أنه فهو ما انفرد . فبما خلقه من مال فالوصية فيه جائزة والعقوبات ثابتة .

وإذا احتمل بثبوت الوصية في ذلك وادعى المبيد الحرية والتمتع بالوصية والورثة عالمون بذلك ومسلمون عليه من غير تقية ولا لحياء مفروط ولم تقم حجة بطلان ذلك فلا يضييق على من بُلى بمعاملة هؤلاء المبيد بما يامل به الأحرار في مال أو نفس لأن سكوت الورثة عنهم مع ادعائهم ذلك من أوضح الحجج لهم على ما ادعوه من الحرية إن كان للوارث من يملك أمره .

وإذا ثبتت لهم الوصية على بعض البالغين إتمامها وثبت للمتعق ولو لم تكن ثابتة في الحكم والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في الذي عليه ديون وضمانات للناس فرض فما حد المرض الذي يلزم فيه الوصية وإن لم يوص ذلك ؟

وإذا التزم أن يوصى ولم يكن بمحضته من يحسن الكتابة ولا مقبول الشهادة أيسقط عنه فرض الوصية أم لا ؟

أرايت وإن كتب من لا يحسن الكتابة والألفاظ وبطلت الوصية وكان الورثة عالمين بالوصية من الهالك أيبأون من الوصية إن لم ينفذها ؟

وحل ثبتت الوصية إذا كان للكاتب عدلا بدون الإشهاد عليها إذا عرف خط الكاتب ؟

وإذا لم تثبت الوصية لما بها من خلل في الألفاظ هل يجوز للوارث أو الوصى أن ينفذها إن كان في الوصية أيقام ؟

وإن ثبتت على البالغين العالمين بها والشاهدين فيها دون الأيتام أثبت عليهم جميعها أم الذي ينوبهم منها ؟

الجواب :

حد المرض الذي نلزم فيه الرصية أن يخاف منه على نفسه الموت قل الله تعالى : « كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ » .
وإن يجد في تلك الحال شهودا عدولا فهو معذور لعدم جبره وعليه أن يشهد من قدر عليه فإذا علم الوارث بالرصية الثابتة لم يجز له إلا إيفادها ولو لم يكن معها شهود عدول .

فإن كان في الورثة أيتام ولم تقم عليهم الحاجة بذلك لم يحكم عليهم إيفادها .
إلا أن يقوموا بعد البلوغ وعليه إيفاد مقدار ما يتوبه منها .
ويجوز على قول أن ينفذها لكون من غير الحكم . والله أعلم .

• مسألة :

ومسألة : وفيمن أوصى بماله بعد موته لفقره وأراد الرجوع عن وصيته في حياته أيحوز له بيع هذا المال على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب :

قد قيل في مثل هذا باختلاف .

فلى قول من يجز له الرجوع عن الوصية ولا يرى ثبوتها عليه في حياته ففجائز له بالتصرف في هذا المال بالبيع وعهده وجائز له بشترى أو يشتري من عبده .
ولعل هذا هو أكثر الأقوال وأرجحها في النظر .
وفي قول آخر بالمنع من ذلك . والله أعلم .

• مسألة :

ومن غيره : ومن جمل وصيته من رأى المسلمين مع وجود الوصى للثقة الذى تجوز إليه الوصية أيكفئه ذلك أم لا يكفيه إلا أن يوصى إلى الثقة ؟
وإن خاف الوصى أن لا تكون له معرفة بصفة الثقة الذى تجوز الوصاية إليه قلّة عبارته وكان الذى وجده عند أهل المسلمّة أن تكون قد قامت عليه الحجة ولا عذر له ؟

قال : قد قيل : عليه أن يوصى إلى الثقة إن قدر عليه فإن تركه وأشهد فى الوصية على ما لزمه لم أقدر أن أقول بهلاكه . وأرجو أن فى قول الشيخ أبى سعيد كذلك

قلت : وقول من قال : إن من ليست له معرفة بالأصول فليس له إلى السلامة من وصول ما معناه ؟

قال : فأنذى عدى أنه لا سلامة لمن جهلها فى وضع لا يجوز له جهلها اقيام الحجة بما عليه لا قبل ذلك .

• مسألة :

ومن أراد أن يوصى بما لزمه من ضمن أن لزمه له ولأقربائه وغير ذلك من الوصايا والتفصيليات فى أبواب البر تقرباً إلى الله بها واحتمياً على نفسه بما لزمه من حقوق الله وحقوق عباده ولم يجد الوصى الذى يكون أهلاً أن يوصى عليه فذلك لموضع قلّة بصيرته لإنفاذ الوصايا على وجهها وبظاهر ثقتها وأمانته عليها ما يكون الأولى لمن عفى بذلك ؟

الجواب :

يوصى بما لزمه ويشهد عليه ومن الحزم أن يكون على هذا فيما به يتطوع لربه . ويلتمس الوصى للثقة والمأمون من كل وجه على ما يحمله فيه على قول .

قلت له : والوصية إذا وجدتها مكتوبة بخط من لم أدركه في زمني إلا أن
للشبهة عنه أنه يكاتب بين الناس وأنه ظالم أو غير عالم ووجدت أنا وصي المالك
الموصى بها وأفذتها من مال الموصى ولم أعرضها على أحد من المسلمين ولم يظهر لي
نكوه من الورثة أكون مصيباً في ذلك أم لا ؟

قال : من لم يصح له الثقة لم يجوز خطه على غيره وإن شُهر أنه يكاتب بين
الناس حتى تصح ثقته وعدلته وإلا فإعاذ ما كتبه من الوصايا والإقرارات
على الغير إلا يجوز إلا بالرضى من الورثة إن كانوا ممن يلم الرضى في ذلك .
والله أعلم .

* مسألة :

قلت : في وصية الميت إذا بطلت ما الحجة في إبطالها ؟
قال : إذا بطلت فلا يحتاج إلى حجة لإبطالها لأنها باطلة والباطل
لا يكون حقاً .

قلت له : وكيف الصلة التي تثبت بها الوصية ؟

الجواب :

أن يأتي الموصى بلفظ محكم صحيح في وجه جائز أو لارم .

* مسألة :

ومنه : إن أوصى المالك أن ينفذ عنه شيء من الحقوق ولو صاماً بغير كتابة
إلا بلفظ اللسان أ يكون ذلك ثابتاً أم غير ثابت ؟

الجواب :

إن الوصية المكتوبة وغير المكتوبة سواء .

قلت : وهل يسم الورثة خلاف ما أوصى به هالكهم ؟
قال : يسمهم ما لم تقم عليهم الحجة بالبينة والحكم أو بملهم وإن كانوا ممن
يجوز عليه ذلك وكانت الوصية في غير حيف من الوصى .
، إن خاف من موصى حيفا أو إنما فأصلحوا بينهما برده إلى الثلث ولا وصية
لوارث إلا بضمان لازم لذلك إذا واجب لا وصية .
قلت : وما الفرق بين الوصية بالكتابة وغير الكتابة ؟
قال : قد مضى .

قلت : إن بطلت الوصية بالحكم وشهرت الوصية من مالكم بإثباتها على
نفسه أو لم تشهر أيحوز أن تنفذ إن لم تشهر وطلب بعض الورثة : أن تمرض على
المسلمين وطلب أحدم إنفاذها لأجل الاحتياط من جملة المال كان وصيا أو غير
وصى أيحوز إذا أنكره بعض الورثة أم لا يجوز ؟

الجواب :

إن كانت الوصية باطلة في الحكم كما ذكرت فتثبتيها من الهالك محال لأن
الباطل باطل لا شك ولا أدري ما أردت بشهرتها على أى معنى شهرت إنها
باطلة أم كيف شهرتها تكون ؟ أم شهرتها بإحضارها عند الناس . وكل هذه
لا أبصر فيه كبير أمر .

وأما الاختلاف في الاختيار فكل منهم أولى بنفسه وبسهمه .

فإن كانت باطلة وأراد بعضهم إثباتها عليه مقدار سهمه لا غير .

قلت : فالوصى له إذا أبرأ ورثة الموصى مما أوصى له به أبرأ الورثة من
ذلك أم لا ؟

قال : يبرأون إن كان هو ممن يثبت عليه ذلك .

قلت : وعن الوارث إن أراد أن يصوم من ماله بالاجرة كان بأمر الوصى
أو بغير أمر كان وصيا و غيره وصى أيجوز أم لا ؟

قال : جائز ذلك بأمر الوصى وجائز للموصى أن يؤجره إذا اتفقت على ذلك .
وأما بغير أمر الوصى فلا يبين لى ذلك لأن أمر الوصية المسلم إلى الوصى فهو
أولى به ثم إنه يحتاج إلى أن يؤجره أحد غيره لتثبت له الأجرة .

وكذلك إن كان هو الوصى فلا أحب له ذلك إلا أن يحمل له ذلك الموصى
أو من ثبت له ذلك من حاكم أو جماعة المسلمين . وأرجو أنه لا يتردى من
الاختلاف على حال إذا أجمعت نفسه ما لم يمنعه من ذلك الموصى والحاكم الذى أقاله .

* مسألة :

ومعه : وفيمن كتب وصية وجعل جميع ماله بعد موته وقفا على ورثته وعلى
الفقراء تقسم غلته ثلاثة إمامات أحد من ورثته فليس لمن يرثه من ذلك المال
ما له لسه إلا أن يكون فقيراً فله من سهم الفقراء وأشهد على ذلك رجلين :
واحد منهما عدل والآخر غير عدل فمات الموصى وأثبت الورثة للوصية بغير علم
منهم بما فى الوصية وحين علموا ما فيها أنكروا ذلك وغيروا ثم رجع عن النكر
بعض من الورثة وأثبتوا ولم يرجع للبعض وأرادوا ما لهم من ذلك المال على حكم
كتاب الله عز وجل ألم ذلك ويجوز لهم أم لا ؟

أرأيت إن كان الذين أثبتوا رشدين أو غير رشدين أكله سواء أم فرق
بين ذلك إن أرادوا الغير بعد تنبيههم ثانياً ألم ذلك أم لا ؟

وإذا ثبت هذا الموقف يعزل الثلث ويتقسم الثلثان على الورثة أو يدرك ويعمل

كما ذكر الموصى

وإن كانت الوصية ثابتة وأراد الوصى الخروج عن الوصية إذا كان عاجزاً

غير قادر قادر وخائف على نفسه في دينه ودينه أه ذلك أم لا ؟ والوصية نقلها لك
بمنها حرفا حرفا تفضل سيدي تمن النظر فيها وأوضح لي جوابا شاميا بجوازها
وعدم جوازها بالقول الصحيح الذي يجهك بلا نزاع ولك الأجر الجزيل .

الجواب :

الحمد لله وكفى . وسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد فقد نظرت في هذه القضية أقول بما معنى في أحكام الوصية : إن
الوصايا لا تثبت في المال كله لما في نص الكتاب والسنة والإجماع من دليل على
منع الإيصاء بذلك وبطله .

والورثة إنكار هذه الوصية وإبطال ما لا تجوز الوصاية به منها وإثباتهم
لها في حياة الموصي ليس بشيء على أصح ما يخرج فيه معنى من قول المسلمين إلمهم
غيره وإنكاره بعد موته لأنهم قد أثبتوا ما لا يملكونه في الحال ولا يدرونه على
الحقيقة لمن يكون في الاستقبال وإثباتهم لها على جهالة بها قبل أن يعلموا ما أوصى
هالكهم به ليس بشيء فلا ثبت عليهم أصلا ولم غيره وإنكاره حزما .

وإذا هم قد علموا وأثبتوه بالرضى به ولو صرحوا به قولاً ثم رجعوا عن إثباته
قبل أن يخرج عن أيديهم وقفا جاز لهم الرجوع فيه أيضا لأنه ليس يثبت عليهم
في الأصل إلا من تبرع بتوقيف حقه بنفسه أو أثبته من فعل غيره بماخرجه عن
ملكه في حياته أو على ما جاز له من بعد وفاته .

فإن أخرجه من يده لهذا فيكون مختلفا في ثبوته في هذا الوجه الثاني وهو
أن يثمه من فعل المالك ووصيته في سهمه لورثة الموصي وللمقرء كما سأتى فيما
تجوز وصية المالك من هذا إن شاء الله .

أليس للهالك وصية فيما زاد على الثلث به من ماله إلا ماضى به الورثة
فأتموه من بعده وهم ممن يجوز عليه رضاه .

وما أوصى به من هذه الوصية أو غيرها فصح بشهادة من يقوم به الحجة من
المدلين أو رجل واسرائين ممن يرتضى للشهادة أو يعلم الورثة في موضع إقرارهم
به في الظاهر أو رجوعهم إليه فيما بينهم وبين الله تعالى فردود كله إلى الثلث من
جميع الوصايا الجائزة فإليها وكثيرها لكل ما أجازت له وفي كل ما جازت فيه
غير الوصايا الضمانية أو ما جاز أن يختلف في إيقاضه من رأس المال أو ثلثه وما لم
يقر به الورثة منها ولم يصح في حكم الظاهر شهادة المدلين أو من يقوم مقام أحدهما
بدلاً من المرضيين فلا يحكم به على الورثة ولو شهد بها عدل واحد ونفقة كثيرون .
وما صح من هذه الوصية بعلم الورثة أو شهادة للعدل وكان داخل في الثلث
الجائزة الوصاية إليه أو مردود إليه إلا أنه كان وقفاً على الورثة ومن بعدهم على
الفقراء . يختلف في ثبوته على قولين : قول بجوازه اتملة بافتراء بعدهم .

وقول بإبطاله لأن فيه وصية للوارثين وفي الحديث المجتمع عليه : لا وصية
لوارث فتمارض طرواً للدم والإجازة فكان الاختلاف بحسبها والأصح عندى
منه لأن الوصية للجملة للوارثين في مدة أعمارهم على ما يمكن من تفاوت بينهما في
ذلك لا ندرى غايته باطلة أو انفردت بإجماع وللتبس بالباطل باطل .

فهذه جل شاملة لأحكام هذه الوصية وعابها مدار هذه القضية وعلى المبطل
بها أن يصح كل حكم منها في موضعه من مجتمع عليه أو يختلف فيه .

وما تردد رأى بين أهله في ثبوته أو بطله من هذا أو غيره فمع الخصام
يرجع إلى من كان من أحكام المدل للثابت في المختلف فيه وإلا فعلى الوارث وله
في ذلك أن يحتسب الأهل ويأخذ الأعدل ليعمل به في موضع ما لم تمارض حجة
حق وله أن يمتنع طروراً فيما له وليس عليه .

والوصى إذا تحقق بجزءه لعدم قدرته فيما يختص منه على نفسه أو ماله فهو موضع ما يعتذر به في حيفه والله أولى بمذره مما لا طقة له به من أسرته بفضلته وكرمه سبحانه وتعالى والله أعلم بما ينظر في ذلك كله ثم لا يؤخذ إلا بمذله .

وكتبه الفقير سعيد بن خلفان بهذه هكذا وجدته مكتوباً .

وقال في موضع آخر :

الجواب : لا وصية له في المال كله لا بوقف ولا غيره ولا يثبت فيها إلا الثلث إن صحت الوصية بشاهدين عدل أو بإقرار الورثة وهم ممن يجوز إقراره عليه لكن إذا كان الوقف للورثة أولاً ثم للفقراء من بعدهم فيختلف في ثبوته في الثلث فتأمل : هو ثابت .

وقيل : لا يثبت أصلاً . فإن لم تصح الوصية بشاهدين عدل فالواحد لا يجزى به ولا بغيره من الفسقة ولا بمجهولي الحالة ولو كثروا .

فإن رجعت إلى إنبات الورثة في موضع فيه اختيار فلا يعتبر بقية بيتهم لها قبل أن يعملوا مانها ولهم الرجوع عن ذلك ولو بعد العلم أئبقوها فلهم الرجوع فيما لم ينفذ بعد منها لأنها مما لهم الاختيار فيه .

وقد كتبت هذا على عجـل واكتفيت فيه بجواب المسألة على النظر في الوصية وقد أثنى نظيرة هذه . كتبت فيها جواباً مفصلاً غير هذا وبذلك عن هذا كفاية . إن شاء الله . وفي هذا بيان بقدر حاجة السائل والله أعلم .

كتبه الفقير سعيد بن خلفان بهذه .

ومنه :

بسم الله الرحمن الرحيم

أوصى علي بن خلفان للهوسعيدى بما يحتاج إليه من ماله لجهازته بعد موته من عطر وكفن وحدوط وجهاز الموتى . إلى أن يوارى في القبر الذى يدفن فيه

حيث وقف جميع الأصول الموجودة الآن والتي تحدث من مد من ماله بعد موته
وصرف غلتها لفقراء المسلمين من ضمان عليه لهم وصرف للعروض من ماله على
نظر أوصيائه إن رأوا التصالح في شراء أصل يكون وقفا لفقراء المسلمين من جملة
أصول ماله أو يفرقه على فقراء المسلمين أهل نخلته وقفا مؤبدا لبيع ولا يورث
حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين . ففي بدله مد . سمعنا فأنما
لأنه على الذين يبدلونه إن الله سمع عليهم .

وقد جعل على بن سعيد هذا ثقات المسلمين أوصيائه بعد موته في إنفاذ
ما أوصى به إن استسروا لذلك فأجرهم على الله فإن طلبوا لذلك الأجرة فأجرهم
من غلة الأصول بما يليق بخدمةهم .

وأوصى بأن كل وصية له تظهر وتاريخها قبل تاريخ هذا الكتاب نهى باطلة
لأعمل عليها وصية منه بذلك بتاريخ م ٢٢ من شهر شوال سنة ١٢٨٢ .

كتبه الفقير محيى الدين شيخ بيده :

شهدت أن على بن سعيد أوصى بهذه للوصية وكتبته وأنا هلال بن سعيد
ابن ثاني بن عرابة بيده .

وأنا شاهد عليه فيما أوصى بهذا الصك .

كتبه الفقير حمود بن سيف القرمي بيده .

وأنا شاهد عليه بذلك للفقير عهد الله بن غني بن سالم الهناني بيده .

وأنا شاهد عليه فيما أوصى به في هذا الصك .

كتبه الفقير عهد الله بن محمد المذري بيده .

وأنا شاهد عليه فيما أوصى وأنا شاهد عليه حمود بن أحمد بيده .

وأنا شاهد عليه في الذي أوصى به في هذا الصك .

كتبه على بن محمد بن ناصر بيده .

وأنا شاهد عليه بما أوصى به هذا وإقراره على نفسه بالجميع .
كتبه محمد بن علي بيده وجميع ما كتب في هذه فهو ثابت فقد أثبتته على
نفسى وذلك منى وأمرى .

وكتبه على بن سعيد بن خلفان البوسعيدى .

صح الحكم في هذه الوصية بسد للتشاجر ورحمنا ما إلى الثالث نصار لوله
الموصى ثلثا المال وللثالث لافتراء وانقطع الحكم على ذلك بتاريخ يوم ثامن من
شهر شعبان من سنة ١٢٨٢ .
وكتبه هلال بن سعيد بن عرابة بيده .

ما تقول شيخنا في نقل هذه الوصية أى ثابته من حيث اللفظ أم لا ؟
وهل هذا الذى أوصى به ثابت في الشرع كله لآنا رأينا حكم هذا للقاضى
مخالفا لما نحفظ من الأثر لأنه ردنا إلى الثالث وهى وصية تفصائية كيف ذلك
فما حفظ ما لم نحفظ تفضل بين لنا ذلك .

وهل يسع الدخول في هذه الوصية لمن صح معه من لسان الموصى أنه أوصى
بهذا كله .

وإن عارضته حجة من لا يلزم حكمه وقدر أن يدفعها أنه ذلك أم لا ؟

الجواب :

الله أعلم . وأنا لم بين لى فيها من جهة اللفظ والمعنى ما يعينها إلا أن مزيد
للقاء في قوله لجهازته إن كان كذلك في أصل وضع للوصية فلا أعرف وجهه
ولا يبين لى صحته ولله بما طفى به القلم في الأصل أد في النقل فليحظر فيه .

وأما رد الوصية للتفصالية إلى الثالث فهو مقتضى الحكم فصح الثابت في
السنة المتفق فيها ولا أنرى ما كان من حفظكم بخلاف ذلك فأرجو أنه لا يصح

ولا يخرج إلا على الخطأ والغلط إلا ما اختلف الفقهاء فيه على الخصوص كالخلع والعتق . والله أعلم .

ثم نظرت في هذا مرة أخرى فأقول إن كان مرادكم بالتوصية ما كان من الوصال لطلب الأجر ومحض تقربة والوسيلة إلى الله تعالى من تنصل الشيء بمعنى تحييره أى ما أوصى به في اختياره طلبها للأحر فالجواب كما قلناه ونرى عبارة الفقهاء في الوصال للتفصيلة قريبة من هذا وإن لم تجدها مفسرة كذلك بعينها . وإن كانت للتفصيلة في قواكم بمعنى تنصل الشيء إذا أخرجه وتبرأ منه والوصية بالعمان : الانضاء لما عليه بن الحنفى يخرج من دأس المال وما يجوز ردها إلى الثلث ولا نعلم في ذلك اختلافاً وكان هذه الوصية من هذه التصريح الموصى بها أنها من ضمان عليه .

ولما كتبنا الجواب الأول على ما فهمناه من قولكم : وصية تنصالية . ومقتضى العرف فيها معنى ما تقدم من الجواب والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في رأى الموحود في الوصية أنها لا تثبت إلا أن يحكم بها حاكم عدل ما نفى هذا الحاكم ؟ أهو الإمام العدل ؟ أو أحد من حكامه إذا عرضت على أحد من حكام المسلمين وحكم بثبوتها يصير كالحاكم العدل فيها ؟ وإن كان لا يصح على هذا رأى إلا بالإمام أو حاكمه فما الذى تراه وتبصره ؟ وشرط عدم الثبوت إذا لم يكن إمام عدل يطرد في جميع الوصايا إذا تضمنت حقوق الله وحقوق عباده ؟ أم ذلك في وصية التفضل قط ؟ تبطل قدوتى بالصواب الشافى الصريح لكافى ، لأن الحاجة في ذلك ماسة وقد ذهبت حقوق أساس كثيرة لعدم المعرفة بهذه المسألة .

أرأيت إن كان المكتوب له اللغمان في هذه الوصية أيحوز له انقطار بعد صحته
بشاهدي مدلل ؟
وكذلك وارث الموصى يحوز له التمسك بقله إنقاذ ذلك فيما بينه وبين الله ؟
بين لنا ذلك .

الجواب :

هذا رأي ضعيف لم ين لي وجه عدله لما به على الأصول من بُعد أصله
فالوصية أصلاً من أصول دين الله . وحجة من حجج دين الله ومن قامت عليه
حجة الله بها لمن قامت له حجة الله بها فليس لمن قامت عليه حجة الله أن يردّها
ومن رد حجة الله في موضع قيامها عليه فقد هلك وليس للصايب إلا ما أغيرها من
أحكام الله تعالى في موضع وجوبها وإنما يحتاج إلى الحاكم في المواضع المخصوصة
بالدعوى المختلفة مع تناكر الحجج وتباين الدعاوى في موضع النزاع من المخصوص
قد يمكن للخصم أن يشك في الحجة أو يجهل بها أو تقوم بها الحجة على قوم
دون آخرين أو يختص كل أحد منهم فيها بما يخصه من العلم لحواز أن تكون
حجة في الظاهر نذر حجة في الباطن وأن تكون معدة مع قوم مخرجة عند غيرهم
ويعلم هذا من عدلتهما ما يجهل الآخر أو نحو هذا فيرجع بها إلى الحاكم .

وأما في موضع التسلم للحجة والإقرار بها وبمرقتها وقيام الحجة بها فالحاكم
وجوده وعدمه سواء إذا كان الخصم ممن تقوم عليه الحجة بنفسه ومعتزفاً بقيام
الحجة عليه ولا يجوز في ذلك إلا هذا ولا يخرج معنى الحاكم على تأويل الحق إلا
هذا .

وحقوق الله في الوصايا المتصلة وغيرها من حقوق العباد كلها سواء في ذلك .
وكل ما قامت به الحجة فهو ثابت على من قامت به عليه حجة الله .

ومن طارض حق الحجج الدائمة بالله تعالى يباطل الدهادى أو المتناقى بالحاكم
أو ينهرم فهو مبطل محجوج معارض الحق بالباطل لا حجة له فى ذلك وهو أنه
إن لم ينب إلى الله هالك . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ويمين أوصى بكهارات ولم يصرح أنهم من صلوات ولا غيرها
ولا إيمان ولا أنهم مرسلات ولا مغلطات ما ترى الحكم فيهن ؟ عرفى .

اجوب :

الله أعلم . وعلى عدم ذكر من مأحشى أن لا يثبت شيء منهن فى الحقائق لأنه
يحكم بهير دليل . والله أعلم .

• مسألة :

أوصى السيد هلال بن محمد ابن الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدى بما يحتاج
إليه لنفسه من جهاز الموتى وبإطعام من شاء الله من الناس أيام عزته على سنة
أهل بلده .

وباربعة قروش أفرسيمة مئة لمن بفضلة خسل الموتى وإن يمحرق قبره .

وعشرة قروش مئة أفرسيمة لأقربائه الذين لا يرثونه .

وباربعين كعمارة كهارات صلوات كل واحدة منهن إطعام ستين مسكينا .

وأن يؤتجر له من بصوم مئة عشرين شهرا زمانا بدلا عما لزمه من فساد

صيام شهر رمضان .

وبخمسة عشر قروشا مئة أفرسيمة يؤتجر بها من يقرأ القرآن العظيم

عند قبره .

وبأن يلقى عنه خمسة وعشرون عهداً من ماله كعشرين ذكراً وخمس إماء. لوجه الله تعالى .

وأوصى لكل أحد منهم بماله عهداً من سلاح وحلى . ولكل أثنى منهم بقرشي فضة أفرنسية . ولكل ذكر بأربعة قروش فضة أفرنسية .

وأوصى بثمانين قرشاً فضة أفرنسية ما يؤتجر بها من يبيع عنه ويبتاعه . ويوزر عنه قبر الذي عليه السلام فيسلم له عليه وعلى ضجيعيه رضوان الله عليهما .

وبخمسائة قرش فضة أفرنسية تفرق على فقراء المسلمين من بلد السويق وبلد البركة من ضمان عليه لهم .

وبسبعين قرشاً فضة أفرنسية لإصلاح مسجد الصبارة من بلد السويق . من ضمان عليه له .

وبعشرة قروش فضة أفرنسية لخادمه .

وبخمسائة قروش فضة أفرنسية لخادمه هلال بن سعيد من ضمان عليه له .

وبخمسائة قروش فضة أفرنسية لخادمه خميس بن صابر .

وبخمسائة قروش فضة أفرنسية لإصلاح فلج البويرد من ضمان عليه .

وأوصى السيد هلال هذا بإثبات ما كتبه عليه هذا وإفادته من ماله بعد موته وقد جعل أخاه السيدة جوخة وصية له في كل ما يجوز له أن يجعلها وصية له فيه .

وأوصى لها بمائتي قرش فضة أفرنسية من ماله أحره لها على ذلك .

وقد أشهدني على هذا كله وأنا الفقير لله تعالى عبده سعيد بن هلال بن أحمد الخليل .

وكتبه بيدي بتاريخ يوم ١٩ من شهر رجب الحرام من شهر سنة ١٢٤٨ من الهجرة النبوية .

وبها هو مصنف إلى الكتاب عن شيخنا العالم سلطان بن محمد القبطاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

أوصت الواحدة نبيهة بنت سلطان بن محمد القبطانية بما تحتاج لنفسها من مالها بعد موتها من جميع جهاز الموتى إلى أن تدفن في قبرها .

ويتمر وحلاء أو إدام وحلاء من مالها على رأي وصيها لياكله من شاء الله من الناس الراجين من دنها .

وبعاسية غراري صفر من مالها لمن يفسلها بعد موتها غسل الموتى .
وبثلاث محمديات غوازي صفر من مالها لمن يحفر لها قبراً تدفن فيه بعد موتها .

وبثلاث محمديات غوازي صفر من مالها يشتري بهن خل ليفسل به من شاء الله من النساء يوم الفصل من عزها .

وبقرش أمرنسي نضة من مالها لأقربها الذين لا يرونها .
وبخمسة كفارات صلوات كل كعادة منهن إطعام ستين مسكيناً بفقدان عنها من مالها على رأي وصيها .

وأجرة من بصوم عنها بعد موتها خمسة أشهر زماماً بدلاً لما لزمها بدله من صيام شهر رمضان .

وبإفاد هذه الأجرة من مالها على رأي وصيها .

ونخلتي برني من مالها للمصطفى من سقى فلج السباح من قرية إحدى بمحودها وحقوقهما وبشرهما من الماء المقاد لستيهما من هذا الفديج لوفضر بفلهما من شاء الله من صائمي شهر رمضان وقفنا مؤبداً إلى يوم القيامة .

وبحمدية غوازي صفر من مالها لإصلاح فلج السباح من قرية إحدى من ضمان لزمها منه

وبقرش أفرنيسي نضة من مالها ان يقوم بها في سرصها الذي يكون سببها
لموتها .

وبمشر محم . يات غوازي صفر من مالها لفقراء المسلمين من ضمان لزمها
الإيصاء به إليهم .

وبينها للمنى بالحجارة والطين الأبل إليها من المال عبد الرحمن بن بلرب .
ابن محمد البطاشي من حجرة قرية إحدى بما فيه لابنتيهما : نضرة ومضى ابنتي .
عهد الرحمن بن محم من ضمان لزمها لها .

وعصف قرش أفرنيسي نضة من مالها خلفه بنت ربيعة بن محمد وسالة بنت
عدى بن صلت البطاشيتين من ضمان لزمها لها .

وبعصف قرش أفرنيسي نضة من مالها لشحنة بنت عدى بن بركات البطاشية .
من ضمان لزمها لها .

ومباشرة غوازي صفر من مالها لمبهدة بنت سرور وابنتها مهدة بنت سنجور
من ضمان لزمها لها .

وقرش أفرنيسي نضة من مالها لإختوها من أبيها من ضمان لزمها لهم .
وبأن يشتري من مالها على رأى وصيها رضى حبر طعان ليستعملها للطحن
من شاء الله من الناس ابتغاء ما عند الله من الثواب .

وبنخله مهلبى من مالها المسمى الهناية من صفى فابج السباح من قرية إحدى .
بحدوها وحقوقها ونسبها من الماء المتعاد لستبها من ماء هذا الملاج لتنفذ غلتها في
إصلاح هذه الرضى المقدم ذكرها هنا وفى إبدال ما لا يمكن استعماله للطحن من
ط. فيها ط فابعد ط ق وفقاً مؤبداً إلى يوم القيامة .

وعد جعلت الوالة نبيها المقدم ذكرها هنا ابنتيها : نضرة ومضى وصيها بعد
موتها في قضاء دينها واقضاء ديونها وإفاد وصاها من مالها .

وأوصت لهما بشرين محمدية نصية من مالها أجرة لهما على قيامهما بإفقاد
ما أوصت به إليهما .

أوصت الولدة نبيهة هذه بقضاء وإفاد جميع المكتوب عليها هنا من مالها
بعد موتها على إرأى وصيها .

ولا يؤخذ بشئ مما كتبه لهما حق بصح صوابه عند من أبصره بتاريخ
ضحى اليوم الحادى عشر من شهر دى القعدة من سنة ١٢٣٩ من الهجرة وكتبه
للخير إلى الله تعالى سلطان بن محمد بن صلت البطاشى بيده

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرُ

في الوصايا وما يجوز للوصي فعله

وما لا يجوز

وفي إنفاذ الوصايا

• مسألة :

وما تقول في الوصي إذا دخل في الوصية وقد بعضها وصار يأخذ شيئاً فشيئاً من أيدي الورثة وهم بالغون وراضون بإنفاذه لها إلى أن تمت عليه وصية الأقربين مثلاً إذا كانت الوصية قرشين وأخذ منهما قرشاً والثاني أمّوه به من حال إلى حال وما زال يصلحهم به ولا يقدر على أخذه منهم ومال الهالك قد قسموه ونصرتوا فيه وصار الوصي في حال لا يقدر على أخذ هذا القرش الباقى من مال الهالك ولا من أيدي الورثة وتمذر عليه ذلك كيف يفعل بهذا القرش الذي في يده يقسمه على الأقربين إلى حد ما يبلغ .

أم يكون عليه غرم القرش الذي تمذر عليه أخذه ويفنّدها جميعاً ويلزمه ذلك من ماله ؟

الجواب :

الله أعلم . وأنا لا أراه يضمن إذا عجز عن أخذ ذلك من مال الهالك إلا إذا كانت له مقدرة من قبل على أخذه وتركها بها وهي لازم عليه إنفاذاً فلا يبعد أن يلزمه الغرم على هذه الصفة إذا كان إنفاذها لازماً عليه وقدر على إنفاذها من مال الهالك وترك ذلك لغیر ما يعذر به . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول شيخنا فيمن مات وخلف شيئا من التركة وله وصايا ففقد آثار ورثته فيها وفي إنفاذها فاجتمع رأي الكل وكلهم جائزو الأمر والفعل على أن يتركوا لها ولا ينفذوها شيئا . معلوما مما خلفه هالكهم ووكلاوا أحدهم في البيع والتصرف والمشاورة في ثبوت الوصايا وطلاتها وأطرافها له لأسرى إنفاذها يريد إنفاذه إن لم يجد من يحكم له فيها إثبات ولا بطلان وفوضوه في ذلك فباع ذلك المتروك برضى الجميع وقبض الثمن وشاور من شاوره من المسلمين في تلك الوصايا وعرضها عليه فلم يقطع له أحد بثبوت ولا بطلان فهم "إنفاذ تلك الوصايا فرضي أحدهم ولم يرض لهاون أيحوز له أن يترك الإنفاذ ويعطيهم حقهم من ثمن الذي باعه من تركته هالكهم ولا عليه تهمة فيها على . هذه الصفة أم لا ؟

ويحوز له أن يرد تلك الوصايا إلى من قبضها منه قبل أن يعترض لها بشيء من الإنفاذ أو لا ؟ عريضة ما تخفاره حفظا من أثر أو قياسا من نظره لا هذا فاك إن شاء الله .

الحواب :

إذا كانت هذه الوصية مما لا يحكم بثبوتها على الورثة وإنما أدخله الورثة في إنفاذها بوجه الأمر منهم لا يلزم الوصية فإن رجعوا عليه قبل الإنفاذ ملهم ذلك وليس عليه لهم من سبيل .

وكذلك إن أنفذ بمصا ورجعوا عليه في البعض فلم يرجعوا فيما رجعوا وقد ثبت عليهم ما أنفذ قبل إعلامه برجوعهم أيضا عنها .

وإذا صح لهم الرجوع في هذا الرحمة فعلى الوصى للأمر أن يرجع لهم ما لهم في يده من بيع المال أو غيره وإن كانت الوصية ثابتة فلها حكم آخر .

قلت له : وإذا امتنع شركاؤه من إنفاذها أئتمنيها إنفاذ قدر ما ناله منها أم لا ؟
عرفنا ثبوتها أو لا .

الجواب :

إذا كانت ثابتة عليهم فامنعوا عن إنفاذها وإن قدر جاز له إنفاذها من مال
لها إن كان وصيا سوا ، أكرهوا أم رضوا .

وإن كان وارثا فئتمنيها إنفاذ قدر سهمه لا ما سواه من أصح ما في ما شبهه .
قيل : فإن كان وصيا فمبجوز عن إنفاذها فله عذر .

■ مسألة :

ومنه : وفي الذي توفي وكان عليه ديون وأباه مطلع عليها ولا بان لي وجه
برأته منه إلا أن توفاه الله ولا يخالجي شك في بقائها عليه وقد أصرني في حوته
يوما وهو صحيح ولا أعلم في عقله علة ما كعب له نسوذة بالأي يريد أن يكتبه
في وصيته .

وجمل يمل لي وأنا أكتب ثم أصرني يكتبه له وهو رجل من أهل الخلاف
وأنا غير حاضر .

وبعد ذلك أوقفني والدي عليها فقرأتها ولم أجدها زيادة عما كتبت . بأمره
في التسيوذة ولم يزد ما كتبه لنفسه وصية غير ثلث ماله .

وأراد أن يملني وصيا له فتمذرت لمان مع وجود ميري وحسدت مكتم ما
في وصيته تلك أنه قد أجاز إنفاذها لسل من يريد أن ينفذها عنه من ماله
من المسلمين .

وقد جعل ابن ينفذها عشرة قروض فصلا أجرة على إنفاذها وقد كان شيء

من ماله مطلقاً في بيع خيار فاحتجوا إلى فداء ذلك خوفاً من تلف الفلّة وذهب
المال مع إرادة المشتري لأصل ماله ولا ترك من الأرام ما يكفي انقضاء دينه
ولما اذ وصيته

فمزدا على بيع شيء من ماله نتوجه رجل من المسلمين بأمر حاكم بلادنا نهار
الذصف من المال المبيع بالخيار على علم لمشتري بعد ما نُودِيَ على ذلك أباماً يومين
يريد ولم يبلغ ثمنه على المطلوب .

ثم باعه على مساومة فاشترته منه بثمن غير بخس مع العارفين . وفي المظفر
أن يومه هذا أصاح من ذلك إن لو كان

ثم إنه دخلوا للشك في ذلك للبيع هل هو ثابت أم لا فتولت بيعة بنفسى
مرة ثانية رجاء وقوع ذلك بالوجه الحق ووكلت إساناً أن يشتري ذلك منى
فهمت له واشترى بالثمن الذى باع به الرجل الصاق فتقابلت للفرماء وإنه ذ تلك
الوصية جعلت أقبضهم كلها وجدت سبيلاً لذلك وأحسب ما أسله أنه من ثمن
ذلك المبيع .

ورضى بما فقهه الحاضرون من الوثقة ولم يبين لي رضى اللبائين المائبين منهم .
أتري فعلى هذا جائراً مع عدم رصام وسكوتهم أم غير جائز ؟
وهل شرأى بهذا المال ثابت وجائز في الحكم والاطمئنان فيما بينى وبين ربى
أم لا ؟ تفضل سيدي بالجواب .

وفقدنا الله وإياك للصواب ؛ فإن من حجب ، أن أتبع مرضاة ربى في ذا وغيره
وهو هادى وحسبى .

الجواب :

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد فقد وصلني كتابك وهذا مني بحمد الله جوابك . بعد ما أبطأ منك في المرة الأولى وكان ذلك في حرك الأولى . لكك أرسائها مسائل مجملة . ومعاني تحتاج إلى شروح لأنها غير مفصلة . فتأملها بما تقتضي لحنها وغواها أنها من باب مجرد البحث لمنى المذاكرة وتصدت لي في ذلك الوقت أشغل . وحسرت القلب عن مراجعة النظر في المذكرة . فأخترتها عسى أن أجدها فراغا فاعل فيها بما يقتضيه الله على من هداه بلاغا .

وإذ أخبرتني الآن في هذا البيان . أنه سؤال عما أنت واقع . وجب صرف العناية إليه فلم يمكن للتأخير إلا لما منع . فهذا ما تيسر لي في الحال . من نظر في هذا السؤال . هاكه جوابا تحريقه صوابا إن صح ما عهدي . وإلا فهو مبالغ جهدي . وإني لا آمن لقله على . أن يقصر فهمي لتكدر بالي . واضطراب حال فلاني بالتقصير أولى لما به يؤمر من التماون على الخير أسعفين .

فأقول : أما ما أنت بالخصوص من هذا فإذا صح معك دين ولم يصح معك قضاؤه منه في حياته ولا احتقل عليك إلا بقاؤه عليه إلى مماته . فلازم عليك مهما أردت نصيبك من ميراث قضاء ما ينوبك من دينه لأكله على الأرجح ولو امتنع سائر الورثة من قضائه بوجه حق أو بدونه .

فإن لم يف ماله بما عليه لم يكن عليك من الجميع إلا قدر ما ينوبك في التوزيع هذا إن لم يتم هلاكك غيرك بما يجب من حق في ذلك .

وكذا حكم وصيته في لزومها عليك حال ثبوتها لقيام الحاجة بها لديك إلا أنها مهما كانت في أنواع البر والوسائل فهي بمد الهدين بسلا نزاع في ثلث مال المالك لا مازاد عليه بإجماع إلا ما كان من حقوق الله تعالى مفترضا على العبد دينا كاتزكاة والحج ونظائرها على من خصه لزوم ذلك حينما . فليل في هذا وإياه أنه يخرج من رأس المال .

وقيل : لا يجاوز به الثالث على حال . كما قيل فيه : إنه مقدم على الدين لأنه
مما أخذ عليه عهد مولاه التدبير .
وقيل : معه .

وقيل : بعد . واختار هذا من أوزنوا العلم جَمَّ غفير . لما يملكون من سعة
عزو المولى . ولما سمعوا في ذلك من حديث عن رسول الله ﷺ بطل . حكى ذلك
الشيخ ابن سميد في معتبره . والشيخ أو نهان - رحمه الله - في غير موضع من
أثره .

وأما جواز الإفاذ لوصية المالك على ما حملت من ذكرها هناك . فإن
كانت صحيحة اللفظ والمعنى جائزة الوضع في مقتضى الحكم بالأصل وقامت بها
الحاجة على الوثمة بملهم أو بينة عدل . لما بها من إطلاق الوصية إن شاء إفاذها
من البرية فيجوز الدخول فيها على هذا من أصرها لكل من تجوز الوصاية إليه
من الثقات من أهل الدعوة بأمرها .

وعلى قول : نكذا في أهل الأئمة . دون من عدام لدم شموله في كل قول
لأهل الخيانة .

لكن ولا بد أن يكون إن أمكن من رأى الحاكم بالعدل . وإلا فجماعة
المسلمين بعده في قول فصل .

فإن عز هذا وذاك . فالحاكم مطلقا من ذكره ولو جاز على قول .
فإن تذكر ذلك جاز الدخول فيها مطلقا لمن شءه من ذكرناه لأنه في الظاهر
من تشمله الوصاية يبدل ولا شك فيمن أجزت له على ما فهمناه إلا أنها لما بها
من عمومها . وعدم تخصيصه بمفهومها كانت في جواز القيام بها كخيرها من
المصالح العامة في الإسلام .

وأولى الناس في زمن الظهور بذلك الحكم أو من بعدهم على ما قدمناه من ترتيب .

ولو قال أحد بجواز من تجوز الوصاية إليه مطلقا ما لم تعارضه حجة حق فيسمع فلا يبعد عندي أن يصيب وأرجو أن في الأثر ما دل عليه ولا ياباه للنظر وليس للورثة معارضة بالمنع من قام فيها ببدلها بعد كونه من أهلها . إلا أني يميزه لم رأي أو إجماع في دين المولى . من حجة لإنفاذ وصية هالكهم إن كانوا أهلا للقيام بها فهم به أحق وأولى . ولا سيما إن لم تقم الحجة على ذلك الدين أو الوصية .

فإن نزل بعض من يجوز عليه أمره من الورثة إلى التصديق في هذه القضية . أو قامت عليه الحجة بطله فأقر به على ما أجازته الحق بين البرية جاز ذلك في صومه . قدر ما ينوبه من غرمه . فأشبه في الجزء أن يلحق بالكل في حكمه . إلا أن يكون في المترين من الورثة من يكتفي به في الشهادة فهم في حق سائر الورثة كغيرهم في حكم البيئة رداً أو تعديلا عند من أبصر سداه .

وبعض أجاز على اختلاف الرأي في إنفاذ الوصى لما صح معه بطله من وصية أو دين للمالك وهذا في معنى الواسع من الجائز دون الحكم ما لم تعارضه في الظاهر حجة حق تملكه من ذلك ولا يلزمه ذلك جزما .

فإن أنفذه لاختياره على ما جاز له من هذا يوما فقام عليه بإنكاره من بعد من له الحجة فيه ولم يقبل لظهوره على ستره فيخفيه ملا بد من التزام ضمانه غرما لأن علمه ليس بحجة على غيره ولا تقصوم به شهادة ذلك من بعد فعله لأنه يدرك المضمون عن نفسه حتما .

فإن رام الوصى إنفاذ ما ثبتت الوصاية إليه مما صح معه في علمه أو بالبيدة العادلة في حكمه . فدخل في أمره على ما جاز لمنه من واسع في جوازه أو حكم في

فخصه فيجوز له إن احتاج في إلقائه إلى شيء من مال المالك أن يبيع ما رأى
الأصلح معه من عروض والأصول كذلك . لكنه لا يتجه وز في بيعه مقدار ما له
أن ينفذه من ماله فهو المأذون به في الحكم بلا مزيد ويبدأ على ما كان من
الأصول منه ثلاث مع فومن يزيد . فيوجب في الرابة لا بشئ بخس يرد البيع
به بحسب ما له من القيمة في ذلك الوقت المتيد وبمقدار بهاع لا بنسبة إلا مع التزام
ضمانه إن صح ما يوجهه بومنا في زمانه هكذا عرفنا من قولهم السديد .

وإن رأى يبيعه له بالسوم أو قر وأرجح . وفي نظر العدل هو كذلك أصلح
جاء أن يختلف فيه في غير الحكم على نظر الصلاح في الواسع من قول أهل العلم
ظاعفه .

وأما بيع بعض المال لقضاء المبيع منه بالخيار خوف تلفه فليس هو مما يخص
الوصي في شيء من أمر وصيته فيما عدى وأمره إلى الورثة فالبيع للعقلاء الأحرار
حال حضورهم واستقطاعهم للنظام بأمر أنفسهم لا يكون بيع فهدم جزأ ولا نأما
في مالهم إلا على ما جاز من وكالة متهم أو أمر أو تنويض أو رضی صحيح ولو حكما
بشرط لا عن قهية ولا عن حياء مفرط على قول .

وإن قيل يجوز البيع عليهم حتى في الأصول إن علموه فلم يغيروا إلا لمذر
فإنه ينادى على متوضى الظاهر بأن البيع بيد البائع مع سكوت من له التكفير فيه
لغير ما يعذر به .

وإذا ثبتت اليد للمدعي جاز للمشتري منه نصح له وثبت ما جاز للبائع في حكم
الظاهر فقد قيل بالمنع من هذا كله لعدم ثبوتها في الأصول إلا أن يقص من هو له
أو يصح رضاه لأن الأملاك هي في الأصل لمالكها حتى يصح انتقالها عنه
لغيره بحق .

ولو ادعاهم عليه من ليست في يده فليس ذلك بشئ - مما يجوزها عنه وادهؤه عليه وهو يعلم فلا ينكره إلا لئلا يذنب في الظاهر يحكم عليه بثبوت اليد لغيره ما لم يصح باطلها ببيضة عدل أو إقرار خصم بجواز إقراره عليه .

ولا خلاف في جواز الحسبة لولي من لا يملك أمره من غائب أو من هو في الحكم مثله فيما يجب لهم أو عليهم مما يمكن قبضه أو إنفاذه من النوع المالى في موضع مما يحكم لهم أو عليهم به أو ما كانت المصلحة ظاهرة لهم فيه فيجوز في الواسع من الجزئ ولو لم يحكم به لاسيما مع مخافة وقوع الضرر بقليل ما لهم في النظر كما في هذه القضية .

فإن في بيع حقه منه لاستيفاء سائر ما لا يضطرب الرأى في كونه من الصلاح ما يبتكر على فاعله في الحسبة رغبة في الأجر من جفاح اسكن لا محل للحكم فيه إنما هو من باب اللواصع فقط .

فلماذا ومثله لا بد من أن تدقق للعائب حجة إن قدم يوما وكذا لغيره من يتيم ونحوه حتى فيما يقضى به في الحكم عليهم فلا بد من استثناء ذلك جزئاً .
فإن تمتد الحسبة من ولي من لا يملك أمره جازت على الأظهر لغيره من الثقات الثمانية بمصالح الإسلام .

وبعض أجازها أيضاً لأهل الأمانة من الأئمة .
فإن تبصر له كونه بأسر حاكم عدل وإف عزم جماعة المسلمين فأثبت حجة وأظهر أسراً .

ولا بد من كونه من رأيهم إن كان لهم وجود في حين وإلا فن قدر في هذا ومثله أن يقوم بشئ من ذلك أو المصالح الجزئ للقيام بها في اللواصع لمن له في غير الحكم يروم . وكان من أماله وغير مستبعد فيه ولا معارض لمن هو أولى به منه فغير ملوم .

وأجر من قام فيه لله بسدله إن تنهله الله معه بفضلته فهو على الحق القويم .
وكفى به .

ألا فاطر في هذا كله . ونجا قلت من قبله : إن رجلا من المسلمين باع ما لقطع
بأسر حاكم تلك الدار نصف ذلك المال للبيع بالخيار مع أنك لم تصرح بأى وجه
دخل فيه ولأى معنى باعه وإنى لا أدريه أهو وصى في هذا أم وكيل أم محتسب
على ما جاز في كل أولئك أم . تعرض له بلا دليل فهو بيعة لمجرد قضاء الدين والوصية .
وعلى ما يجوز له فيثبت حكما أم بمكسبه في القضية ؟ أم هو قضاء للبيع بالخيار
لظهور صلاحه أو لخوف تلفه ؟ أم لمجرد هذا كله في إيلانه ؟ أم لآزاد عليه
معه على ما جاز ؟ أم لغيره مما لا أصل له في حقيقة ولا يجوز ؟

ملا بد لمعرفة هذا من تحرر القواعد والأصول وعرضه عليه لمن رام في
- حكمه الدخول .

وبنحوى عما أنك كان البيع يُتصور في ثلاثة أوجه : إما قضاء دين
المالك ، وإما لإعاز وصيته ، وإما لفداء البيع بالخيار من تركه .

ففى أى على هذه الأوجه أحيب لظنى أنها مرادك ، وإن كان الظن
يخطئ . قارة ويصير ثم النظر في البائع وإن كان لا على ما جاز له قلت في ذلك :
إله ليس بشئ . ونس ما قدم فله .

وأما إذا كان بيعه لما جاز له وثبت من أمر الوصاية على ما أسلفناه فيما ثبت
هو وصاياهم من فصل الوصية أو قضاء الدين المرصى به عليه فإنهما من باب
واحد في معنى جواز التصريف لهما من ماله ما لم يخص بإفساد شيء منهما دون
غيره فلا يكون وصايا في غير ما أوصى إليه فيه وإنما يجوز من بيعه ما كان لهذا
المعنى دون غيره فلا يكون إلا بقدر كما مضى بشروطه وكفى .

وقد أخبراك بما من قبل أئذذك أن البيع ائداء المبيع بالخيار ليس هو مما يخص الوصى فلا يثبت من فعله لأنه لا ماله ولا مما عليه وقد تكرر القوضيح فيما هنك أن بهه لا يكون لهذا في حق من . لائ امره إلا من ماله أو ممن يدوب منابه في ذلك في أمره وفي حق من لا يئلك أمره في موضع صلاحه لا يكون إلا من محتسب جازت الحسبة له فيه أو من وكهل ثبتت وكالته لهم شرعا أو من وصى ثبتت له الوصاية في حق الهوى لا فهدم من أيهم لا فهدم حتى الجدة فلهذه أشهر معنى .

فظهر بهذا أن بيمة جملة لهذا وذاك مما لا يصح في الحكم هنك من بائع هذا المال إلا إذا اجتمعت فيه ثلاث خصال : وصاية ثابتة ، وحسبة للفائزين جائرة ، وأمر من البئغ الحاضرين أو وكالة صحيحة مع كون البيع في أصل القضية على قانون الماعدة الشرعية .

وإذا شبر في صحيح النظر أن بيمة جملة كذلك أوفر من تفرقة فيه اسكل معنى على حدة جاز عدى إن صح ما أقوله عن النظر إذ لا أحفظه من أثر إن بيع بمعنى الوصية والحسبة والوكالة المشتركة في صفة ، احدة مساعدة ائدم المانع منه في الظاهر من الواسع فالجائز دون الحكم لأن بيمة بمعنى الوصية قد يصح غالبا أن يثبت حكمه وبالوكالة ممن يجوز أمره ملوه هو من اللئات حتما لكن باشتراك الحسبة معه في العفنة بطل الوجوب الحكمي فكان من باب اللواسع فتجوز لعدم ما بينهما من التميز إلا أن يفرز هن عند البيع سهاما : سهما بالوصاية وآخر بالوكالة وثالثا بالحسبة بعد قسمين فيسكون اسكل منهن في النصوص حكمه على الخصوص ولو مشاعا لثبوت فيما جاز أن البيع فيه من أصله إلا أنه على هذا لا بد أن تدخل فيه الجملة .

فلا تمسح إن قيل فيه كله بأنه مما يجوز في أحكامه أن يقال بنفسه وإما
فإن قيل من تلك أموره ماله فيه من نصيب فباعه بنفسه أو وكيل عن هذا الرضى
في بيعه بآله من القيمة نصيب فهو أولى بماله .

وكذا إن قام بالحصة للتائبين غيره في حاله لم يمت من بيع الرضى على هذه
الصفة لإجماع الفقهاء على أنه تعالى ما أذن له فيه إلى غيره فهو غاط منه وسقط
وإن أولى ما به أن يتدارك ملته فله يرجع إلى صوابه فكيف به إن كان في دحوله
بخطب المشواء تخطب حائر لينقض ما أسره به في جوره ربه الهاثر إنه لأصف ركنا
وأسرع ومدا .

وأما من يدخل في أموره يعلم مدخل صدق ويخرج منها إن لم يحز به لم يخرج
صدق .

فإذا دخل في هذا البيع من بابه وقام لله فيه بماله وصوابه مفعضا لأجره
وراعيا في ثوابه فأولى ما بك مهادمت الشراء أن تقدم عليه إن أتى به على ما جاز
وأوجب فيه فإنه أثبت وأصح من بيعك لنفسك ولا سيما في الأصول لما بها من
قول بالبيع منه مطلقا وفيه أقوال آخر تقتضي الجواز فيما بيع بالفداء إن كان بيعك
له لما يوجب الحكم ولما يجوز فيه الواسع . ولأجل الفداء ما لم يقدم عليك بالبيع
من له الأسر فيه بالاطع إن كان فيه رأى لمن يملك أسره وإلا فهو كذلك .
وماك ما في الجواز حكمه من الأقوال في ذلك أحدها : إن توكل من يشتريه
لك فيجوز لك أحده من يده .

وثانيها : لا بد من أن تقيم وكيلين : أحدهما يتم البيع والآخر يشتريه لك بما
بلفت من العين .

وفي قول ثالث : فلا يصح إلا بحيث لا يعلم للبائع ولا المشتري أنه يشتري لك .

وفي قول رابع : فيرخص لك أن تأخذه بما بلغ في اللداء إلا أن في نفس
نقرة من هذا وعدى أنه ليس بالحسن إلا أن زبده بما وقف عند غره فلم يزد
في اللداء على ما عنده يمتنع منه الخبز .

وأما بيعه بالسوم لنفسه فلا أرى قولاً بالجواز فيه متصوفاً إلا فيما يكل
أو يوزن إن كان بدل من سعره خصوصاً مسح أنه يدخله الاختلاف شرعاً في
جزاره والمنع منه قطعاً .

فاعرفوا هذه الأصول ولينظر من بعد هل محل الجراز الرأي في الأصول من
هذا وبأيه أن يشتريه بالسوم لنفسه من يلى أمره إذا وكل من يبيعه لهم سواء
وآخر يشتريه له من غير أن يعلم البائع أنه اشتراه له .

فإن من محقق به على هذا ولا سيما بعد استقصاء ثمنه في اللداء وظهور وكسه
فيه بنفسه أن آخذه بالسوم لنفسه من توفير لهم وصلاح .

لأنه وإن لم يجوز بالحكم في نفس أرجو أنه لا إثم عليه في ذلك ولا جناح
وإني أرجو في باب الجائز والواسع أن يكون من المباح إن صح ما في نظري من
هذا أم يجوز في باب المنظر الواسع أن يكون الأصلح بيعه على غيره سواء بأقل
ما يشتريه هو يوماً فيجوز ذلك دون هذا .

وكله بما يمنع حكماً وإما جاز لا رتباط بنفس المداحة لا بغيرها جزماً فهذا في
تعبكيس الحقائق الظاهرة لأنه أمر شاهر في جوازه توسعاً في حق الفقير لما به من
الصلاح قاض باطراد لمة في حقه أيضاً إن كان هو الأصلح فقهر به في حقه
أن يباح .

وكله في غير الحكم بلا اختلاف في ذلك لأنه كذلك في أقوالهم الصحاح
ولكني لست في الرأي بأهل . فأخاف أن أقول بما لا أدريه لما بي من غلبة جهل
والله أعلم .

إنه ليس من قصدى إلا أن أقول وبه أهدى وأستغفر فيه دسى . بمبلغ جهدى . وفيما حرروه من النقول فيما قرروه من الأصول ما يكتفى به عما نقول . وإنما أجدناه في ضمن ما نشرناه انظر فيه أهل النقول علما بأهم يقومون ما كان عدلا . ويحتجون كل مشقه دع ما ألقوه هزلا . وإني لأدعهم إلى ذلك فأشرطه هناك في كل ما صدر منى قولاً .

ألا فاطروا أخى فيما نزل بك من قضية في هذا البيع وتلك واعرض ما انطوت عليه أحكامها من دقائق . على ما في الأصول من حقائق .

فإن تجده موافقا لحكم الحق ومطابقا لفتحه به ولا فده مفارقا لفتحه أن يهمل ولا يستعمل لأن غير الحق لا يجوز أن يقبل والحمد لله حمداً بصدقته تتم
للصالحات .

• مسألة :

ومنه : وما قولك سيدنا في حاكم إذا أمر من يبيع من مال هالك من الناس ليقضى دينه وينفذ وصاياه بعد صحة الدين وثبوت الوصية عند الحاكم والأموال أو للمكس فباع الأمور من مال الهالك ما يزيد ثمنه عن دين الهالك ووصيته أو باع بقدر الدين والوصية وللهالك البعض منهم حاضرون ورضوا بذلك أو لم يرضوا والبعض منهم أعياب ولا يرجى لهم في القرب إلا باقشترى ذلك للبيع من له صحة يديون الهالك ووصيته واستولى قضاء من ثمن ما اشتراه بنفسه أو سلم الثمن إلى للأموال بالبيع أيصح له ذلك أم لا ؟ بين لنا الجائز من ذلك والهجوم وأنت إن شاء الله ماجور :

أرأيت إن احتسب محاسب بعد علمه بصحة دين للهالك وما أوصى به بإقرار للهالك ولم يعلم ببراءته من تلك الديون ولا يعلم إلا أنها باقية عليه ولم يحتمل عنده

ذلك فاحتسب المذكور وهو من ورثة المالك أم لا وماح ذلك الذي باعه الأمور
بمبعة من مال المالك أو شيئاً منه بقدر ما يكفي ثمنه لقضاء الدين وإنفاذ الوصية
أو أكثر أو أقل على وكيله في شراء ذلك خاصة أعني وكيل المحتسب مساومة
باطلاً أو بمحضرة شاهدين عدلين بعد أن خالجه للشك فيما تقدم من البيع والشراء
الواقعين بينه والذي أمره الحاكم بالبيع الأول فباعه المحتسب لو وكيله بالثمن الواقع
في البيع المقدم أو أقل أو أكثر لكن بمبعة المساومة إذا أصلح وأدبر للشئ من
بيع المتأداة عند نظره ونرجو أن يكون كذلك في نظار المرافين بتمن مثل ذلك
لشيء في حقهم ذلك أصبح هذا وبوز أم لا ؟

بين لنا في هذا أمر الهاطل . وشرح لنا ذلك شرحاً يشتق منه الجاهل .
وقد حملت لك القول ولما يك تفصيلها مأجوراً مثاباً مشكوراً إن شاء الله أيضاً .
وإذا قضى التأمم بتضاء دين المالك من وصى أو محتسب فتضى أصحابه
الحقوق حقوقهم من غير أن يحلفوا على حقوقهم أنها باقية أدليه شيء فيما بينه
وبين ربه والسلمين أم لا ؟

الجواب :

إن صح مع الحاكم دين المالك ووصيته الواجب في الدين إنفاذها من ماله
تقام بالعدل بما أمر به من مقتضى الحكم في هذا البيع والأمر به لتضاء ذلك الدين
والوصية المحكوم بهما فهو من فعله جائز وثابت .

ويجوز أمور اعتثال أمر الحاكم في هذا إن صح عدله فيه أو كان هو
عدلاً فجاز أن يأمره عليه من غير مطالبة له بمحجة ما لم يصح باطله .
وإن تمكس القضية لعدم صحة الدين والوصية فذاك للبيع فسد وحرام كاسد .
محال لا يجوز على حال . وحال كونه على ما جاز .

فإن باع للأموار أو الحاكم من مال المالك ما يزيد على ما عليه في البيع مردود في الحكم لأنه مما ليس لهما أن يملأه بالجزم وإنما يجوز بتقدير البيع والوصية في موضع وجوبهما وجواز الحكم بهما .

ورضى البائع للمتلا من الورثة حصة عليهم به فيما م به أملاك من عالم وعدم رضام حصة في البيع منه ولا يجوز على المائتين إلا ما أوجهه الحكم فثبت بالبيعة المادقة وإلا فلا يجوز له .

ولو علم المسترى بصحة ذلك الدين والوصية لم يحزه ذلك للبائع المسال من حاكم أو غيره قد باعه على غير ما أجاز بالحكم له والواسع في مواضع جواره لهما .

وبيع الخنصب ثوباً لا أكثر مما يحب من دين المالك أو وصيقه مردود لذلك وإنما يباح له في موضع جواز الحسبة له ما جاز في الحكم أو الواسع من الجائز إن كان هو من له الحسبة ببيع فباعه بالبدل أو المساومة على ما جاز فيهما واشتراه غيره في السوم لأنه في حقه كالمعتذر .

ووكيله إن كان يشتري فله حكم نفسه أيضاً إلا فيما جاز أن يختلف فيه مما يكال أو يوزن .

ولا يلزم في جواز البيع حضرة الشاهدين إلا أن خضروهما يؤكدانه فيؤمر به فدياً تاً كيداً للحجة في جوازه وليس لقائم لارصحة قضاء الحقوق الصالحة لأهلها في الحكم إلا بعد يهتهم عليها لاحمال أن يكون للمالك قصاص إياها بحيث غاب علم ذلك عن شهودهم كذا من الأثر حفظناه .

فانظر فيما في هذه أجهلناه وفي غير هالك قد فصلناه على حسب ما فيه عرفناه والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول فهمن أوصى بشفقة شيء من أمواله لمن يقرأ القرآن على قبره
هذه مثل شاذية ولم يجد لها وصياً أميناً أو وجد الأمين فمعهز لعدم من يقيها
له لعدم التمديد فيها .

أيجوز للموصي أن يهبها ويؤجر من يقرأ القرآن على قبره إلى أن تتم الدراهم
أم لا يجوز إلا تركها بحالها ؟ تفصل داني بشيء بخلصني من هذه للبلوى لا زلت
معيماً لأهل التقوى .

الجواب :

إن أوصى بالشفقة لم يحز بيع الأصل .
وإن أوصى بالشاذية كلها جاز بيعها ما لم يجدها وقفاً . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفيمن مات هالكه ولم يوص عليه في حياته بشيء من الوصايا
ولا أخبره بوصية مكتوبة عليه أيجوز له الإهمال عن البحث والحوال عن وصيته
إذا لم يثر عليها ولا أخبر أحد بها ويحل له ماله على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب :

لا نعلم وجوب ذلك عليه .
وإن استحسن أن يوصى له بعض العلماء فإنه لا من اللازم .
وإن كان على الهالك الوصية واجبة للأقربين إذا ترك خيراً فإذ لا شيء
لهم يجب في المال مع عدم الوصية ولا لوم على الوارث فيما خوله الله من ماله إلا

أن يقبرع بشيء عن دالك فإنه على حسن النية وصحة النفذة بشرط النفذة
يثاب عليه ويؤمر به في الددب .

ولا سببا بها تحقق وجوبه على الهالك في وصية الأقربين والبيع ونحوهما كما في
رواية التميمية : إن دين الله أولى بانقضاء وفي الاحمال للهالك فهو مستحبيل أن
تفقط الوصية عنه بعدد كنسيان أو يكرون قد آتى بها .

* مسألة :

ومنه : وفي رجل أوصى بديرام يشتري بها عهد ويتفق عنه بعد موته واشترى
الوصى للعبد بأقل ما أوصى به لمن نصير بقية الديرام ؟
وكذلك من أوصى بحمة فاسة أجر بأقل ما أوصى بها لمن نصير البقية ؟
وما الأحسن للوصى أن يسهل أجر بما أوصى به الوصى ولو كان كثيرا أو يجتهد
ويما كس ونصير الفسلة لشيء من المصالح ؟
وهل يجوز لنا أن نؤجر القوم عن أصحابنا ؟ بين لنا الآراء للشهورة في ذلك
وأنت المأثور .

: الجواب :

لا يشتري العبد بأقل مما أوصى به ولا نسهل أجر الحجة بأقل من ذلك لأنه
حلاف ما أوصى به المرصى . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي الوصى إذا أوصى إلى غير ثقة إلا أنه قد قضى الحقوق وأنفذ الوصية
على الوجه المأثور به أيرا المرصى من العقبة المفندة عنه أم لا ؟
وإذا لم يجد ثقة ليرصى عليه ما الحولة في ذلك ؟

الجواب :

يبرأ الموصى من القبة إذا أنفذها عنه الموصى ولو كان غير ثقة والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وهيمن ابتلى بوصية وفي ماله شيء لأحد مثل حب أو ذمام وطلب أربابه للموصى لهم ولم يدركهم وخفى عليه لبعده المسافة وانقضوا بموت أو بقلّة دليل من القبول بمعرفةهم واحتاز هذا المبتلى وأراد التخلص سريعاً خوفاً من الحوادث أله رحمة أن يفرقه على المقرء إذا لم يرد أن يوقفها فلا تذهب بهرق أو غيره ؟

الجواب :

أما المقرء فلا يجوز تفريقه المقرء إلا بعد أن يئأس من معرفة أربابه . وإذا سأل عنهم سنة ولم يبرموا جاز تفريقه في بعض القول إذا لم يسمع بوجودهم في مكان .

• مسألة :

وفي الموصى إذا جعل وصية في نصاء دين الله لك وإنفاذ وصاياه ألزمه أن يكون وصياً في أولاد الله لك السفر ويحفظ ما هو أم لا ؟ وإذا ألزمه جميع ذلك وشرط على الموصى وصية بأى لا أوصى لك إلا في إنفاذ الوصية وقصاء الدين لا غير ذلك ووصى الموصى بذلك أيبرأ من حفظ ما الأية م يجوز هذا أم لا ؟

الجواب :

لا يلزمه أن يكون وصياً في أولاد الله لك بسبب توصيته في إنفاذ وصيته وقصاء دينه إلا أن يقرصى له في أولاده على الخصوص . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وإذا طاعت ورقة على مالك فيها حق على رجل بمط جائز عند المسلمين
فيها قدر قرشين وأوصى له في الوصية بقرش من شيء معروف أيلزم الوصى إنفاذه
على ما في الورقة أو في الرصية ؟

الجواب :

إن صح أن له على الله أنك قرشين فأوصى له بقرش لا يدري من أى وجهه
فإن كانت الرصية بحق أو ضمان فيعطى المثلث له بالصحة .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل قال لزوجته : أنا أفارقك وأعطيك هذا البيت الذى لى بما
حل لك من الحق وأنا مسافر عندك ولا عندي شيء حتى أنفق عليك .
فقالت : لا أرضى بذلك .

فقال لها : إن مت لا لك شيء غير هذا البيت عندي لا عاجل ولا آجل .
فخافت : نعم . ومات الرجل وطلمت أوراق فيها حقوق عليه أحب لها ذلك
أم لا ؟

وبحوز الوصى أن يقضيها بما في أوراقها إذا كان هذا الرصى مع هذا الكلام
من الزوج أم لا ؟

وتخاصص هي في هذه الحقوق . مثلا الهيتان أم لا ؟

الجواب :

نعم لها احتها وهذا القول لا يبطله إن ثبت وتكون هي فيه وسائر
الهيتان سواء .

• مسألة :

ومعه : وإذا قال الموصي لوصيه : أنفذ عني جميع ما في كتاب وصيتي أو قال :
جميع ما في وصيتي أنفذ عني ولا أرضى أن تترك منه شيئاً ولا أحلك كاللوصي
وارثاً أو غير وارث ماذا يلزمه ؟ أفنتي يرحمك الله .

• الجواب :

ذلك مقصور على ثبوت الرصية أو بطلانها وليس كل من ألزمه الموصي
يلزمه ذلك فإنما هو لازم على من يلزمه في شرع الله ، وإن لا يعجب ممن يكتبون
أن فلاناً قد أثبت هذا على نفسه كان ثابتاً أو غير ثابت لأنني لا أصر في إثبات
غير الثابت حجة بذلك ولكن إذا قال للوصي : إن هذه وصيتي وما كتب فيها
فهو عندي . فاشهدوا به علىّ فقد اختلف في ذلك على قول .

ف قيل : له أن يشهد بذلك إذا كانت الرصية عنده ولم تقب عنه .

وقيل : ليس له أن يشهد على كتاب مختوم حتى يهرسه ويعرف ما فيه
فيشهد به عليه .

وعلى قول ثالث : فهو صحيح عندي أنه ليس له أن يشهد عليه إلا أن يقرأ
عليه ذلك المكتوب فيقر بما فيه .

وعلى قول رابع : فإن كان المشهود عليه مقلداً عارفاً بقراءة ذلك المكتوب
فأبى به إليه مفقوحاً فأقر عنده أنه قرأه وعرف ما فيه فأمره أن يشهد عليه
فالشهادة جائزة .

وفي قول خامس : فالشهادة جائزة ولو كان مختوماً إذا أقر عنده أنه قرأه
فعرّف ما فيه .

ولكن اختلفوا في شيء آخر وهو في جواز الشهادة إذا غابت الرعية عن الشاهد .

فإن كان الشاهد ذا كراً لما أشهد عليه فالشهادة جائزة بالاتفاق ولازمة بلا خلاف فعليه إلا أن يخرج في وجه غير جائز شرعاً .

وإن كان حافظاً لما أشهد عليه فقد قول : ليس له أن يشهد على ذلك ولكن إذا حضرت الوصية المكتوبة فعرف ذلك بما لا يشك فيه وذكر الشهادة فالشهادة جائزة وإن لم يذكرها فلا تجوز له الشهادة على ذلك .

وقيل : إذا لم يحفظ ما كتب مما أشهد عليه ولكن حفظ أنه أشهد على ما في تلك القرطاسة وغابت القرطاسة في يد ثمة فالشهادة جائزة .

وإن كان في يد غير الثقة فلا تجوز له الشهادة على ذلك .

وبعضهم يعلمها مطلقاً إلا ما حفظ من ذلك بهونه فعليه الشهادة به فاعترف ذلك .

■ مسألة :

ومنه : ومن رجل تزوج امرأة وأنت منه بأولاد وتوفى والدهم ووجدوه كأنها وصيقه على يدي إخوانه وإخوانه قد ماتوا قبله ووجدت المرأة وأولادها وصية هالكهم ولم يكن على أيديهم ولم يذكرهم في وصية ألزمهم لوصية إدا تركوها ولم يفقدوها ؟

أم يلزمهم إيفاذاها ولم يكونوا أوصياء ؟ بين لنا ذلك .

الجواب :

إذا لم يلزمهم بالشرع فلا يضيق عليهم تركها . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه: والوصى إذا أئذ وصية الأفرين لأبائهم وأمهاتهم حتى الأطلال وهو
شئ قليل وم يولونهم هل ينحط عنه أم لا ؟

الجواب :

إذا أئذ لأبيه جاز في أكثر قولهم ومع أمه فمخرج إلى شرط ثتمها أو
تمطى إياه أجرة على نفقه أو في شئ من مصلحته فهو خلاصه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي امرأة مريضة أرست بشئ من مالها وصية لبيان أن يفرق عنها
صلوات وصوم وذره وهي مخلفة ابنة من مطلقها فإن فرق أبوها من مالها أعنى
الابنة هل يلزمه ضمان لابنته أم لا ؟ تفضل بالجواب .

الجواب :

للوصية إن كانت لا تثبت في الشرع فليس لأبى البنات التصرف بها
بغير الحق .
وإن وضع شيئاً في غير موضعه فعليه ضمانه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول شيخنا فممن مات وقد أوصى قبل موته بطعام لمن يقيم
بما أنه وعزاه ولم يصح أنه قد أوصى بذلك وجاء أناس يواصلون ما حضروا لهم شيئاً
من الطعام أيحوز لهم أن يأكلوا من ذلك الطعام على هذه الصفة أم لا ؟ كان
الله لك قد ترك أيقاما أو بُلغاً ولم يعلم الدين أحضر لهم الطعام أنه من مال الأبخام

إذا كان قد خلف أيتاما أو من مال الفيتخ الذي أحضره لهم ما ترى عليهم إذا
أكلوا على هذه الصلة ؟

وهل يلزمهم السؤال عنه من أى وجه أتوه لهم أم لا ؟

وهل يضمنون بأكلهم من ذلك الطعام أم لا ؟

الجواب :

قـ. أوضح هذه المسألة شيخنا الفقيه أبو زهبان في مسألة العزاء وهي موجودة
في النظم الأولى من كتاب اللباب فطالها من هناك نجد - إن شاء الله - ما فيه
شفة ذلك . والله أعلم .

• مسألة :

وهذه المسألة بينها مقولة من كتاب اللباب عن الشيخ جاعد بن خميس
الخراساني .

ونصها يخرج بمعنى أناسا في ميت لهم فهو في له بالطعام هل يجوز له أكله
وإن كان قد فعل ذلك ما يلزمه ؟ فإن عندنا إذا مات أحد من البلدان لقي تقربا
يسرون معزين فيه ملون لهم طعاما وفي الظن أنه من مال المالك ولو لم يقولوا
ذلك ولا يسل الوصي كيف يكون حاله ؟ ولا أن الوصية ثابتة أو لا بهـ لم أنه
أوصى به .

وإن كان لا يجوز فما الحيلة إذا أكله إذا لم يعرف جملة الدين أكل من عزام
هل له في ذلك رخصة فيما مضى إذا وقف بما يستقبل أم لا ؟

قال : إنى لا أرى هذا مما يختلف أمره فهو باعتبار الأكل والمأكول ومن
عنده يؤكل وعلى ما يكون من وجوهه في احتلافه يجرى حكمه ولا بد من ذلك .

فإن إطلاق القول على حال بحججه أو حله لا أعلم أنه يخرج على معاني الصواب في الرأي وعلى ما أراه أنه إذا لم يصح أنه من مال الهالك ولا حرام نفس ذلك للطعام وإنما هو من أنواع الحلال بقى أن ينظر في حال الطعام له وكيف يكون حاله معه فإنه من عدده وحكمه له حتى يصح لغيره .

ومع هذا فإن كان ممن يملك أسرته ولم يكن أطعمه عن تقيية ولا حياء مفرط أدخله عليه وإنما هو عن طيب نفسه ورضى من قلبه فلا بأس عليه فيما أكله على هذا من عنده .

وعلى غير هذا من الرضى فلا يجوز وعلى من أكله ضمانه . فإن هو أشبه الحل في المعنى لحقه عند الحياء المفرط معنى الاختلاف في لزومه له .

ألا وإني لأرى هذا كأنه فيما يبين لي على حوازه يشبه أن يكون خروجه على معنى الاطمئنان بالرضى عند سكون النفس إليه اظهور ما يوجب نفي كل ريبة تقتضى شبهة فيه وإنما يظهر من الأحوال على ظاهره من إعراض وإقباله في اقتباس وانسباط دال على ما قد ساءه أو سرته من وصوله إليه وقدمه عليه أو بما يكون على انقطاعه عن الوصلة أو امتناعه عن الأكل فيما مضى يستدل على الكراهية أو الرضى حتى يكون في الحال غيره فهو حرم مع الكراهية أو يحل بالرضى على ما يطمئن إليه القلب من دليل واضح فيكون .

وإن خفى عليه الأمر فهما ولم يكن له دلالة على أحدهما فهو على المدعى حتى يظهر له ما يقتضى حله لأنه ليس هناك محل الاطمئنان بالرضى فيحل إذا كان هو الداخل عليه من غير أن يكون ذلك داعيا إليه أو ما أشبهه فيستدل على حبه لو صاله وأكله من ماله .

وقولك: إنه بالظن من مال الهالك فالظن لا ينفى في هذا الوضع لأنه لا محل له

في الحكم حتى ينفذ من هو له في ظاهر حكمه انفيه بغير صحة موجبة له ولا دليل عليه غير الظن نفسه غير علم بمقتضى به ولا حجة فيه .

وإن صح أنه من مال المالك واسكنه لم يصح أنه أوصى بذلك وليس في الورثة من لا يملك أمره أو ما أشبهه وللال غير مستمك في دين أو غيره ولا شيء من ذلك فقد مضى من القول ما يدل في هذا الموضع على حكم ذلك فيه لأنه والأول سواء بلا فرق والجواب فيهما واحد لا أنه بمعنى الإباحة فيجوز إلى أن يكون عن رضى الكل وطيب نفس الجميع فإنه الواحد منهم .

وإن لم يستدل على رضاه بعقل فيدخله الحجر بمعنى النكرة كذلك إن كان فيهم من لا يملك أمره أو من كان في المعنى كذلك يكون

وإن صح أنه أوصى به فهو على جوازه في الثلث مع غيره من الوصايا .
ويحوز على ثبوته لمن أطعمه أن يأكله في وقته على وجه ما يثبت له بوصوله لأهل التتميزية منه لأهل عزته لمعنى دخوله في جملة من أوصى لهم به كذلك .
وإن لم يصح معه أو أشكل عليه الأمر فيه فلم يدر أنه من مال المالك أم لا . لكن الأغلب على ظنه أنه من ماله لا من عند من أطعمه فالورع اجتنابه في موضع ما لا يحوز له إن لو صح معه مانية نظمه كذلك في موضع يدخل فيه شبهة عليه لريبة تلحقه ويكون من طريق الحكم لا بأس به وقد مضى القول فيه بأنه في الحكم لمن في يده .

ويحوز له من عنده على الواسع من الرضى أكله حتى يصح حرامه وقول من هو في يده وحكم بالظاهر له أنه من مال المالك حجة بالغة فيه بالحق عليه إذا لم يصح معه كذبه .

فإن قال مع هذا من إقراره أنه مما أوصى به لمثل هذا لم يقبل حتى يصح بالحجة التي لا تدفع إلا أن يكون هو الوصى فمضى لثبته أن يلحقه معنى الاختلاف

في جوازه بقوله له على معنى التصديق له لا الحكم ما لم يعارضه فيه غيره بحجة حق كذلك يخرج في موضع دسواه أنه وصى له إن لم يصح له ما يلحقه من أسرار الوصاية .

وإن لم يكن ثمة لم يجرز قبوله على حال ورجع الأسر بمعنى جوازه إلى الورثة إلا أن يصح أنه قد جعله المصدق فواجبه الاختلاف بالرأى في الحكم ويقوى به على قول من تحرره الاطمئنان إلا أن يكون من أهل الطهارة أو متبها بنهر الأمانة في نفسه من كل مجهول حرج وإن كان هو الوارث فهو في مثل هذا مع غيره من الورثة كغيره .

وإن يمجز الثالث عن الوفاء بما قد صح فيه بالحجة من الوصايا ويستغفره ويريد أن يدخله بالنقص عليها فهو معها فكذلك حق يصح أو يرضى به على الوجه الواسع أهلها .

وإن كان في الموضع لا وارث له سواه ومتى أباحته الاطمئنان في موضع يعمه الحكم فالعمل به في مثل هذا أولى لأنه أسلم وللتوسع في الأخذ بها على فيه الخلاص فيه مما لزمه متى بان له وصح منه ما اطمأن إليه جائز ما لم يعارضها بالنقص من جوازه عارض حق وللتوفيق بالله عليه نظر من قد ابتلى من هذا على أي وجه يخرج أكله إيؤدى ما كان عليه ضامه لأهله .

بأن لم يقدر على معرفة مقداره تحراه حتى يرى أنه قد خرج مما عليه فأداه فإذا فعل ذلك أجزأه .

وإن زاد على معنى الاستحالة في موضع ما يجوز له لعدم المانع فيمن حمله فإن كان ذا عسرة فمطرة إلى -يسرة .

وإن حضر الموت قبل أن يؤديه أو صى به .

وإن استحل أربابہ علی وجه ما یسمہ وأحلوه من رضی منهم برای وای شیء من ذلك لم یعرفه لمن هو فهو بما لا یعرف ربه .

وإن كان أنى ذلك من محجور علی وجه الاستحلال لحرامه لم یکن علیه بعد القربة فی أكثر قول المسلمین غرم والله أعلم .

فانظر فی هذا كله وإلى أكثر أمل زمانك كيف یكثرون فی الوصال لابی القعزبة من النساء والرجال علی الخمر والجمال ویأكلون أموال الیئسى وغيرهم من الأمیاب والألمی ومن قد حضر من الباقین علی غیر واضحة من الأمر یوجب لهم حله ومع ذلك كله یندخلون علی أهل المیت أمورا كانوا منها سالمین من كثرة الأشغال وبذل كثير من المال لتأخر الأظمة علی وجه التكلیف بخدمة المذمة حیث صاروا لا یرضون إلا بأحسنها وأطیبها وألیها حتی كاد مثل هذا أن یكون بما أراه مصیبة أخرى یمتدح معها إلى التتزیة منها وربما تكون من الأولى أولى لأنها منها أدنى نهى بها أخرى .

وكیف لا یكون كذلك ولا مد لهم أن یدخلوا عابهم أحوالا تنفی ضرارا من الضیق علی الذییب فی الشغل والمناء والمغص فی لائقی یسكون بدلا من الفرح والراحة والفراغ والزيادة علی غیر أصل حق مهمه یتمدون علیه من غیر مبالاة بما یأنونه من الأحوال ولا فیا یأكلون من المال كهف كان ؟ وعلى أى وجه كان ؟ من حرام أو حلال ؟

ألا وربما فی النادر وانقوا المباح فسلوا من ضمانه دون إنهم وربما كان الغالب فیه مع ذلك لزوم غرمه إلا ما شاء الله . من هذه لمعرفة حكمه ومن علیه باجتناب ظلمه .

ألا وربما یظن حله وحوازه بإفاده وإباحة أكله لما یوجد فی المكروك مكتوبا فیه لا یغیرها من الشهادة علیه .

وليس الأسرى ذلك على الصحيح كذلك وإن كان لا لب على أهل هذا الزمان الأسير على غيره لصعف علم ، وقلة فهم . وإلا فالحق له نور واضح . ودلائل من الكذاب والسنة والإجماع والرأى فهو أظهر في مثل هذا من أن يخفى على من له أدنى حسر وأقل نظر إذ هو شيء في أنواره أجلى من شمس الضحى في يوم لا غيم فيه مئة بين ما أقوله ليميل بصوابه لا غيرهه ، إن غير الحق لا يجوز في سعة ولا في ضيق والله التوفيق .

قلت له : فإن وجدت عن الشيخ أنى سعيد - رحمه الله - أن الإطعام في الدزاء بدعة .

قال : فأذى وجدناه في جامع جواباته في لطعم عن الموت في مأنة مارجر لأنه من جواباته ويرفعه إلى غيره أنه قيل فيه : إنه مكروه . وقيل : إنه بدعة . فهما قولان .

وفي بعض النسخ زيادة بهمة قبل الواو وعلى ثبوتها هى للشك في أحدهما لا فيهما جميعاً فإنه قد حرم بأحدهما ولكنه دل تلك لهمة إن لم يكن زادها بعض الخافلين سهواً على أنه لم يدر أيهما الذى قيل به منهما . وعلى كل حال فما خرج في اللاتم لحق الجزاء لأنهما فيما عدى سواء وبالمعنى من قول أهل البصر المثبت في الأثر يستدل أهل النظر على أن وقوع التسمية عليه بالهدعة .

فالورع على قياد معنى هذا الرأى اجتنابه .

وأما أن تبلغ به الكراهية إلى تحريمه فيكون من الفضالة فلا أعلمه مما يخرج فيه على حال فوجوز عليه في نظر ولا في صحيح أثر بل كان لآثار المسلمين كلها التي وجدناها متفقة الشهادة على ثبوته في الثلث مع غيره من الوصايا فيما أعلمه مما يجوز وصاياهم قديماً من الأولين وحديثاً في الآخرين .

وما ذكرته أنه يوجد عن قومنا أنهم يلزمون من أكل من المزاء
حول آثم الصمان وأن الكتاب يكتبونه وبأكلون منه فنعم قد وجدنا من من نظن
به أنه من أهل الخلاف حجب ذلك وألزم الضمان على من أكل منها إذا كان في
الورثة أيتام وإن أوصى به الميت لأنه من باطل البدع المذمومة عنده والوصية
من التذير الخالف للسنة وإنفاذه من ماله لا يجوز في قوله .

وإن ثبت لزوم ضمانه مع الأيتام كذلك مسح غيرهم من الغياب وغيرهم ممن
هو في المضي مثلهم من وارث أو مستحق له بالوصية على قياده .

وإن رضى به البالغ من الحاضرين فالذي يبقى في غيره في ضمانه فهو عليه حتى
يؤدبه إليه ولكي لا أقدر أن أقول بخروجه على مذاهب أهل العدل رأيا لأني
لا أعلم في الحق ما يزيله ولا في النظر ما يحمله ما لم يصح فيه أمر به بدليل برهان
لأن الإنسان أن يبذل على معنى القطوع من غير تدبير ما شاء من ماله بعد موته
إلى ثلثه في غنى أو فقير أو في غيرهما مما يسع ويجوز فلا يمنع من أبواب التهمة
بمعنى الأجر .

وعسى أن يكون هذا الموصى به من ماله أو من فله في مال نفسه أراد به
التقرب إلى ربه فإنه مما يحتمل .

وإن أمكن أن يلصقته على معنى التهمة غيره فيه لما يظهر عليه من قبح
أحواله أو فساد أفعاله فلا سبيل لأن يحكم على ما أوصى به في شئ هذا إن أراد
غير الحق .

وإن كان يمكن أن يكون كذلك فإنه لا يدري لأنه من السبب وأمره إلى
الله . ونحن ليس لنا أن نتماطى ما لم يؤذن لنا به ولا علينا أنه نتكلف علم شيء
سما غاب عنا علمه . لا دليل عليه ولا سبيل لإثباته المعنى الإحاطة به كله أو للظن
بتقاربه بخطئ وأخرى يصيب .

وعلى كل حال فلا يجوز أن يحكم به في مثل هذا ولا أن تقطع فيه بشيء
منها على حسن الظن ولا سؤته في أحد من الناس من بر ولا قاهر .
وإن كان كذلك واحتمل أن يكون أراد به وجها من الحق مباحا في دين
المسلمين لم يجوز على صحته لتهام الحجة به أن يبطل مع وجوده محله على سوء الظن
به في سراده إذا احتمل أنه أراد به على ما يحور فيسبح .
وقلت : عرفني بما يسجحك فيه فقد مضى من القول ما نفسه كناية والورع
خير ما استعمل ويعجبني انتهاء الحق في كل موطن واجتناب كل شبهة وما خرج
على معنى الورع تركه من أنواع المباحات على غير تحريم له فهو إليه .
ومن توسع في الحال . بما كان من الحكم من الحلال لدى لا شك فيه فلا
بأس عليه والله الموفق فاعلم ذلك والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفيمن أوصى بحجة إلى بيت الله الحرام وقد حج هو نفسه ولم يرجع
عن الوصية بالحجة في وصيته السابقة أعلى الوصي أن يؤجر بها من يحج بها عن
المالك أم لا يلزم الوصي ؟

الجواب :

حجته لا تبطل هذه الوصية إن ثبتت وعليه إنفاذها . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفيمن أوصى لورثة أبيه بشيء من ماله معلوم وترك أبوه أولاده
وزوجاته وأما وقد مات بمصم وخلف ورثة من أيتام وبالفن أعلى الوصي أن
يحكم هذه الوصية لورثة المالكين الموصى لهم أم تسلم للفقيرين من ورثة أبيه ؟
فتأ ما جورا إن شاء الله .

الجواب :

إن كانت الوصية ثابتة من ضمان . فنرجع إلى ورثتهم وإن لم تكن من ضمان فمد قيل : إن الوصية لا تثبت لمن مات ولا أرى الأحياء يستحقون هذه الوصية كلها .

وإذا بطل بعضها فأخاف أن تبطل كلها على قول أو يثبت لأحى منهم قدر سهمه منها على رأى آخر قها ساعلى مسألة البيع المختلف فيها إن صح ما حضرنى فى هذا . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وبى رجل توفى وخلف ورثة يفاى وأوصى بوصية ووصى غير ثقة ثم إن الوصى جاء فى مشاورى فى إنفاذ الوصية وبيع الأصول لينفذ به الوصية ووصى غير ثقة أبسنى أن أشور عليه فى بيع الأصول لإنفاذ الوصية أم لا يسمنى ويسمنى أن أشترى من عنده الأصول والعروض ؟ بين لنا جميع ذلك .

الجواب :

السلامة أـلم . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : ما تقول فى الوصى إذا أمنه من أوصى عليه أو دفع عنده دراهم وقال له : يوم اموت مرقهن على مقراء المسلمين ولك عشرهن أجرة لك على قيامك بهن أربع فوله له هذا ويجوز له تفريقهن عنه بعد موته وله ورثة أيتام وأخ ولم يطلع عيىن أحد إلا الله لأن الوصى والوصى كلاهما ثقة ويريد بذلك تقربا لوجه الله وإتقاء مريضاته لا لرياء ولا لجه .

أرأيت إن لم يحز هذا اللفظ ولفظ الوصى على الموصى : كذا يا فلان قد أوصيت بفريق الدراهم التي رفعتين عهدي بعد موتك على فقراء المسلمين فقال : نعم أترى على الوصى شيئاً مما يدينه وبين الله إذا عمل ما أمره به أم لا ؟
أرأيت شيخنا هذا الموصى قد أوصى بببيع ما يبق من ثلث ماله بعد موته من جميع لأشواء كلها أو يفرق عنه على من شاء الله من فقراء المسلمين وهو يحط من يحوز خطه بعد قضاء دينه وإفقاد وصاياه أنخرج هذه الدراهم الأمانة التي ذكرتها لك من الثالث أيسكون حسابهن من جملة ما يباع ويخرج نثن م لا يقربهن شيء من ذلك لأنه عيّن في حياته وأمر بهن وخدم من مودة عن بقية ما أوصى به ؟

وإذا كان هذا لفظ الوصية يبيع ثلث ماله وله دين ودراهم على الناس أيفرق جميع الثلث كأنها ما كان أم من المال الأصول والمعرض والحيوان والرثة وهو مراده الجميع ؟

قال : الله أعلم وفي أكثر ما يذهب إليه من قول بظاهر الحكم في الألفاظ فهذا يخرج عنده مخرج الأمر

وقول : إن الهالك لا أسره في ماله بعد موته فهو لا يثبت .

وعلى قول آخر عدد من يذهب إلى اعتبار الماله في مثل هذا .

فإذا فرق هذه الدراهم بعد موتى الفقراء المسلمين على هذه وصية وهي جائزة على ما فيها من الاختلاف .

فإذا اتهم الوصى فقال له : كذا يا فلان قد أوصيت بفريق الدراهم التي رفعتين عهدي بعد موتك على فقراء المسلمين فقال : نعم كان ذلك إقراراً من الموصى بالوصية بهن وليس هو في الحقيقة نفس الوصية فإن نفس الوصية لو تعلق للوصى بهذا اللفظ بتمامه بعد حذف زوائد الاستفهام فقال : أوصيت بكذا مكان

قوله : كذا يا فلان قد أوصيت بكذا فذلك هو نفس الوصية فاهربها لعلم الفرق بين نفس الوصية أو الإقرار بالوصية لكن الإقرار بالوصية جائز وبمحوز الحكم به فيثبت الوصى استعماله لإقرار الموصى في تلك المدايم بذلك فيجوز تفرقة على هذه الصفة .

وأما نفس الوصية نهى في الحكم أثبت في هذا الموضع فانهم . والله أعلم .
وأما من أوصى ببيع ثلث ماله وبفريقه على الفقراء بعد إنفاذ الوصايا والديون منه وله هذه الأمانة المذكورة وغيرها من نفود وعروض وحيوان وأصول فمقتضى الحكم عندي في هذه الأمانة أنها من جملة الوصايا ويخرج من هذا الثلث لأهم الوصية من وصاياه وهو ممفوع مما زاد على الثلث فلا تكون إلا منه .

وأما إيصاؤه بالبيع ما يبقى من ثلث ماله من جميع الأشياء كلها بعد إنفاذ دينه ووصاياه فيدخل في ذلك عندنا كل شيء من النفود الذهب والفضة والنحاس وغيرها من أصول وعروض وحيوان ونهات ومعدن والبيع في كل ذلك جائز ومحمول حتى النفود فنقد المضة يجوز بالذهب والنحاس .

وكذلك للمكس في كل واحدة ممن فاسم المال شامل على الجميع وداحل نعمت جنس كل شيء من حزنه فلا يخرج له منه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : إنا أراد الرجل أن ينفذ كفارات أو كان وصيا لمالك أنه أن ينفذ مما شاء من أنواع الطعام وإن احتلقت ثمة ويكون سألها فما بينه وبين الله أم لا ؟
قال : أما ما كان من الطعام مجتمعا على الاجتزاء به في الكفارة أو متقاعا عليه فإذا كان الموصى لم يخص في وصيته نوعا معينا فالوصى إذا أنفذ من هذا النوع المجتمع عليه أما المتفق عليه فهو جائز له بإجماع اتفاق سواء كان غالبا أو رخصا إذا كان في الوصية سعة لذلك .

فإذا عدل منه إلى ما يختلف فيه في الأصل فيكون جواز ذلك له والاختلاف على ما ترتب في المسألة .

فإذا ترك المجتمع عليه إلى المختلف فيه لعله كانت هي الأعدل في حقه أو الأصلح في نظره إن اهدى إلى ذلك باجتهاده لله ولعباده فمضى أن لا يضيق عليه ذلك وربما كان هو الأنصل والفضول أو الجائز على ما يحتمله القنوع في المسألة على اختلاف الصور وقد لا يخفى ذلك على من له دقة نظر من أهل العلم . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي الوصى إذا جعل لإناذ وصيته وصيين ولم يحمل لواحد منهما أن يقوم مقام صاحبه إن غاب أحدهما أو مات ومات الوصى ولم يحضر أحد الأوصياء أيلزم الحضر إن د الوصية ؟

الجواب :

فبما نرجو أنه قيل : إذا أوصى على وصيين وليس لأحدهما أن يتفرد بهذه الوصية مادام حيين إلا أن يحمل ذلك الوصى .
ولإذا مات أحد الوصيين مقيم الحاكم مداه مع الوصى . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : هل يجوز لوصى المالك أن يبيع موق ما نحتجه الوصية من أمواله بغير أسر الورثة ولا برصام ؟

أرأيت إن كان هو أحد الوراث أيجوز له أن يبيع ما حلفه المالك من ماله جميعه أو شيئاً منه قبل أن يقسم بلاء أن يكون وكيلاً ولا صح منهم رضى وبما يبيعه من ذلك ؟

ثم أخبرني هل يصح له ذلك إن كتب على نفسه ضمانه في ماله إن لم يتم
الوراث بيومه إن كان أحدم غائبا أم لا يجوز بيومه على هذه المدة ؟

الجواب :

لا يجوز للوصي أن يبيع أكثر مما جاز له إنفاذه فوصية أو دين ولا لوارث
أن يبيع غير ماله من نصيب فيه من غير وكالة من سائر الورثة أو ما يخرج في
حصى الوكالة الجائزة على رأى أو في دين ولا له أن يبيع شيئا مما حله المالك قبل
أن يصير له من حقه إلا أن يبيع سهمه أو شيئا من سهمه مشاطا يثبت على أكثر
القول فيما تعين بسهم معروف وإلا فهو على حكم المنع إلا ما ثبت له فيه جواز
الوصاية أو وكالة أو احتساب في موضع جوازه أو يثمه بسائر الورثة عن رضى
منهم ومن ممن يثبت رضاه ؟

أو يلزمهم ذلك حكما لتصلوهم المشتري بمدحهم بالبيع وعدم تغييرهم منه
لا اتقية ولا حياء مفرط في قول ولا عذر يوجب ذلك لم كدم عقل أو بلوغ
أو وجود عجة أو ما يشبه ذلك فتبونه عليهم بظاهر الحكم ائدم الإسكار هو
الأكثر من قول المسلمين فيما عندنا .

وقيل بأنه غير ثابت في الحكم على حال إلا أن يصح رضاهم به وإتمامهم له
وإلا فهو لهم على حاله . والله أعلم . وبه التوقيع .

• مسألة :

ومما هو مضاف إلى الكتاب عن اللطائى :

وفي إنفاذ الوصايا إذا كان الكتاب غير عدل ولم يحمله إمام عدل أبجوز إنفاذ
الوصايا والحقوق على الاطمانانة ؟

وإذا أنفذ أحد على هذه الصفة أ يكون ضامنا أم لا ؟

قال : فإذا كان إيسر ببدل ولم تتم حجة حق فأين موضع الاطمئنان تكون ؟
إني لا أرى ذلك .

وإذا كان كذلك فلزوم للصمان له نيا أنفذه من مال الغير على هذا لا عن
رضى جائز أولى به فيما أرى . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : سئل عن أوصى بوصايا وأقر بدين عليه ومات على غير وصى له
هل إن هوثقة من المسلمين في حقه أن يحاسب في إنفاذ وصاياه وقضاء دينه ؟
قال : نفى الأثر من قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله أن بهضا أجازاه .
وفي قول آخر : لا يجوز وإياه لموا الأكل .

قال : وإن عارضه أحد من الثقات في دين الله محققا أيضا وأراد منه أن
يرجع فيما أخرجه من ماله بأنفذه في موضعه الذي له أيلزمه ذلك أو لا
فيما أمضى .

قال : نعم على قول من لم يميز لا لتهامه عليه وليس كذلك في هذا الرأي
من مانع لحرمة .

وعلى قول من أجازاه فلا لجوازه إلا أن يكون للمعارض في احتسابه حجة
لا تدفع فهو محكم عليه من لا يخرج له عن طاعته بالرد .

قلت له : فإن كان هذا المحتسب الداخل في هذه الوصية غير ثقة أياكون على
ما به من الاختلاف في الثقة وإن لم تكن له أمانة ؟

قال : نعم في الواسع لا المحكم ، فإنه لا يجوز حتى يصح في إنفاذه أنه أمانه
على وجهه فيما أجازاه وإلا فهو المأخوذ فيه على حال بضمائه

قلت له : فإن كان الثقة في إنفاذه لذلك على هذا من مال المالك قد تمسك
برأى من أجازته والمعارض له أخذ برأى من لم يجزه في موضع ثبوته .
قال : فيجوز للمعاكم أو من يحمله من أهل الثقة .
وعلى قول آخر : أو ما دونه من ذوى الأمانة منهم فيجزه له فإن لم يكن
فالمصالحون من جماعة أو من يقومونه .
وإن أنفذها غيرهم جاز له عن رأيه لدخوله في عموم من قد جملة أو لا يجوز
إلا برأى الكل فيمنع عن رأى من المسلمين أهل الثقة والأمانة في ظاهر ما لم
من حكم في المدل .
وعلى هذا إن لو صح فتى يمكن على قهاده أن يكون في يوم ولا شك فيه
أنه من المقتنع على من لزمه فأتى يجوز أن يمسد في الحق رأيا لاني لا أدريه
فأدل عليه اظهور فساده .

• مسألة :

ومن غيره . وفي معدوم البصر :
هل يكون وصيا ويكون جائز الإنفاذ لما أوصى إليه كالبصير من قضاء دين
أو اقتضاء ديون وإنفاذ وصية أم لا ؟

فتم يجز أن يكون وصيا فيجوز له الإنفاذ لما صح وثبت وكان هو الوصى
والاطمئنة - بجة في مثل هذا ما لم يعارضها ما يمنع من جوازها . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وأما الوصية إذا لم تصح بشاهدي عدل أو - ط العدل على قول من
أجاز خط العدل من المسلمين فلا يلزم الوصى إنفاذها .

وإن أراد أن ينفذ ما قدر عليه برضى الورثة إذا كانوا ممن يجوز رضاه في ذلك جواز وما أراد تركه فله ؟

قال الشيخ جاعد بن خميس : هكذا يبين لي في هذا وعندى أنه صحيح .
وفي جواز إنفاذ ما صح معه بطله اختلاف من القول بالرأى وما أوصى به عليه وحده جواز على قول من لم يكن له هنالك معارض فيه . بالحق يكون له الحجة عليه بالمنع حتى تقوم به الحجة وإلا فهو على المنع وعليه في الظاهر أن يمنع ويجوز له في السر إنفاذه إن قدر على سره على قول من أجاز له ذلك في الأصل وخط الموصى مثل خط المدل على الأصح إن لم يكن أثبت وأصح . والله أعلم .

• • •

وعنه : وفيمن عليه حقوق للناس وأوصى بها عند رجل بلفظ ثابت وجهه وصيته في إنفاذ ما أوصى به يجوز للموصى أن ينفذ ما أوصى به هذا الرجل علانية أم لا ؟

أرأيت إن وجدت هذه الحقوق بخط الموصى أو بخط غيره ما تقول في ذلك إذا كان الورثة أيتاماً أو بائنين أو غائبين لكنهم أسكروا هذه الحقوق ؟

قال : لا أعلم أنه يمنع من إنفاذها علانية ما لم يعارضه هنالك معارض تكون له الحجة بالمنع عليه ولا فرق بين خط الموصى وغيره من الكتاب بين الملمين بالمدل على أصح ما قيل .

ويسجني لكثرة ما جاء فيه من الاختلاف أن لا ينفذ من المكتوب شيئاً إذا كان الأمر فيه على ما ذكرته حتى يصح بغيره . والله أعلم .

• مسألة :

وفي الوصى إذا كان للوصى قد أوصى بكذا قرشاً لليتيم فأخرجها للوصى من مال المالك أنصير في يده أمانة أم مضمونة ؟
وإذا أراد أن يشتري بهذه القروش أصلاً أو خياراً على رأى من أجاز ذلك أياً أم يحتاج أن يقبض ذلك ثمة ثم يرجع من إياه وبعد ذلك تصير أمانة ؟
تفضل بتصريح ذلك .

الجواب :

فالذى يظهر لى في هذا أنها تكون في يده أمانة من مال الوصى لا ضامة عليه ولا هي من مال لليتيم حتى ينفذها الوصى فيما يكون خلاصاً للوصى أو بضميتها فتكون مضمونة عليه أو بدفعها إلى إمام أو حاكم عدل أو جماعة المسلمين أو من يقوم في ذلك مقامه أو من يكون من وصى جائز للصاية أو وكيل صحيح الوكالة أو ولى ثمة لليتيم محسوب .

ولا بد من الترتيب على ما يوجب الحق في كل منهم فتد لإياه أمانة فتسكن حينئذ أمانة لليتيم في يده .

وإذا لم يجد لإنفاذها فيه مخلفاً احتسب له بأمر الحاكم أو الجماعة أو مشاوره من قدر عليه من أهل العلم والفضل جاز له في الواسع لا في الحكم على نظر الصلاح إن قدر عليه ولا يحتاج في هذا إلى تقييض الثمة دراهم لليتيم للشراء بها إن كان هو المحتسب له غيره جاز له الوجهان في حق للثمة دفعها لإياه وإلى اللوائح مع شهادة المدول به لليتيم . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ما تقول في رجل قال لرجل : أجعلك وصي من بعد موتى فأجاب :
أنفذ وصيتك في حياتك . وإن جعلتني وصيك بعد موتك لا يرضون بإغاف
الوصية ثم كتبه وصيا وذلك الموصى ولم يرضى الورثة بإفاد الوصية ما يلزم هذه
الموصى عليه في هذه الوصية إذا لم يكن حاكم في البلد ببرا بقوله أم لا ؟

الجواب :

إذا لم يده بالقيام بأسر وصايته فهو المختار بعد موته بالقيام بها أو للترك ومع
القدرة وارتفاع الواضع إن قام بأسر وصية أخيه المسلم فقد أخذ بأفضل .
وإن كانت للوصية لا على وجه يثبت شرعا فالسلامة في تركها إن لم يرض
للوارث إنفاذها فإن رضى إنفاذها وهو ممن ثبت عليه رضاه جاز له إنفاذها .
فإن كان للوارث ممن لا يجوز رضاه لزم تركها .

فإن كانت ثابتة شرعا والوصاية كانت على الموصى برضاه لزمه مع القدرة
القيام بها والمحاكمة في تصحيحها ولا يسمه مع غير عذر تركها والسكرت عنها
إلا إذا عجز عنها بوجه ما فاللهذا من عذره الله ولا يكاف الله فسادا إلا وسما
وطقتها . والله أعلم . فليُنظر في هذا كله ثم لا يأخذ منه إلا بطله .

الباب الرابع عشر

في وصية الأقربين

والوصية للأجانب والفقراء

عن شيخنا الخليل :

• مسألة :

ومذه مسألة حذف سؤالها .

الجواب :

هذه الوصية إن كانت من ضمان لذلك الموصى إليه فهي للموجودين من إخوته في زمان وقوع الوصية باللفظ أو بالكتابة من الموصى . وإس لمن حدث من إخوانهم من بعد ذلك شيء ولو كان حدوثه في حياة الموصى لأن العمان قد ثبت لمن قرأه هو في ذلك الوقت فلا ينقل إلى غيره قطعا إلا بحجة يبرهه توجب ذلك ولا معنى لثبوت الضمان لمن هو في حال المدم حين وقوع لإقرار من الموصى .

وأما الموجودون من إخوة الموصى له الموجودين في زمن إقرار الموصى فالوصية ثابتة لهم ولو كانوا إناثا لأن اسم الإخوة يشمل الجميع في معنى اللفظ كقوله تبارك وتعالى : « وإن كان له إخوة فلأمه للسدس » فأطلق لفظ الإخوة على الذكور والإناث .

وأما إن كانت هذه الوصية من غير ضمان فلا إشكال في أن المسمى في الوصية أن الوصية ثابتة له وإخوانه الموجودين معه في حال نطق الموصى باللفظ الوصية لهم .

وأما إخوانهم الحادثون من مد ذلك في حياة الموصى لقد حفظت الاختلاف في نحو ذلك على قولين : أحدهما أن الوصية محكوم بها عند موت الموصى لأجله الرجمة فيها في حياته متى ما شاء ذلك وأراده .

وعلى هذا القول فالوصية نعم الموجودين حين النطق بالوصية وتعم الحادثين في حياة الموصى أيضا .

وعلى القول الثاني فالوصية للموجودين حين النطق بها من الموصى ولا شيء منها للحادثين من بعد ذلك لأن الوصية على ما أسست عليه في أصلها وهذا القول الأرجح والأصح عندى فيما أرى من ذلك .

وأما عطية من ثبقت له الوصية فكلامهم سواء للذكر والأنثى إلا إذا خصصها الموصى هذا إذا كان لفظه : لفلان وإخوانه .

وأما إذا قال : لفلان وإخوانه بزيادة لام التمييز مع الإخوة ففلان له نصف الوصية وإخوانه لهم نصفها الثاني بينهم بالسوية على حسب هذا التفصيل السابق من القول .

وإذا مات الموصى لهم أو بعضهم في حياة الموصى فإن كانت الوصية من ضمان فهي راجعة إلى ورثتهم .

وإن كانت من غير ضمان فقد مات بعضهم فقد قيل : إنها تكون للأحياء فقط .

وقد قيل : إن من مات منهم سقط سهمه من الوصية ورجع إلى ورثة الموصى بكسر الصاد . فاعرف هذه الوجوه واعمل ما شئت بالمدل منها لا بغيره فإن غير الحق لا يحوز قبوله واره من سؤال العلماء إلى ضعف أقل الضمائم وقد بينت لك الاختلاف الوارد فيه من صحيح أراى لتكون على بصيرة فتدبر ذلك .

• مسألة :

ومنه : ومن كان من الأقربين حيا بعد موت الموصى ومات قبل القسمة فلا شيء له .

وإن بقي إلى حال القسمة فيختلف فيه قيل : يعطى .
وقيل : لا يعطى والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل أوصى بغالة حقه من الفضيل من المال للملاى للفقراء .
وعند كتابته لهذه الوصية هذا المال مشاع بينه وبين أخيه نصفه له ونصفه لأخيه
ثم توفى أخوه وصح المال كله له . ثم توفى الرجل الموصى بد أخيه أمذه الوصية
تخرج من حقه للسائق يوم هو له ؟ أم تخرج من غالة المال كله حيث إن الوصية
للفقراء ؟ عرفنا وجه الحق فيها .

الجواب :

ثبتت الوصية في حقه الذى هو له يوم أوصى به .
وختلف في ثبوتها بما حدث له من بعده .
ويجبى ألا تثبت فيه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي مالك ترك أموالاً وأوصى بوصايا لأبواب البر ولم يعدم من
الانتماء واجتمع المسلمون وحاكم من أهل الاستقامة وأخرجوا شيئاً من ماله
لإنفاذ وصيته وتنازل على ذلك المال أحد من الورثة وطمس الوصايا وجعل أمر
ما أوصى به الموصى كيف يصير حكم ذلك المال أيرحم إرثنا أو لفقراء المسلمين ؟

وإذا أتى أحد بصلك جائز فيه حق ثابت على الموصى أم يكون من رأس ذلك المال أم لا ؟ يُن لي ذلك .

الجواب :

إذا عُدَّت الوصايا ولم تصح لم هي ترفع مهرانا . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي وصية العويص أنصح فقريب والبعيد أم هي لابن لابن خالة دون غيره .

وهل تكون على الورثة من رأس مال الموصى ؟

الجواب :

هي جائزة لمن أوصى له بها عن تجوز له الوصية بها سواء في ذلك ابن الابن وغيره . وخروجها من رأس المال على جميع الورثة الزوجين وغيرهما . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وهل فرق بين الوصية والصمان ووصية الأقرين ؟

الجواب :

الوصية هي هذا كما كان .

• مسألة :

ومنه : وكم عندك شيخنا قطع وصية الأقرين اليوم من صرف للبليس على كم بيعة تقطع ؟

الجواب :

تقطع وصية الأقربين على درهم أو درهم ونصف أو درهين وفي ذلك اختلاف وحسابه في التقدير عشرة دراهم : سبعة مثاقيل من اللبنة وزن قرش أفرنسي وعلى ذلك تحسب الزكاة وغيرها . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفيمن أوصى بدانة أو حجارة لأحد من ورثته وكانت الوصية من ضمان ثم أنتجت تلك الدابة في حياة الموصي ومات الموصي لمن يكون نتاجها إذا كانت في يده إلى أن مات ؟

وإذا باع النتاج أيحل له أم لا ؟

وإن كانت الوصية من غير ضمان وهي لغير وارث أكله سواء أم بينهما فرق .

الجواب :

نتاج الدابة والحجارة للموصي ولا يدخل في الوصية إذا كانت الوصية من بعد الموت فالنتاج في حياة الموصي له . هذا ما حضرني من نظر . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول شيخنا في الهالك إن أوصى بوصية لفقراء بدراهم أو غير حرام أيجوز لهم ذلك أم لا ؟

الجواب :

ما كتبه لفقراء ، فنختلف في جوازه للوارث إن كان فقيرا .

وكذلك القول في مال المراء إن كان لمن يحضر عزاءه .
 وإن كان لمن يعزى فيه فلا يدخل فيه الوارث ومن له القسمة على كل حال .
 وأما من بعوله الوارث فهم كغيرهم من الناس لكن بمال يملكه لهم في الحكم
 ما له من وصية الفقراء ونحوها .

هذا من حديث محمد بن محمد الخبيسي :

يا من إلى كل الكارم سلم	وبه أضا الدين الصحيح القيم
أعنى ابن خلفان سمعاً شيخنا	وهو الخليلي المصام القدم
شمس الهدى علم الهدى سم الهدى	بحر العلوم وغوث من يتظالم
إني أنيتك سائلاً يا سيدي	يا من له كل البرية سلم
في قارك للأقربين وصية	وهو ابن عم وابن عم مكرم
وأبو سليل العم قد سكن للثرى	أبكون مثل للمعيا يُقسم
هذا وإن كان اختلاف قد جرى	في ذا فما القول الأصح لديكو

الجواب :

هذا جواب من ضعيف يوسم	بالمعجز فليسأل به المتعلم
إن الوصية للأقارب حكمها	في أكثر الأقوال فيما يعلم
يُعطى الذي أدنى إلى الموصي	ضعف الذي من بعده إذ تقسم
وابن ابن عم وابن عم في المطا	إن بعدم ابن العم حين تقسم
وكذلك سائرهم وما في ذلك من	خلف حفظه وربك أعلم
فإنهم يُعطى ضعف ما يعطى نقي	عم أبوه حتى أو متخترم

وبما هو مضاف إلى الكتاب من البطاني :
إني وجدت في الآثار اختلافا في قطع وصية الأقربين فقال من قال من أجل
العلم : قطعها على ثلث درهم ربع درهم .
وقال من قال : على دانتين .
وقال من قال : على دانق ونصف .
وقال من قال : على دانق .
ومنهم من يقطعها على نصف صديفة .
ومنهم من لا يقطعها إلا على أربع درجات .
ومنهم من يقطعها ما صح النسب .
وأما است من يعدل آراء المسلمين أقله لعلهم ويركأه فهمي . وتفضل بين لي
الصديفة ما صفها ؟ وما هي ؟
وكذلك بين لي عن الفضة : الفضة الخلاص أم فضة الجواز مثل للقرش .

الجواب :

إنا نعمل في قطع وصية الأقربين على أقل ما قبل فيه وهو دانق ونصف هو
سدس الدرهم وقد حلا في أنفسنا تفريط من لا ينويه منهم قدر ذلك إذا لم نجد
للمقطع على أكثر من ذلك حجة لا تسع مجاوزتها . ولعل كل قائل منهم قد اجتهد
بما قال من ذلك بمبلغ علمه وكلهم على صواب وقد اختلفوا . وأما الصديفة فأرجو
أنها الشاحنة

ومعنى أن المراد بها هنا شاحنة الفضة وهي ربع مثقل نصفها يكون ثمن مثقال
وهو واحداني متفاريان في القدر .

والنفقة التي تكون منها الدرهم أو الصدية عندى أنها من النفقة المتوسطة
غير المفشوشة .

وأما قسم وصية الأقربين على أربع درجات فلا أحفظه مما قول به .
وعندى أن احتملامهم فيه على قولين :

أحدهما : أنها تنقسم على أربعة آباء ولعلمهم نسل الأب وهم لإخوة وما
تفاضلوا ونسل الجد وهم العمومة وما تفاضلوا ونسل جد الأب ونسل جد الجد
وهكذا من جهة الجدات .

والثاني : أنها تقسم ما صح للنسب . والله أعلم .

■ مسألة :

ومنه : وفيمن أوصى يزيد وعمرو وخالد بهشرين قرشاً كيف قسمها بينهم ؟

الجواب :

قسمها بينهم بالدوية . والله أعلم .

■ مسألة :

ومنه : وعن رجل ملك وخلف أولاداً ذكوراً وإناثاً وأوصى من ماله
لفطرة صيام شهر رمضان أيجوز للورثة أن يفتروا منها كانوا أعتياء أو مقراء ؟
لمتنا في ذلك .

الجواب :

نعم جائز لهم ذلك في أكثر القول ، والله أعلم .

■ مسألة :

ومنه : وكيف صفة ترتيب الأقربين من المتقدم منهم ومن المتأخر في القسمة .

وكيف صفة للترتيب من الدرجة إلى الدرجة ؟
وعلى كم تعطى الدرجات وتقطعها على ما يوجبك إن كانت الوصية قايلة
أو كثيرة ؟

الجواب :

الدرجة لأبلى : أولاد الأولاد وما تناسلوا .
والدرجة للثانية : الأحداد الأربعة .
والدرجة للثالثة : الإخوة والأخوات وما تناسلوا .
والدرجة لرابعة : الأجداد الثمانية .
والدرجة الخامسة : الأعمام والأخوال وما تناسلوا .
وبعضهم يحمل الأجداد الثمانية مع الأحداد الأربعة مقدمين - إلى الإخوة .
وقيل : إن الأحداد البنية بعد الأعمام والأخوال وما تناسلوا .
وقيل : إن الأجداد الأربعة والأحداد الثمانية جميعاً بعد الأعمام والأخوال
وما تناسلوا وكله غير خارج من الصواب والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في لأخوال والأعمام إذا كانوا من أبوين أو من أب أو من أم .
وإذا كان بعد ذلك أخوال وأعمام أو خال وابن عم وابن خال وعم وما
تناسلوا أو خال وعم وأولادهم فضل أحد عن أحد ؟
وهل فرق بين تكرر والإنث في هؤلاء وأولادهم ؟

الجواب :

إذا كانوا في درجة قد مضى الجواب إذا كانوا في درجة .
فإذا اختلفوا فلا ينقسم الخواص مثل ما للأخوال والخلدة مثل الخال .
اسكن لابن العم سهمان وللخال منهم في أكثر القول .

وقيل : للأعمام الثلثان وللأخوال الثلث . فقلوا أم كنتموا كما سبق في
الأعمام وقد مضى صفة التفصيل . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في أعمام الأب وأخواله وأعمام الأم وأخوالها كيف صفتها لقسمه
بينهم م والأعمام ؟
وكيف صفة الدرجة الأولى والدرجة الثانية كيف أخذها من اللق قلها .

الجواب :

قيل : يعطى أعمام الأب ضعف ما لأخوال الأب .
ولم الأم مثل خال الأب .
وتخل الأم نصف ما لم الأم .
والأعمام والعمات سواء .
والأخوال والخالات كذلك .

• مسألة :

ومنه : في قصة الأقربين كيف قسمها إذا كان ابن ابن وابن ابن وما
تفاضلوا وأجداد وإخوة والرجال والنساء سواء أم بينهما فرق ؟
والذي يكون له النسب من طريقين وفي الإخوة من أب وأم أو من أب أو
من أم كلهم سواء ؟ أم يفضل أحد على أحد ؟
وأولادهم وما تفاضلوا هل يفضل ابن أحد على ابن أحد ؟

الجواب :

قيل : يعطى ابن الابن ضعف ما يعطى ابن ابن الابن وترتيب ذلك على
ما تفاضلوا .

والذكور والإناث في الدرجة الواحدة سواء .
فابن الابن وابن البنت و بنت الابن وابن البنت سواء .
والذى له النسب من جهتين . فقيل : يعطى من أقربهما .
وقيل : منهما جميعا .
والإخوة كلهم سواء من أى جهة كانوا ذكورا أو إناثا وكذلك أولادهم
واقفه أعلم .
* مسألة :

ومنه : فى وصية موسى بها الفقراء أو صدقة أعطى ابن وارث المالك
وعبدته من تلك الوصية وتلك الصدقة أم لا ؟
الجواب :

أما العهد إن كان مملوكا فلا .
وأما ابن الوارث إن كان فقيرا فيجوز له ذلك بلا اختلاف فله .
واقفه أعلم .
* مسألة :

ومنه : وفى رجل أوصى بجميع ماله للفقراء . بعد موته إذا لم ير لورثته فى أمواله
شيئا يستحقونه مهرثا لما دخل فيه من أمور دنياه فلما هلك ترك ورثته فقراء فهل
يجوز لهم تناول من تلك الأموال قدر قوتهم وكسوتهم ما لم يخرجهم إلى الغنى
أو يكونوا هم أحق به أم هم وغيرهم سواء ؟

أرأيت إذا وقعت الوصية على ذلك فلما هلك من قبضها هو غلب على أسرته
جورا لمنع الورثة وغيرهم من الفقراء عنه فحازوه وأنفقه فيها أو فرق أصله قطعا
من غير ما عرف ثبوتها وصحتها على أهل العلم أو قد عرف ثبوتها وصحتها إلا
أنه غير الوصى الذى اتعمده المالك اعتراضا وقمرا الجسورة وبنيه فهل يثبت فله
هذا فى تلك الأموال أم لا ؟

أرأيت إن لم يثبت وقد خرجت هذه الأموال من يده في يد مشترها منه
أو مستطعها وخلت سفون وهي تنتقل من وارث إلى وارث أو من بائع إلى بائع
على هذا الأساس حتى وجد الوارث سبيلا لبعضها فهل يجوز له أخذها ومنعها
مأكلة أو تملكا ؟

أم التملك إن جاز ما سواه حيز عليه بصحة الوصية وبالكس مع الكس ؟
تفضل شيخنا صرح لنا ما أراك الله من الحق .

الجواب :

إذا كان ورثته فقراء فيجوز لهم الأخذ منه ما لم يهلك بهم حد الفنى هم وغيرهم
فيه من الفقراء سواء .

ومن قهر فباع ما لا يملك اغتصابا فليس فله بشيء في دين الله تعالى وحكم
ذلك باق على أهله وانفق لها من وارث إلى وارث على هذا السبيل لا يثبت فيها
حجة وليس لها إلا حكم أصلها ومع صحة الوصية فلا يجوز ملكها وإنما يجوز
الانتفاع على ما جاز من غير تملك لها .

ومع عدم صحة الوصية فهي ملك لأربابها . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي قطع وصية الأقربين إلى كم تقطعها وما علمك فيها ؟ بين لنا ذلك .

الجواب :

إن الدرهم في زماننا لا توجد فنحن نقطعها من هذا الصرف على نحو الدرهم
أو نصف الدرهم وذلك بقدر عباسية أو كان فيها ضيق عن الدرجة السفلى وإلا
قسمناها لهم إن بلغتهم على نحو الحمدية لأنها هي على قدر نصف الدرهم .
والعباسية على قدر الدرهم في هذا الزمان باعتبار المظار لا باعتبار القيمة
ولكن لمرزة وجود ذلك الصرف أعجبنا التوسع فيها بقول من يجوز فيها مثل ذلك
والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وإذا جاءني من أقسم له وصية الأقربين واعتمدت فيه ربع الدرهم وفضل من الأسهم عشرة لم يزل الدرجة الثانية أو الثالثة فكيف ترى أصافه على الدرجات السابقة وأجزى القرش ثلاثين سهما ؟ أم ماذا تستحسن فذلك ؟ وإذا فضل مثلاً غارى بيضة أو أكثر عما لا ينقسم ماذا رأيك فيه ؟

الجواب :

نعم صافقه عليهم . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه وفيمن أوصى لأطربه بثلاث نخلات فرض من ماله بمدهن وحدودهن وطرقهن وسواقين وشرهن من الماء المعتاد لسقيهم والساار ليس فيه إلا أربع نخلات فرض والبقى سائر وفيه ثلاثة بروض أعدل قرب بعضهم بعض والرابع نارج عنهم أعنى الأصناف والذى موصى لهم يريدون أن يأخذوا ثلاثة الفروض للمقاربات الزنيات العديلات ويتركوا الضعيف لهم ذلك أم لا ؟ وكيف يكون قسمة الأرض بين هذا الفخل كم يكون لمن من الأرض بالذرع ؟ أ رأيت إن كان بين الفخل ستة عشر ذراعا أو أقل أو أكثر كم يكون لمن بالذرع ؟

الجواب :

إذا كانت الفخلات غير ممتصيات له من الفروض الأربعة ثلاثة أرباعهم وليس لهم الذنا وإما لهم القيمة سهين بقدر ذلك . على نظر العدول . وإذا كان ما بين الفخل على ستة عشر ذراعا فالأرض تقسم بين الفخيل لكل نخلة نصف الأرض حتى بينهما وبين النخلة للعجاذية أو أكثر القول . وإن كانت الأرض أكثر من ذلك رجعت كل نخلة إلى ثلاثة أذرع . والله أعلم .

الفهرس

المصنعة	الموضوع
٥	الباب التاسع في الإقرار والمهبة والمطعمة والهدية ، وفي الناوذة بين الزوجين .
٢٨	الباب العاشر في المكروه وأحكامها وفي الألفاظ وما يثبت منها وما لا يثبت وما يجوز للكتاب فله .
٦٦	الباب الحادى عشر فيما تبطل به الوصايا وما لا يبطلها لعدم الزيد في ألفاظها والنقص وأحكام تاريخها .
١٤٠	الباب الثانى عشر فيما يثبت من الوصايا وما لا يثبت وما يجوز المريض أن يوصى به وفي حد المرض الذى تدرم فيه الوصية .
٢١٠	الباب الثالث عشر في الوصايا وما يجوز للوصى فله وما لا يجوز . وفي إفاذ الوصايا .
٢٥١	الباب الرابع عشر في وصية الأفرين والوصية للأجنبيين والمقترء .